الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماجستير

التخصص: النحوالوظيفي

إعداد الطالب: لمين جمعي

عنوان المذكرة

الإحالة الوظيفيّة في اللّغة العربيّة من الدّلالة إلى التّداول دراسة تطبيقيّة في سورة "الأنعام"

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د.نواري سعودي	أستاذ	جامعة سطيف 2	رئيسا
د.محمد بوادي	أستاذ محاضر–أ–	جامعة سطيف2	مشرفا ومقررا
د.مسعود بودوخة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة سطيف 2	عضوا ممتحنا
د. محمد بن صالح	أستاذ محاضر–أ–	جامعة المسيلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2013 – 2014

UNIVERSITE SETIF2
UNIVERSITE SETIF2

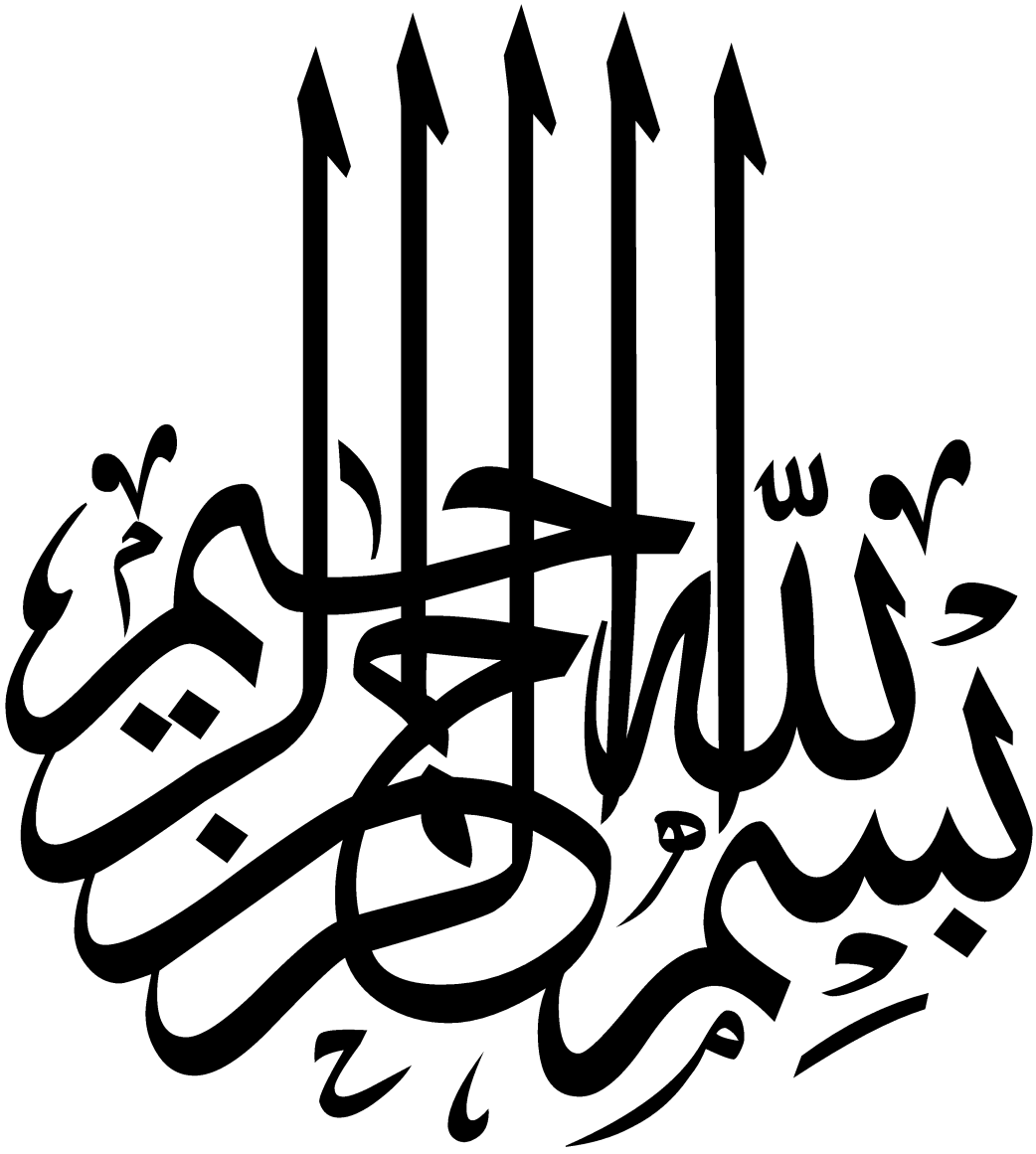

شكر و عرفان

الحمد لله أولا وأخيرا، حمد الشاكرين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات، وملء الأرض، وملء كل شيء من بعد ذلك .

وبعد:

- أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف أ/د خليفة بوجادي الذي قاد البحث من أول إلى آخره كونه لا يمل ولا يكل، والدكتور محمّد بوّادي، الذي أكمل المسيرة باعطاء التوجيهات جعلهما الله أهلا للعلم والمعرفة ووفقهما لما فيه الخير لهما .
- كما أجزل الشكر لكل من قدّم يد العون من قريب أو بعيد، عمال مكتبة جامعة سطيف، وعمال مكتبة جامعة جيجل. وكل من ساعدني في انجاز هذا البحث.
- كما أتقدم بجزيل الشكر لـ "آمال" التي سهرت على طباعة هذا البحث وما قدمته من جهد وتفان .

إهداء

إلى كل علماء العربية القدامى الذين تعاقبوا على نحوها دراسة وتنقيحا .

إلى كل لساني معاصر لم يدّخر جهدا في خدمة العربية والرقيّ بها .

إلى أعظم من في الوجود "أمي" أطال الله في عمرها.

إلى روح "أبي" تغمده الله برحمته الواسعة، وجعله من أهل الجنة.

إلى إخوتي و أخواتي ،وأولادهم جميعا،

إلى كل قريب وبعيد، وإلى كل صديق وحبيب .

لمين جمعي

UNIVERSITE SETIF2
UNIVERSITE SETIF2

مقدمة

أسهمت الدراسات الوظيفية الحديثة في توضيح آليات التواصل اللغوي والأداء الكلامـــي، فانصبت جلّ اهتمامات اللّغويين المعاصرين حول الخطاب وآليات تَشَكُّلِه، فضلا عـــن قواعـــده ومكوناته؛ من مجموع العلاقات الداخلية والإحالات الخارجية التي يحيل بعضها على دلالة بعض، فكان هناك امتداد اتخذ من قضايا الربط والاتساق والانسجام موضوعا لدراسته؛ بوصفها سمـــات تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكّل النسيج اللغوي.

وقد اخترت موضوع الإحالة التي تعد من أكثر آليات الربط في النصوص والانســـجام في المستوى التداولي، وإنّ معرفة أدواتها وأنماطها ودلالاتها وتتبع سيرورتها، يفضي إلى تعقّب مســـار الدلالة التي تُوصل المتلقي إلى فهم الخطاب، و اكتشافه للعلاقات التي تربط أجزاء النص، بعضـــها مع بعض؛ فطريقة فهم النسيج اللغوي هي انعكاس للتفاعل الذي يحصل بـــين المتلقـــي والـــنص والسياق؛ فتولد من النص وحدات لغوية تـــمثل قيماً دلالية متحرّرة؛ فتنفتح إمكانات الـــنص، مؤسّسة لأبعاد تداولية ترتبط ارتباطا بالأبعاد الدلالية، تُستنبط منها وتضيف إليها شيئاً جديداً .

ولَمّا كانت عملية الإحالة تتم من خلال تجاوز قراءة الحدود اللغوية منعزلة في وضعها العام إلى النظر فيها في بعدها المنجز مجراة في سياقها الخاص؛ فالعناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها بل تحتاج إلى ما يكملها ويحدد لها مسارا ومرجعا محتملا، تصير من خلاله مشبعة إحاليـــا؛ فتكـــون ذات وظيفة في الخطاب، مما يولد عملية تواصلية ناجحة، و ضعف هذا المسار الإحالي، أو ضعف هـــذا الاشباع، تصير الحدود أو العبارات الإحالية سالبة مبهمة، مما يجعلها لا تساهم في بناء الخطـــاب وانسجامه، فتكون ضعيفة إحاليا، فغموض المعنى وابهامه؛ يعني لا وظيفة تُؤَدِّى، فقد تُنْشِئُ؛ مع البنى النصية وما تثيره في ذهن المتلقي، نظاماً إشارياً متعدد المدلولات يستخدم لإحداث الاتصال، فهي حركية تثري النص، وتعكس تفاعل العقل مع اللغة، مما يولد نظاما لا يُفسَّر إلاّ بالعلاقـــات التداولية المقامية، والتي تساهم بشكل واضح في رصد المعنى المراد، وضبطه وتتبع حركيته، ورسم مضمون مقصدي خطابي يأخذ بمفهوم العلامة نموذجا للقياس، وبالعلاقات التداولية نموذجا لرصد المعنى، وتحديد المقاصد مع سيرورة النسيج اللّغوي وصيرورة الدلالة.

في دراستي هذه أسعى إلى الإجابة عن إشكالية رئيسية مفادها:

- ما هي وظيفة الإحالة في الخطاب وما هو بعدها التداولي؛ من خلال علاقاتها وأنماطها المختلفة ؟

ويتفرع عن الإشكال الرئيس إشكاليات فرعية نوردها كالآتي:

- كيف تنتقل الإحالة الداخلية في علاقاتها الدلالية إلى إحالة خارجية ذات بعد مقامي تداولي؛ أي من الدلالة إلى التداول؟
- كيف تساهم الإحالة في الاتساق والانسجام بوصفها مكونا من مكونات الخطاب؟
- ما قيمة الإحالة من هذه المكونات وما استعمالاتها التي نضمن من خلالها خطابا منسجما؟
- ما أثر الإحالة الدلالي والتداولي من خلال علاقاتها الداخلية والخارجية ؟

و بحثي هذا الذي عنونته بـــ:

"الإحالة الوظيفية في اللغة العربية من الدلالة إلى التداول، "دراسة تطبيقية في سورة الأنعام"،

ما دفعني لاختياره هو ميولي إلى الدراسات اللغوية، نحوا وبلاغة وتفسيرا، وما توصلت إليه من تطورات في نظرتها الشاملة للأنظمة اللغوية؛ في آليات تشكلها وطرق معالجتها؛ وبعَدِّ النص القرآني أسمى الخطابات وأبلغها، محاولا تدبر معانيه وسبر أغواره، والاستفادة من الموروث اللغوي العربي القديم واستثماره في إطار ما توصل إليه البحث اللغوي الحديث، أملا مني في إفادة محفِّزة إلى طرح إشكالات لغوية تعمق البحث وتحيط بخصائص مقدماته، ثم ضرورة معرفة الأدوات اللغوية التي استعملها علماء اللغة، و معرفة أسرارها والكشف عن معانيها واستعمالاتها، ومحاولة قراءتها وفق مقاربة لسانية حديثة باعتبارها منهج بحث يثري ما سبقه ويتكئ عليه وإن اضطر لتغيير نقطة الارتكاز فيه دون نقضه أو رفضه؛ فالجديد نقد لانقض لأنه من صميمه وكينونته.

وعلى حسب ما هو موجود من أدبيات في المكتبة، سيكون هذا البحث إضافة على الموجود و محاولة للمساهمة ولو بقدر بسيط في حقل الدراسات اللغوية الوظيفية، وكذلك استثمار آراء المفسرين في مجال الدراسات اللغوية؛ وقد اشتغلت على النص القرآني ،خاصة فيما يتعلق

بالاستعمال اللغوي، ومحاولة الاستفادة منها في درسنا اللغوي الحديث، و ما يتصل بالجانب الوظيفي التداولي للغة.

وتجدر الإشارة إلى أدبيات ناولت مباحث الإحالة في أطروحات و دراسات مختلفـــة، نـــذكر منها:

- "الإحالة وأثرها في تماسك النص في القصص القرآني"، لـــ :"أنس بن محمود فجال"، أطروحة دكتوراه، سار فيها الباحث على طريقة المنهج اللساني النصي متخذا من جهود علماء العربية في دراسة النصوص وقضايا الربط والتماسك امتدادا لدراسته.(لم أتحصل إلا علـــى ملخـــص لهـــذه الرسالة).

- "نحو نظرية عربية للإحالة الضميرية"، لـــ "نزار ميلود"، دراسة تأصيلية تداولية، بحث منشور في مجلة علوم إنسانية العدد42، 2009، تناول فيها الباحث الإحالة الضميرية من وجهة تداولية مؤصلا لها في الدرس النحوي القديم، ومقاربا لها في الدرس اللساني الحديث بتقسيماتها المعروفة.

وقد رسمتُ حدودا لدراستي بمتن أشتغل عليه هو "سورة الأنعام"، تحـــاوره مـــادة المـــذكرة، وأجيب من خلاله على الاشكالية المطروحة؛ من خلال أقوال علماء التفسير، وبالنظر في أســـباب النزول واستعمالات العرب للغتهم، ومقاربتها مقاربة وظيفية تداولية حديثة.

كان اختيار "سورة الأنعام" نصا من نصوص القرآن الكريم؛ لدراسة ظاهرة الإحالة، فالنص القرآني أسمى الخطابات بلاغة و تصريفا لمفرداته، فكان تصريف عناصر الإحالة تصريفا بليغا دقيقا؛ مما يحقق ترابطا نصيا نحويا بلاغيا ودلاليا، بالإضافة إلى أنّ علماء الأصول أولوا ســـورة الأنعـــام اهتمامات كبيرة؛ وأنّها أنزلت دفعة واحدة، تناولت موضوعا واحدا من جوانب متعددة بوسائل مختلفة، على كثرتها، وعلى حسب اطلاعي، أنّها احتوت جميع عناصر الإحالة بتقسيماتها المختلفة، وكذلك مختلف أنماطها وأشكالها، وقد اعتمدت في رسم الآيات بخط المصحف وفق أحكام الترتيل على رواية ورش لقراءة نافع.

وهدفي المرجو هو رصد هذه الظاهرة اللّغوية والاشتغال عليها بعدِّها مكونا من مكونـــات الانسجام والاتساق، وذلك من خلال بيان أثرها الدلالي؛ الذي ينتقل من علاقات داخلية قبليـــة وبعدية و زمانية ومكانية وحالية إلى علاقات خارجية ذات أثر تداولي، مكنتني من إعطاء إجابات مبدئية عن التساؤلات المطروحة؛ بحجة أنّ المتكلم يتكلم كلاما ثم يحيل عليه، قد يكون ذا بعـــد

يؤسس لنوع من التواصل التداولي في آن واحد، و أن المستمع يسمع كلاما ويبحث عن قـــرائن تدله على المعنى الذي يلزم، من خلاله، الانتقال من السياق الداخلي للنص إلى السياق الخـــارجي التداولي.

و في بحثي هذا الذي سار على خُطى المنهجِ الوصفي؛ بالعمل على جزئيـــات الإحالـــة؛ والمنهج التحليلي لتكون نتائج العمل أكثر تعليلا ودقة؛ قصد تقصي الظـــاهرة والعمـــل عليهـــا من خلال فهم علمي يفرض التقيّد بالمتن المحدد؛ ويجيب على الإشكاليات السابقة، ومحاولة توسيع البنى الشكلية؛ نحو تمثل للدائرة التداولية الموسِّعة للنمط الدلالي.

و عملي هذا حاورته مادة المذكرة في مقدمة ومدخل وفصلين؛ نظري و تطبيقي، مع خاتمة فالمقدمة أسست فيها للموضوع البحث، وتناولت فيها عرضا للإشـــكالية وتفرعاتهـــا المنهجيـــة والمعرفية، كما عرضت لطريقة العمل وتقسيم البحث.

والمدخل تناولت فيه الاتجاه الوظيفي في الدرس اللّغوي الحديث، بإيجاز واختصار؛ مـــن بـــوادر ظهوره إلي آخر تشكيلاته وتطوراته الحديثة.

و الفصل النظري الذي كان بعنوان "الإحالة مفهومها وأنماطها"، تناولتها في إطار مفاهيمي وفق تداعيات قيمية خصت الحدود؛ وتداعيات تداولية خصت القراءة الإحالية، حاولـــت مـــن خلالها العمل عليها ورصد مفهومها وأنماطها، ومختلف تقسيماتها في خمسة مباحث؛ كـــان الأول حول مفهوم الإحالة، والثاني أنماط الإحالة، والثالث عناصر الإحالة، والرابع الإحالة في الـــدرس اللغوي القديم (النحاة العرب وعلماء الأصول)، والخامس كان بعنوان الإحالة في الدرس اللغـــوي الحديث (النحو الوظيفي ولسانيات النص).

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "الوظائف الإحالية لعناصر الإحالة" كان تطبيقا في ســـورة الأنعام تناولت فيه الطرح السابق؛ بوصفه عملية تداولية، فقسمته إلى خمسة مباحث تناولت فيهـــا الوظائف الإحالية لمجموع العناصر المحيلة الواردة في السورة.

أما الخاتمة فكانت لمجمل النتائج التي توصلت إليها؛ إجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا.

ومن المصادر و المراجع الأكثر اعتمادا عليها في بحثي نذكر "الخطاب وخصـــائص اللغـــة العربية، وكتاب "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيـــل الصـــرفي التركيبي"، وكذلك كتاب "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملـــة

إلى النص" لأحمد المتوكل، تناول فيها الباحث الإحالة وفق مبادئ النحـــو الـــوظيفي والمبـــادئ التداولية لعملية الإحالة، و كتاب "علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقيـــة علـــى السور المكية"، لصبحي إبراهيم الفقي، تناول المؤلف فيه مختلف عناصـــر الاتســـاق والانســـجام بالدراسة، من بينها ظاهرة الإحالة بشيء من الوصف والتحليل والاحصاء في السور المكية.

وكذلك بعض التفاسير كـــ: "التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور"، و" إرشـــاد العقـــل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز، لأبي السعود"، وكذلك "البحر المحيط لأبي حيـــان الأندلســـي" وغيرها من المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي هذا.

أمّا الصعوبات التي واجهتني فأذكر ندرة الدراسات التي تناولت الإحالة مـــن وجهـــة نظـــر تداولية، وعلى ندرتها في هذا النمط من الدراسة؛ فجل الدراسات تناولت الإحالة من وجهة نظر نصية؛ إذ ركّزت على الإحالة الداخلية مهملة الخارجية، ووسمت هذه الأخيرة فقط بالتداوليـــة، وكذلك ندرة الدراسات التي تناولت مباحث الأصوليين اللّغوية، ومقاربتها مقاربة لسانية تداولية حديثة، بالإضافة إلى تشعّب موضوع الإحالة وكثرة تقسيماته وعناصره، كل ذلك كـــان تحـــت إشراف وتوجيهات الأستاذ الدكتور "خليفة بوجادي" الـــذي لا يمـــل ولا يكـــل في إعطـــاء التوجيهات، والذي احتضن البحث منذ أن كان فكرة حتى تجسد في متن المـــذكرة وخرجـــت للوجود، وكذلك الأستاذ "محمد بوادي" الذي واصل المجهود، واحتضن العمل مواصلا اعطـــاء التوجيهات، جعلهما الله أهلا للعلم والمعرفة، ولا يفوتنا كذلك التوجه بالشكر الخالص لكـــل من بذل مجهودا معنا في إنجاز هذا العمل.

جيجل في: الأحد 11 أوت 2013 م

الموافق لـــ 04 شوال 1434 ه

مدخل: الاتجاه الوظيفي في الدّرس اللّساني الحديث

يكتسي مصطلح "الاتجاه الوظيفي، " كما عنون به هذا الجزء من البحث، أهمية بالغة؛ فهو في مبدئه الأساس إبراز الوظيفة الأساسية التي من أجلها وجدت اللغة، الإبلاغ والتواصل، وإنّ ما بُني عليه هذا الاتجاه في البحث اللغوي؛ يسمح بقدر من الجهد والتحليل؛ الذي شمل أصغر وحدات اللغة ،الصرفية والتركيبية، و تجاوزها بالدراسة المعمقة، إلى وضع أنحاء كلية وشاملة لدراسة اللّغة في أعلى مستويات تشكلها (الخطاب).

"يمثل الاتجاه الوظيفي مدرسة من مدارس الفكر اللغوي المعاصر، وهو يهتم بكيفية استخدام اللغة، وبالقيمة الاتصالية للّغة"[1]، واللّغة في الدراسات اللّسانية الوظيفية وسيلة لتحقيق التواصل والبيان، وتأدية وظيفة أساسية هي الإبلاغ، على عكس الاتجاه البنيوي الذي يعتبر اللغة بنيات مجردة توصف في ذاتها ومن أجل ذاتها؛ أي بعيدا عن مقام إنجازها، والحيثيات التي تحيط بها؛ "فحدها وظيفيا كما ساد في العرف اللساني، أنها أداة الإنسان لإنجاز العملية الابلاغية في صلب المجتمع"[2]، فالاتجاه الوظيفي يشمل جميع النظريات اللسانية التي تعتمد، كأحد مبادئها المنهجية، اللغات الطبيعية بنيات مجردة، تحدد خصائصها (جزئيا على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية، وظيفة التواصل[3].

ويدخل ضمن الاتجاه الوظيفي في دراسة اللغة ما يسمى بـــ:"البراجمانتاكس" (Pragmantax)، التي تمثل أحد التطورات الأخيرة لما كان يدعى بالدلالة التوليدية (Generative Samanties) والنظرية الوظيفية (Fanctiosnalism) المقترحة في إطار مدرسة هارفرد الأمريكية، والنظريات الوظيفية الأوروبية، خاصة المدرسة النسقية، وأخيرا النحو الوظيفي الذي اقترحه في السنوات الأخيرة "سيمون ديك"[4]، وإنّ ما أعطى المصداقية لهذا الاتجاه على غرار الإتجاهات البنيويّة الأخرى، التي سبقته، هو أنّه لم يهمل ملابسات الأقوال وأحوالها التي أنجزت فيها، كالأحوال النفسيّة والاجتماعية والثقافيّة للمخاطَب والمخاطِب، بالإضافة إلى أنّها لم تهمل الشكل

(1)- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، تصدرها وزارة الاعلام الكويت، 1989م، ص 70.

(2)- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 31.

(3)- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مدخل نظري، درا الثقافة، الدار البيضاء ط1، 1405ه، 1985م، ص08.

(4)- المرجع نفسه، ص08.

اللّغوي في مختلف تشكيلاته الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية؛ بعدّه بنية أو نسقا سابقا لأحد الوظائف التي يريد المتكلم إنجازها. "فالنظريات الوظيفية تعد اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي؛ أي نسقا من الوظائف أهمّها وظيفة التواصل"[1]، فقد ربط اللّغويون الوظيفيون كُلاً من بنية اللّغات ونسقها وقدرة المتكلم والوسائل اللغوية وكذلك الكليات اللغوية بعضها ببعض، "فبنية اللغات ونسقها يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها وظيفة التواصل، وأنّ قدرة المتكلم والسامع هي معرفته للأغراض التي تمكنه من أداء هذه الوظيفة وهي تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلاليّة والصوتية والتداولية، والكليات اللّغوية باعتبارها مبادئ تربط بين الخصائص الصوتية للّسان الطبيعي؛ فهي في نظر الوظيفيين كليات صورية وظيفية "[2].

"إنّ ما يميّز الاتجاه الوظيفي عن الاتجاهات الأخرى في الدراسات اللّغوية؛ أنّه ربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، والبيئة الاجتماعية، وتظافر عناصر أخري، من جانب آخر، والتحليل اللغوي الوظيفي يكون من منظور يهدف إلى بيان الوظائف التي تؤديها اللغة في البيئة اللغوية، أمّا الإطار النظري الذي يتم من خلاله التحليل فهو مصمم لأداء هذا الغرض العام، فالاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة هدفه الكشف عن الخيارات المتاحة أمام المتكلم"[3].

كانت بوادر نشأة هذا الاتجاه الوظيفي مع نشأة حلقة براغ لمـــّا ألقى "ماثيسيوس" حوالي سنة 1911م محاضرة مهمة حول ما أسماه (خصيصة اللغة)، فقد قال "جاكوبسون" عنها: "لو ألقيت في مكان آخر غير براغ لأحدثت ثورة حقيقية في الدراسات اللّغوية، لذلك لم تكن أفكار هذا اللّغوي معروفة، حتى انعقد الاجتماع الأول للمدرسة في أكتوبر 1926م، بعد ذلك التف حول هذه الآراء مجموعة من اللّغويين، عرفت فيما بعد بحلقة براغ"[4]؛ فقد نشأت حول هذه المجموعة ظروف حفّزت إلى ضرورة تقديم رؤية بنيوية (شكلية) تحاور النظام محاورة وظيفية وتنتصر للنشاط اللغوي على المفهوم النحوي المجرد الذي يقطع الصلة للمعايير المقامية والظروف الاجتماعية التي تساهم في سيرورة رسالة معينة.

---

(1)- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2010، ص15.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 15، 16.

(3)- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم3، ص 72.

(4)- المرجع نفسه، ص 73.

إن معاينة الدّرس اللّساني الوظيفي عند مدرسة براغ وزعمائها، ومستويات الوصف المنطقي الذي يأخذ بمفهوم العلامة ويوزعها توزيعا إبلاغيا يجسد أسبقية البنى اللغوية والقواعد المجردة، التي تمثل الكفاءة اللغوية الذهنية، وحقيقة الوظيفة الأولى التي تَشكّلت من أجلها اللغة، التي هي التواصل، والتي تسعى إلى ملء الفجوات الاعلامية وإدراك التماثل والتقابل أو الخلاف الناتج عن التمظهرات الصوتية والصرفية والتركيبية، وذلك إذا اعتمدنا توظيف الوظيفتين للمستويين الصوتي واللّفظي توظيفا يفصل الرؤية الوظيفية عن الرؤية البنيوية.

"إنّ الاهتمام الذي أولته مدرسة براغ منذ نشأتها في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين لمفهوم التواصل كوظيفة أساسية في النشاط اللغوي عند الإنسان، وإنّ وصف أيّ لسان في نظر زعماء براغ يعني بالدرجة الأولى الكشف عن العوامل الأساس التي يلجأ إليها المتكلم ليحقق التواصل اللغوي"[1]؛ فمعاينة الطرح الوظيفي عند زعماء براغ يأخذنا إلى الكشف عن المفهوم الوظيفي للبنى اللغوية في مختلف مستوياتها انطلاقا من مفهوم العلاقات على المستوى التركيبي، وعلى المستوى الصوتي الذي اعتنى بالفونيم انطلاقا من بعده المنجز.

"إنّ الملاحظ في تحليل براغ للمعنى لم يتخذ منحى المنطق الوضعي أو المنحى التجريدي الذي يفصل المعنى عن الاستعمال، وإنما اتخذ منحى وظيفيا، وهذا واضح فيما أسموه بالمحتوى الدلالي، والذي يرتبط من جانب بمستويات لغوية أخرى، كالمستوى النحوي الأسلوبي، ومن جانب آخر بحقائق العالم الخارجي"[2].

"وفي منتصف الستينات حاول بعض اللّسانيين استثمار المفاهيم اللّسانية في أعمال براغ من هؤلاء "دانش" و "سبوفوذا" و "فيرباس" و "سكال" مركزين على مفهوم مركزي أسموه ديناميكية التواصل، فالتواصل حركية وديناميكية تحمل بنيةُ اللغة آثارها الواضحة، فالجملة ليست كلمات فحسب، إنها فعل لغوي وموقف إيزاء واقع معيّن"[3].

(1)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4، د ط/د س، ص 252.

(2)- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، ص 75.

(3)- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 253.

انطلق هذا المنظور من مقالات "ماتسيوس" في تحليل الأبنية التركيبية للغة "الإنجليزية والتشيكية"؛ فقد كان نقطة بداية لتحليل أطلق عليه "المنظور الوظيفي للجملة" [1].

"إنّ التحليل الملائم للجملة هو التحليل القادر على بيان مقدار هذه الديناميكية التي تساهم بها كل جملة في عملية التواصل اللغوي، لذلك يرفض الوظيفيون التقسيم المنطقي المعروف للجملة؛ أيْ تحليلها إلى مسند ومسند إليه، وتبعا لهذه الديناميكية تقسم الجملة إلى مقولتين وظيفيتين أساسيتين هما المحور والتعليق؛ فالمحور يعبّر عن الخبر الذي يعلمه السامع في مقام تواصلي معين ومحدد، والتعليق هو الجزء من الجملة الذي يحمل معلومة جديدة تضاف إلى المعروف لدى السامع"[2]، ويتم تحديد الجديد والمعلوم تبعا للسياق الذي ترد فيه الجملة وهذا السياق نوعان[3]:

- سياق نحوي: يتم من خلاله ربط العناصر الداخلية للجملة.
- سياق مقامي: يتم بواسطته الإشارة إلى الأشياء في العالم الخارجي.

والتحليل الوظيفي للجملة يتم من خلال ثلاث مستويات:

"المستوى النحوي و المستوى الدلالي و المستوي الكلامي، فالمستوى النحوي (التركيبي) يعتبر الجملة بنية تركيبية مكونة من مقولات صرفية ونحوية، والمستوى الدلالي: يعتبر الجملة مجموعة من التعميمات الدلالية في شكل مقولات مجردة، مثل: حي/متحرك/لا متحرك/صفة/حدث أو سبب/متلقي/فاعل، أمّا المستوى الكلامي فهو تفاعل بين المستوى النحوي والمستوى الدلالي في عملية الاتصال اللغوي، وضمن هذا المستوى برزت فكرة المنظور الوظيفي للجملة[4]، "وهو مستوى تنظيم الجملة وظيفيا، يتم من خلاله تحديد الكيفية التي تعمل بها البنيات الدلالية والبنيات التركيبية، ليتحقق التواصل" [5].

"وظهرت مدرسة استقلت نسبيا عن مدرسة براغ استمدت منها أفكارها، عرفت بالمدرسة النسقية أو وظيفية لندن، وأسسها الفكرية ومصادرها العامة من عالم الأنثروبولوجيا "مالينوفسكي" ويُعتبر "جون فيرث" المؤسس الحقيقي للمدرسة النسقية" [6]، وقد تركزت كتابات "فريث" على

(1)- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، ص 75.
(2)- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 253.
(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص 354.
(4)- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3 ،ص 76.
(5)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 256.
(6)- المرجع نفسه، ص 256.

المعنى والأصوات، أمّا من جاؤوا بعده فقد توسعوا في هذين الجانبين، وكذلك جانب المفردات والنحو، واتخذت كتاباتهم المنحى الوظيفي الذي أصبح سمة لمدرسة لندن[1].

"تميزت آراء "فيرث" المستقلة عن آراء البنيوية الأمريكية و الأوروبية على حدّ سواء؛ بكونها تعتبر اللغة ظاهرة بشرية، إنها أهم نشاط في سلوك الإنسان، وبالتالي فإنّ أي نظرة تعتمد تحليل اللغة إلى مستويات جزئية صرفية وتركيبية ودلالية مستقلة –كما يفعل البنيويون الأمريكيون– يُفقد اللغة طابعها الخاص"[2]؛ "فقد نظر "فيرث" إلى المعنى على أنّه نتيجة علاقات متشابكة ومتداخلة، فهو ليس فقط وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة؛ ولكنه حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكسب دلالتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث؛ أي من خلال سياق الحال"[3]، وتبعا لذلك دعا "فيرث" وأتباعُه إلى دراسة اللغة في بعدها الثقافي والاجتماعي والنفسي، مطورا بذلك مفهوم سياق الحال الذي وضعه "مالينوفيسكي"، و أكدّ "فيرث" على دراسة اللغة كجزء من المنظومة الاجتماعية؛ أي في نسقها الاجتماعي والثقافي الذي أنجزت فيه؛ أي ما تقتضيه عملية التواصل من ملابسات؛ "مادية ومعنوية والرجوع إلى ما تحيل عليه اللغة من قواسم ثقافية واجتماعية مشتركة بين السامع والمتكلم، تجعل عملية التواصل اللغوي اليومي ناجحة"[4].

ولتحليل جملة ما حسب مقتضيات سياق الحال ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية[5]:

1- الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي.

2- الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي.

3- أثر العبارات اللغوية المنطوقة، فقد تؤثر جملة ما على أحد السامعين، ولكن لا تترك نفس الأثر في سامع آخر لاختلاف العادات والتقاليد.

"وقد ركز "فيرث" على الجانب الدلالي وأهميته في التحليل اللغوي، في الوقت الذي كان فيه هذا المجال يشكو فراغا مهولا من الدراسات اللسانية الأمريكية" [6].

---

(1)- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، ص 81.

(2)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 257.

(3)- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، ص 81.

(4)- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 257.

(5)- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، ص 82.

(6)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 257.

وبالنسبة ل"هاليداي"، شهدت نظريته تطورا حاسما في نهاية العقد السابع من القرن العشرين، فقد أدرك الرجل ضرورة وضع علم لغة نظامي يتجاوز به نموذجه السابق "المقياس والفصيلة" وقد أفضى إلى ظهور نموذج جديد أطلق عليه "النحو النظامي"، وتمثل هذا التطور في أمرين أساسيين[1]:

1- التوجه الوظيفي وأطلق عليه النحو النظامي الوظيفي.

2- دمج الاتجاه الوظيفي في الاتجاه الاجتماعي مع الاهتمام بالظواهر الدلالية.

والنحو النظامي مبني على أساس تعدد وظائف اللغة، وهذا المبدأ ينعكس على النظام اللغوي، فنجد أن كل تركيب أو بناء لغوي يؤدي وظيفة مختلفة، وهذا يعني أنّ مستعمل اللغة يجد أمامه من الوسائل التعبيرية ما تمكنه من التعبير عن أفكاره ومشاعره، هذه الوسائل ليست في الواقع سوى الاستعمالات الفعلية للنظام[2]؛ "ونموذج هاليداي تركيب لجملة من الأفكار والتصورات اللغوية المتنوعة التي استطاع أن يعيد صياغتها في شكل متماسك"[3].

"وبالنسبة للوظيفية عند "هايمز" فتعتبر نمطا وظيفيا، في جوهره؛ كردّ فعل على التيار العقلاني الذي نشره "تشومسكي" والذي حصر قدرة الفرد اللغوية في الملكة الذهنية، والجانب التنفيذي الذي سماه الأداء، فالقدرة اللغوية تتمثل في معرفة الفرد القواعدَ، أما الأداء فهو الاستعمال الفعلي للغة"[4].

"وعلى عكس هذا يرى "هايمز" أن تعريف "تشومسكي" للقدرة تعريف ضيّق، لا يناسب الطبيعة الاجتماعية للغة، واقترح استبدال القدرة بفكرة القدرة على الاتصال، لأن اللغة وسيلة اتصال في المجتمع"، وهذه القدرة يجب أن ترتبط ببيئة ثقافية وحضارية معينة، وأنّ هذه القدرة لها أربعة مظاهر تنبع من استعمال اللغة[5]:

أ- إلى أيّ حدّ يكون الشيء ممكنا نحويا، وهذا يشير إلى امكانية انفتاح اللغة.

ب- إلى أيّ حدّ يمكن أن يكون الشيء معقولا استنادا إلى وسائل التنفيذ المتاحة.

ج- إلى أيّ حدّ يكون الشيء مناسبا، وذلك ضمن السياق الذي يستعمل فيه هذا الشيء.

---

(1)- ينظر: محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008، ص 118.

(2)- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، ص 89.

(3)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 257.

(4)- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، ص93.

(5)- المرجع نفسه، ص 94.

د- إلى أيّ حدّ يمكن أن يكون هذا الشيء قد أنجز؛ أي ما مدى تأثير هذا القول، وما مدى قدرته الإنجازية، وتحقيق الفعل الكلامي.

إنّ نموذج "هايمز" الوظيفي يرتكز على ما مدى إمكانية تشكل اللغة نحويا، وما مدى عقلانية مناسبتها منجزة في سياقها الخاص؛ لتؤدي الوظيفة التي من أجلها تشكلت الوحدات اللغوية "ونموذج "هايمز"، الذي قدمه، عبارة عن عملية في الجانب الدلالي، على وجه الخصوص، ومن الممكن توظيف النموذج في مجال تحليل النصوص؛ وفي هذا المجال نجد آراء "هايمز" تلتقي مع آراء "هاليداي" التقاء واضحا"[1].

وقد توجت مباحث الوظيفية بنموذج النحو الوظيفي الذي اقترحه "سيمون ديك" في السنوات الأخيرة "ويعتبر النظرية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير، من جهة، ولمقتضيات النمذجة من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي عن غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره"[2].

ينطلق النحو الوظيفي من فرضية مفادها أنّ الخصائص التداولية هي التي تحدد الخصائص التركيبية والصرفية، فالوظيفة التي من أجلها وجدت اللغة، التبليغ والتواصل، هي التي تحدد البنية، "وبذلك يتميز النحو الوظيفي عن غيره من النماذج الوظيفية بكونه نموذجا قائم الذات يضمن مستوى قائم الذات، مهمته الأساس التمثيل للخصائص التداولية، التي تساهم في جعل عملية التواصل أمرا ممكنا"[3].

"لقد تطورت نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها في بداية العقد السابع من القرن الماضي، وعرفت جملة من التعديلات تلخصت في مجملها في تغيير البنية العامة للنظرية، وطبيعة البنية التحتية التي تشتق منها العبارات اللغوية" [4]، "غير أنّ هذه التعديلات لم تمس جملة المبادئ التي انطلق منها النموذج والتي يرتكز عليها، فهي تُعدُّ بمثابة ثوابت؛ رغم التطورات التي عرفها النموذج، وهذه المبادئ يمكن إجمالها في"[5]:

- الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي التواصل.

---

(1)- المرجع السابق، ص95.

(2)- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 09.

(3)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 258.

(4)- المرجع نفسه، ص 258.

(5)- المرجع نفسه، ص ص 258،259.

- موضوع الدرس اللّساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم و المخاطَب.

- النحو الوظيفي نظرية تعالج التراكيب اللغوية والدلالة من وجهة نظر تداولية.

- يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيق ثلاث كفايات:

أ- كفاية نفسيّة: ويكون النحو كافيا نفسيا إذا لم يكن منافيا للمبادئ والفرضيات النفسيّة الواردة بشأن عملية انتاج وفهم العبارات اللغوية.

ب- كفاية نمطية: يكون النحو كافيا نمطيا أن يستطيع وضع أنحاء للغات تختلف نمطيا وأن يصف ما يخالف وما يؤالف.

ج- والكفاية التداولية: كما حددها "سيمون ديك" هي ما دام النحو الوظيفي جزءا من نظرية تداولية موسعة يشكل التفاعل الكلامي موضوع مجالها.

- "البنية التركيبية والصرفية، بنية ناتجة عن تفاعل ثلاثة أنواع من الخصائص الدلالية و التداولية و التركيبية"[1].

- أنماط العلاقات بين مكونات الجملة، أنماط ثلاثة:

علاقات دلالية وعلاقات تركيبية وعلاقات تداولية، والعلاقات التداولية هي علاقات أوليّة أي غير مشتقة من أخرى[2].

من خلال هذه المبادئ يسعى النحو الوظيفي أن يكون نظرية تصف اللغات من وجهة نظر وظيفية؛ أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محددة (جزئيا على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها [3].

وأخيرا من خلال عرض هذه النظرة الموجزة عن الدرس اللغوي الوظيفي، رغم اختلاف الجهاز الواصف للنظريات الوظيفية، واختلاف بيئاتها التي نشأت فيها، فإنّها تتفق في نظرتها لطبيعة اللغة وحقيقة وجودها؛ إذ أصل القصد منها التواصل والتبليغ، فهي أداة في يد الفرد يستعملها للتأثير و التواصل مع بني جنسه.

---

(1)- المرجع السابق، ص 259.

(2)- المرجع نفسه، ص259.

(3)- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص11.

الفصل الأول:

الإحالة مفهومها أنماطها

بناء على أنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإنّه من باب ذلك، وجب عليّ توضيح مفهوم الإحالة الذي يقوم عليه البحث، حتى يكون هناك رسم واضح لمساره، وأكون على بينة من أمري وعلى قدر من الموضوعية والمنهجية، ومحاولة تجسيد هذا المبدأ وتتبع من خلاله المعاني الهامة التي تخدمني وتتوافق مع مسار البحث، وكذلك الأخذ بالمفاهيم العامة، التي اكتساها مفهوم الإحالة في المعاجم اللغوية، أو الاصطلاحية ومختلف الدراسات اللسانية، وحتى أخرج في الأخير بالمفهوم الذي يخدمني وأرتضيه، وأعمل عليه وأضمن من خلاله مسارا جيدا لمسار البحث.

المبحث الأول: مفهوم الإحالة:

حاولت من خلال هذا المبحث توضيح مفهوم الإحالة لغة واصطلاحا؛ من خلال معانيها واشتقاقاتها العامة، واستعمالاتها وتداولها في مختلف الدراسات اللغوية واللسانية.

1- الإحالة لغة:

روى "ابن شميل" عن "الخليل بن أحمد الفراهيدي" أنه قال: "المحال كلام لغير شيء، والمستقيم كلام لشيء... وحال الماءُ على الأرض يحولُ عليها حولا، وأحلته أنا عليها؛ أي صببته...وأحلت الماءَ في الجدول؛ أي صببته"[1]، وفي مقاييس اللغة لـــ "ابن فارس": حال الرجل في متن فرسه يحول حولا؛ إذا وثب عليه، وأحال أيضا، وفيه أيضا؛ هو التحرك في دور، وهو الدوران حول الشيء لإدراكه [2]، و في لسان العرب "المحال من الكلام: ما عدل به عن وجهه، وحوله جعله محالا، وأحال أتى بمحال. "و رجل مِحوَالٌ كثير محال الكلام ...، ويقال: أحلت الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته"[3].

---

(1)-محمد بن أحمد، أبي منصور، الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تح: أحمد عبد الرحمن مخيمر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2004م، 1425 هـــ، ج 4، ص113.

(2) -أحمد بن فارس، أبي الحسن، بن زكرياء، مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام هارون دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1349 ه، 1979م ، مادة "حول".

(3)-جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور: لسان العرب، دار صادر و دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت 1357ه 1957م مادة "حول".

وفي القاموس المحيط: حال الشيء وأحال: تحوّل[1]، وفي تاج العروس: أحال الشيء: تحوّل من حال إلى حال، وأحال الرجل: تحول من شيء إلى شيء[2]، وفيه أيضا: "يقال اتبع فلان بفلان أي أحيل له عليه وأتبعه عليه: أحاله"[3].

ومجمل ما تدلّ عليه الكلمة هو الانتقال والتحول والتحرّك من مكان إلى آخر، و "تستعمل لازمة ومتعدية فإذا تعدّت فإنّها تعني نقل الشيء من حال إلى حال أخرى، وتعني توجيه شيء أو شخص على شخص آخر لجامع بينهما"[4].

2- الإحالة اصطلاحا:

مصطلح الإحالة من المصطلحات التي لم يتفق على تعريف نهائي له، فمفهومه قد تغير انطلاقا من اللسانيات التقليدية إلى لسانيات النص فالتداولية والنحو الوظيفي، ففي اللسانيات التقليدية عدت المرجعية ليست من صميم الدراسة اللغوية العلمية، فمفهوم الإحالة فيها هو العلاقة الموجودة بين الأسماء والمسميات، وتعتبرها "مجالا ينبغي إبعاده عن الدراسة اللسانية بالرغم من الأهمية التي تَكتسيها في فهم الخطاب البشري"[5].

أما في اللسانيات التداولية فالإحالة تخضع لمبادئ التحاور والتبليغ وفق الاستعمال اللغوي بين المتكلم والمتلقي في سياق لغوي معين؛ فقد جاء في قاموس التداولية لجاك موشلر و آن ريبول: الإحالة عمل لغوي يستخدم فيه المتكلّم تعبيرا إحاليا معيّنا قصد تعيين شيء ما، من خلال استخدام هذا التعبير الإحالي[6]؛ فالإحالة هي العلاقة بين اللغة والواقع (أو بمصطلحات أدخل في الفلسفة)

---

(1)- مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مطبعة مصطفى الباي حلبي، مصر، 1371هـ، 1952م، مادة "حول".

(2)- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ، مادة "حول".

(3)- المرجع نفسه، مادة (تبع).

(4) - ميلود نزار، نحو نظرية عربية للإحالة الضميرية دراسة تأصيلية تداولية، مجلة علوم انسانية عدد 42، صيف 2009، ص1.

(5)- ذهبية حمو الحاج، تداولية الخطاب و لسانيات التلفظ، دار الأمل، الجزائر، د/ط، 2005، ص 92.

(6)- جاك موشلر – آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين، بإشراف عز الدين المجذوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2 2010، ص 387.

علاقة الكلمات بالعالم الخارجي، فهي ظاهرة تتعلق باللغة مستعملة لا خارج نطاق هذا الاستعمال "[1]، وهذا الاستعمال هو الذي يحدد مرجع هذه الإحالة.

ويعرفها أحمد المتوكل بالعلاقة القائمة بين العبارة اللغوية والشخص أو الشيء الذي تحيل عليه في الواقع (العالم الخارجي)[2]، فمن هذا التعريف نلاحظ[3]:

- العبارة اللغويّة التي تشمل مجموعة الدّول التّي هي سلسلة الأصوات المشكلة لها، والمدلولات التّي هي المفاهيم المجرّدة التّي تنظّم طبقة الأشخاص أو الأشياء التّي تحيل عليها العبارة اللّغويّة، والمرجع؛ أي ما تحيل عليه في العالم الخارجي.

فباعتبار العلاقة بين العبارة اللغوية وما تحيل عليه في الواقع، نميّز بين عبارات عامّة، وعبارات خاصة، عبارات معيّنة، وعبارات غير معيّنة:

العبارة العامّة: كلّ عبارة تحيل على مجموعة من الأشخاص، أو الأشياء.

العبارة الخاصة: كلّ عبارة تحيل على فرد (شخص أو شيء).

عبارة معيّنة: كلّ عبارة تحيل على شخص محدّد معيّن.

عبارة غير معيّنة: كلّ عبارة تحيل على شخص غير معيّن وغير محدّد.

فالتّداوليّة عالجت الإحالة وفق الاستعمال اللغوي وفي سياق لغوي محدّد، مما يسمح بتحديد المرجع المقصود، من ضمن المراجع الممكنة، فلا يمكن تحديد المرجع المناسب للتعبير الإحالي إلا وفق الاستعمال؛ "فالإحالة ظاهرة تتعلق باللغة مسْتَعْمَلةً لا خارج نطاق هذا الاستعمال، وهذه الخاصية، من جهة ثانية، تجلوها بعض التعابير الإحالية من قبيل التعابير الإشاريّة"[4].

و في النحو الوظيفي ارتبطت عملية الإحالة بالموقف التخاطبي المؤسَّسِ على مبادئ وقواعد

(1)- المرجع السابق، ص ص 159، 160.

(2)- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ط2، 2010، ص 19.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص19.

(4)- جاك موشلر، وآن ريبول، القاموس الموسوعيّ للتداوليّة، ص 160.

الحوار؛ فقد عرّفها "سيمون ديك" بأنها فعل تداولي تعاوني(*) بين متكلم ومخاطَبٍ في بنية تواصلية معينة وفقا للنموذج التالي:

"يحيل المتكلم المخاطَبَ على ذاتٍ بواسطة حد"[1]. من هذا التعريف نستنتج:

- **الإحالة فعل تداولي:** يرتبط بموقف تبليغي معين؛ أي أن الإحالة بعبارة أدق ترتبط بمخزون المخاطب، كما يتصوره المتكلم أثناء عملية التخاطب؛ والدليل على ذلك أن الإحالة تتم بواسطة ضمير أو مركب اسمي أو جملي معقد أو نص يضم كل هذه المكونات، حيث يتم ذلك وفقا لتقدير المتكلم للمعلومات المتوافرة عند المخاطَب من جهة، والمعلومات التي تمكنه من التعرف على المحال عليه من جهة أخرى.[2]

- **الإحالة عملية تعاونية:** ترتبط بمبادئ وقواعد الحوار من مثل مبدأ التعاون الذي يقضي بأن يمكِّنَ المتكلم المخاطَبَ من التعرف على موضوع الحديث، بتعريفه الذاتَ المقصودة، عن طريق تزويده بكل المعلومات التي تمكنه من انتقائها من بين مجموعة الذوات المحال عليها، وقاعدة الكم التي تتصل بكمية المعلومات التي يطلبها المخاطَب، بحيث لا تقل ولا تزيد عن كفايته للتعرف على المحال عليه، لأن قلتها تؤدي إلى فشل الإحالة، فضلا عن فشل عملية التبليغ[3].

(*)- مبدأ التعاون بلوره (جرايس) في بحثه الموسوم " المنطق والحوار" ويقصد به ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل للتعبير عن قصده مع ضمان قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه، وصاغه على النحو التالي: ليكن اسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار، وقد فرع عنه عددا من القواعد الرئيسية، الكم، النوع، المناسبة والكيف (الطريقة)، وأدرج تحت كل قاعدة توصيات، ومن وجهة نظره اتباع هذه التوصيات كفيل بتقبل المعنى، وتسيير المحادثة نحو الافهام وتحقيق الهدف المشترك تعويلا على التعاون بين طرفي الخطاب. ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1، 2004 ص 96.

(1)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكوّنات أو التمثيل الصّرفي التّركيبي، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط 1996م، ص 133.

(2)- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، رسالة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، بإشراف عبد الله بوخلخال، سنة 2005-2006 كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 392.

(3)- المرجع نفسه، ص 392.

وفي نموذج نحو الخطاب الوظيفي(*)، تعرّف الإحالة على أنها "العلاقة بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب، إن في الواقع أو المتخيَّلِ أو في خطاب سابق لاحق"(1).

وبمجيئ لسانيات النص و دراسة النصوص في مقامها والاعتناء بسياقاتها، اكتست الإحالة أهمية كبرى في تحليل النصوص فهي في معناها تشير إلى "العلاقة بين العبارات Objects، والأحداث Events، والمواقف Situetions في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما، إذ تشير إلى شيء ما يشير إلى نفس عالم النص"(2).

ويذكر أحمد عفيفي أن الإحالة "ليست شيئا يقوم به تعبير ما، ولكنها شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما، أمّا محمد خطابي فيعتبرها "علاقة دلالية، ومن ثم لا تخضع لقيود نحوية، إلا أنها تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه ، ويضيف "تنيير" أنّ هذا الربط الدلالي ربط إضافي لا يطابقه أي ربط تركيبي"(3)، ويمكن أن يكون هذا الربط نتيجة علاقة إحالة بين جملتين مستقلتين، وحين تكون العلاقة بينهما ذات طبيعة دلالية غير تركيبية على الاطلاق، فالربط يكون خلالها ضعيفا(4).

مما سبق فالإحالة في مختلف الأدبيات، التي تناولتها، قد تغير مفهومها؛ فقد ارتبطت في مختلف مراحل دراستها انطلاقا من مخزون المخاطَب وكفايته اللغوية، التي تمكنه من فهم الحدود وتحديد المراجع إلى دورها في تحقيق اتساق النصوص وانسجامها.

(*) – سنتناول بشكل مفصل موضوع الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي في المبحث الخامس، من هذا الفصل.

(1)– أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في البنية و الوظيفة والنمط، دار الأمان، الرباط، ط1، سنة 2010 م. ص73.

(2)– روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الفكر، القاهرة، ط1، 1418ه-1997م، ص 320.

(3)– محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، ط2، 2006، ص17.

(4)– سعيد بحيري، التبعية في التحليل اللغوي، مكتبة الأنجلو مصرية، د/ط، س 1986، ص 273.

المبحث الثاني: أنماط الإحالة:

أتناول في هذا المبحث أنماط الإحالة مع بيان تقسيماتها وطريقة التعرف على المحال عليه و تعيينه وكيفية عمل القوالب اللغوية، والتضافر فيما بينها لإنتاج العملية الإحالية، ومن تمّ نجاح العملية التواصلية.

يذهب "سيمون ديك" إلى أنّ الإحالة، بوجه عام، نمطان؛ إحالة بناء وإحالة تعيين، وفيما يلي نبين هذين النمطين مع بيان تفرعاتهما :

1- إحالة البناء:

"ترتبط إحالة البناء باستعمال المتكلم الحد "ح" لتمكين المخاطَبِ من بناء محال عليه للحد "ح" وإدراجه في نموذجه الذهني"[1]؛ في هذه الحالة تتعلق الإحالة بذات لا يعرفها المخاطَبُ وليست ضمن رصيده المعرفي فيَطلبُ منه المتكلمُ أن يبنيها بناء وأن يضيفها إلى مخزونه الذهني، حينئذ تصبح إحالة البناء تشكل "المحور الجديد" في الخطاب؛ فيكون المحال عليه إحالة بناء بؤرة جديد"[2]، وهنا يستمد المخاطب من الحد ذاته العناصر التي تتيح له فهم هذا الحد مستعملا بذلك ملكته اللغوية ثم يستعين بملكته المعرفية ليَبنيَ – انطلاقا من معارفه العامة – الذات التي يحيل عليها الحد المعني بالأمر ثم بعد ذلك يدرجه في مخزونه الذهني بفضل هذه الملكة [3]. مثال ذلك:

قرأت كتابا هذا الأسبوع.

اشتريت سيّارة البارحة.

فكل من الحدّ "كتابا"، "سيّارة"، تمثّل إحالة على ذات مجهولة، يطلب من المتلقي/المخاطَب أن يتصوّرها ويبنيها في ذهنه؛ أي أنّ المتكلم يحمل المخاطَب على أن يدرجها في مخزونه المعرفي.

---

(1)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2001 م، ص 139.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 139، 140.

(3)- المرجع نفسه، ص 139.

2 – إحالة التعيين:

نعني بإحالة التعيين أن المتكلم يستعمل الحد "ح" لتمكين المخاطب من بناء محال عليه للحد "ح" متوافر في مخزون المخاطب.[1] والمحال عليه في هذه الحالة يكون ضمن المعارف العامة للمخاطب. وعليه فإحالة التعيين متعلقة بمحال عليه متوفر في مخزون المخاطب، ضمن ذوات أخرى يطلب منه تعيينه وانتقاؤه من بين هذه الذوات، ويتضح لنا من هذا، أنّ إحالة التعيين متعلقة بالمحور المعطى مما يجعلها إحالة بؤرة مقابلة.[2] مثال ذلك:

اشتريت كتاب سيبويه البارحة.

فالحدّ "كتاب سيبويه" يمثّل إحالة تعيين باعتبارها تحيل على ذات معيّنة يعرفها المتلقّي/المخاطَب.

وتقوم إحالة التعيين على فكرة أن المحال عليه متوفر في مخزون المخاطب الذي يمكن أن يندرج في أحد أقسام مخزونه التالية:[3]

– **المعارف العامة**: وهي المعلومات العامة التي يتضمنها مخزون المخاطَب.

– **المعارف السياقية**: أي ما أدرجه المخاطَب إلى مخزونه من خلال السّياق اللغوي؛ أي أنّ المخاطَب يضيف معلومات جديدة من خلال الحوار أو الكلام أو عمليّة التخاطُب، التي تجري بينه وبين المخاطِب تمكّنه من تأويل العبارات اللغويّة ومعرفة الإحالة.

– **المعارف المقامية (الإدراكية)**: يستمدُّها المخاطَب ويضيفها إلى مخزونه الذّهني من المقام الذي يجري فيه الخطاب، فهو يشاهدها ويدركها في نفس الوقت، ويضيفها على معارفه العامّة، فتمكنه من إنتاج أو تأويل الخطاب أو العبارات اللغوية؛ ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة التالية:

– فوائد الكتب كثيرة. (معارف عامة).

– بلغني أنك ناقشت الرسالة، هل بإمكانك أن تعيرني نسخة منها. (معارف سياقية).

– ناولني الدواء الذي فوق الطاولة (معارف مقامية).

---

(1)– المرجع السابق، ص 140.

(2)– المرجع نفسه، ص140.

(3)– المرجع نفسه، ص 140.

ويمكن الاستدلال على المحال عليه انطلاقا من الأنماط المعرفية الثلاث كما هو شأن ما يحيل عليه المركب الاسمي "المفتاح" في الجملة التالية: "وددت فتح الباب لكن لم يكن لدي مفتاح "فالمفتاح محال عليه بالمركب الاسمي "الباب".[1]

أ – أنماط إحالة التعيين:

باعتبار هذا التقسيم لمخزون المخاطب، يمكننا التمييز بين أربعة أنماط من إحالة التعيين؛ الإحالة المعرفية، الإحالة السياقية، الإحالة المقامية و الإحالة الاستدلالية:[2]

1- **الإحالة المعرفيّة:** هي الإحالة التّي يشتقّها المخاطَب من ضمن معارفه، أو من عبارات لغويّة سبق أن خزنها في رصيده المعرفي، مثال ذلك:

"أغادر البيت حينما تشرق الشّمس"[3].

2- **الإحالة السيّاقيّة:** وهي الإحالة التي تعرف من السيّاق الداخلي للخطاب. مثال ذلك[4]:

" قابلت فتاة أوّل أمس، ثم رأيتها اليوم ذاهبة إلى المدرسة.

قابلت فتاة أول أمس، رأيت الفتاة ذاهبة إلى المدرسة .

فالهاء في كلمة (رأيتها)، إحالة على الفتاة التي رأيتها. وفي المثال الثاني تحيل كلمة (فتاة) على نفس الفتاة الأولى.

3- **الإحالة المقاميّة:** وهي الإحالة التي تعرف من سياق الخطاب الخارجي، ومثال ذلك[5]:

- هل ترى الرّجل القادم نحونا؟

4- **الإحالة الاستدلالية:** وهي الإحالة التي تعرف من خلال عملية استدلالية يقوم بها المخاطَب.

ب– الفرق بين إحالة التعيين وإحالة البناء: هناك فروق بين نمطي الإحالة، إحالة التعيين وإحالة

(1)– المرجع السابق، ص 141.
(2)– المرجع نفسه، ص 141.
(3)– أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، بنية المكوّنات أو التمثيل الصّرفي التّركيبي، ص 135.
(4)– المرجع نفسه، ص 135.
(5)– المرجع نفسه، ص 135.

البناء و للتمييز بينهما نأخذ المثال التالي[1]:

"اشتريت سيارة البارحة، بدأت قيادة تلك السيارة اليوم".

في الشق الأول من المثال يحيل الحد"**سيارة**" على ذات غير متوافرة لدى المخاطب حين زمن التكلم ويُطْلَبُ منه أن يتصورها ويبنيها ثم يضيفها إلى مخزونه الذهني، أما الشق الثاني فيُحيلُ الحد "**تلك السيارة**"على نفس الذات لكن بعد أن أصبحت معروفة لدى المخاطب وبعد أن أدرجها في مخزونه الذهني، فالإحالتان متمايزتان لكنهما مترابطتان؛إذ أنّ الإحالة الثانية لا تتمّ إلاّ تحت الإحالة الأولى.

وبالمقارنة بين التعريفات السابقة لإحالة التعيين وإحالة البناء يمكن أن نخلص إلى أنّ:

- إحالة البناء متعلقة بذات لايعرفها المخاطَبُ ضمن ذوات أخرى يُطْلَبُ منه تعيينها وانتقاؤها[2].

- إذا كانت الإحالةُ إحالةَ بناء يستمد المخاطَبُ من الحد ذاته العناصر التي تتيح له فهم معنى هذا الحد مستعملا بذلك ملكته اللغوية، ثم يستعين بملكته المعرفية ليبنيَ -انطلاقا من معارفه العامة- الذات التي يحيل عليها الحد المعني بالأمر، ثم بعد ذلك يدرجه في مخزونه الذهني بفضل هذه المَلَكَةَ، أما في إحالة التّعيين فالمخاطَبُ يلجأ إلى ملكته اللغوية ليفهم معنى الحد المحيل، وبعد ذلك يبحث عن الذات المحال عليها[3].

- وهناك فرق بنيوي بين الإحالتين يتجلى أساسا في:[4]

1- يأخذ الحد المحيل إحالة بناء الوظيفة التداولية"بؤرة الجديد"،أو الوظيفة التداولية "المحور الجديد" أما الحد المحيل إحالة تعيين يأخذ الوظيفة التداولية "بؤرة مقابلة"، أو الوظيفة "المحور المعطى" وهذا راجع إلى أن المحال عليه في إحالة البناء ذاتٌ جديدةٌ وفي إحالة التعيين ذاتٌ معطاة.

2- يردُ الحدُ المحيل إحالة بناء منكّرا، في حين أنّ الحد المحيل إحالة تعيين لا يرد إلا معرّفا.

3- يرد الحد المحيل إحالة بناء، إذ كان "محورا جديدا" يتم إدراجه لأول مرة في تراكيب خاصة كالتراكيب التقديميّة التي يقل ورودا فيها الحد المقابل.

---

(1)- المرجع السابق، ص 134.

(2)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، 2001، ص139.

(3)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، ص135.

(4)- المرجع نفسه، ص 137.

4- يجوز أن يتصدر الجملة الحد المحيل إحالة تعيين، في حين أن ذلك لا يسوغ إذا تعلق الأمر بالحد الآخر إلا إذا كان بؤرة مقابلة[1]، مثل: - الرجل جاء. - الرجل في الدار.

5- الحد النكرة يختلف عن الحد المعرفة وذلك من حيث:

الأول: يوارد جملة موصولية دون موصول.

الثاني: يوارد جملة موصولية تتضمن موصولا، ومنه نستنتج أن:

أ- أن الموصول لا يظهر إلا مع الحد المحيل إحالة تعيين.

ب- الجمل الموصولية الواردة في الحدود المحيلة إحالة بناء ليست جملة تقييدية.

6- يشترط في المبتدأ أن يكون حدا محيلا إحالة تعيين، وذلك راجع إلى أن الحد المبتدأ يحيل على الذات التي تشكّل مجال الخطاب، والتي يجب أن يتعرف عليها المخاطب لتتم عملية التخاطب بنجاح.[2]

7- يمكن أن يتضمن الحد المعيِّن (بالكسر) المخصص الإشاري بخلاف الحد الباني، وواضح أن ذلك راجع إلى أنه من التناقض أن يشار إلى ذات غير متوافرة لدى المخاطب حين التخاطب (أي حين عملية الإشارة).[3]

ت- تعيين المحال عليه: للتعرف على هذه الإحالات يستعين المخاطب بمجموعة من معارفه السياقية التي تمكنه من تحديد نوعها و التعرف على المحال إليه وفهم الحد المحيل[4]، و هذه المعارف المندرجة في مخزون المخاطَب تتمثل في:

1- ملكات مخزون المخاطب: تنقسم ملكات مخزون المخاطب إلى أربع ملكات نوضّحها كما يلي:

أ-**الملكة المعرفية:** هذه الملكة ترشد المخاطب إلى الذات المطلوبة مثل الذوات المندرجة في المخزون المعرفي العام.

ب- **الملكة اللغوية:** تمكنه من معرفة المحال عليه الذي ورد في السياق اللغوي السابق أو اللاحق.

---

(1)- المرجع السابق، ص137.

(2)- المرجع نفسه، ص 139.

(3)- المرجع نفسه، ص 139.

(4)- المرجع نفسه، ص 136.

ت- **الملكة الإدراكية:** إذا كانت الذات المحال عليها تدرك حسيا من موقف التواصل.

ث- **الملكة المنطقية:** إذا كانت الإحالة تستدعي عملية استدلال يشتق بواسطتها إحالةً من إحالةِ حدّ آخر.

تتكفّل برصد هذه الملكات، قوالب تتعلق بنموذج مستعمليْ اللغة الطبيعية، والتّي تساهم في فهم المحال عليه، وهذه القوالب هي: القالب النّحوي و القالب المنطقي و القالب المعرفي والقالب الإدراكي، ووظيفة كلّ قالب هو إنتاج وتأويل العبارات اللغويّة، بالرجوع إلى كلّ ملكة من الملكات السابقة، التّي تشكّل المَلَكَةَ التبليغيّة[1].

2- قوالب استعمال اللغة: هناك قوالب تتشكل من خلالها اللغة تتكفل بإنتاج العبارات والبنيات اللغوية وهي كالآتي:

أ- **القالب النّحوي:** يضطلع بإنتاج العبارات وتأويلها بالنظر إلى الموقف التبليغي.

ب- **القالب المنطقي:** يتكفل هذا القالب باشتقاق بِنْيَات تحتيّة في إطار القالب النحوي؛ عن طريق مبادئ استدلالية، تكون حصيلتها بنية اشتقاقيّة تمثّل جزءًا من التمثيل الدّلالي/التداولي للعبارة اللّغويّة.

ت- **القالب المعرفي:** يقوم بتخزين المعارف التي ترد إليه من القوالب الأخرى وتنظيمها واستعمالها متى دَعَتْ إليها الحاجة في تأويل العبارة اللغويّة.

ث- **القالب الإدراكي:** يقوم باشتقاق معارف من المقام والمدركات الحسيّة ويضمها إلى معارفه في القالب المعرفي[2].

ج- **القالب الاجتماعي:** إلى جانب المعارف السابقة التي يستعين بها المخاطب للتعرف على المحال إليه قد يُسْتَدْعَى القالب الاجتماعي؛ حين يتعلق الأمر بما يندرج في نسق اجتماعي/ ثقافي معين من مثل العبارات "جلباب"، "خمار"، "نقاب"، "عمامة"، التي يمكن أن يدرك معناها كمفهوم من

(1)- يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربي، ص 323.

(2)- المرجع نفسه، ص 124.

دلالتها اللغوية، لكن للتعرف على ما تحيل عليه يقتضي الإلمام بالنسق الاجتماعي الثقافي العربي الإسلامي[1].

وتشتغل هذه القوالب فيما بينها ليتمكن المخاطَب من معرفة ما تحيل عليه العبارة اللغويّة والتوصل إلى التأويل المناسب، فالعمليّة تتم على النّحو التّالي:[2] يتلقّى المخاطَب عبارة لغويّة مثل:

- هاتِ دلائل الإعجاز من المكتبة.

فالقالب النّحوي يتكفّل بتحليل العبارة وردّها إلى بنيتها التّحتيّة، لإدراك معناها، إلا أن هذا القالب وحده لا يوصل إلى المعنى المراد، فيحتّم اللجوء إلى قوالب أخرى، لإدراك ما تحيل عليه العبارة، مثل القالب المعرفي الذي من المفروض أن تتوفـــــّر فيه معلومة مفادها أنّ ثـــمـــّة كتاب لغويٌّ عربيٌّ من بين الكتب اسمه "دلائل الإعجاز"، وقد يُلجأ إلى القالب الإدراكي للتعرف على هذا الكتاب بطريقة أدق، بواسطة لونه مثلا، أو الدّار التي طبعته.

ويُلْجَأ أيضا إلى القالب المعرفي أو الإدراكي لمعرفة ما يحيل عليه الحد **"مكتبة"**، هل هي مكتبة المؤسّسة أم مكتبة الكليّة أم مكتبة القسم، أو المكتبة المشار إليها المدركة من المقام أو الموقف التواصلي[3]، ويمكن توضيح ملكات مستعمل اللغة في معرفة الحد المحيل مع قوالب استعمال اللغة في الشكل الموالي[4]:

(1)- المرجع السابق، ص 124.

(2)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 62.

(3)- المرجع نفسه، 62

(4)- المرجع نفسه، ص 136.

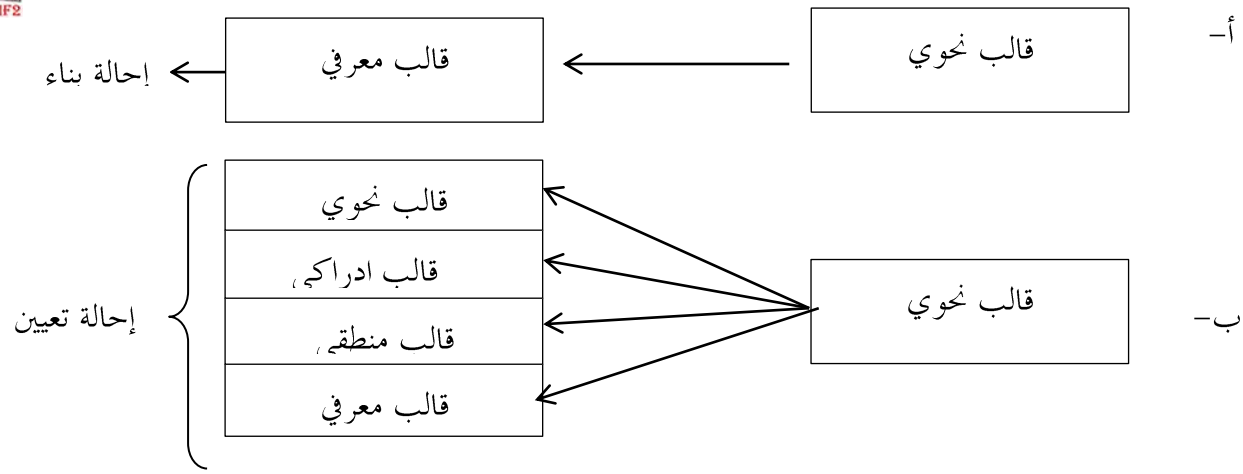

شكل رقم 01

وبالاعتماد على مخزون المخاطب السابق يمكننا تلخيص أنماط الإحالة في الشكل التالي: رقم 02

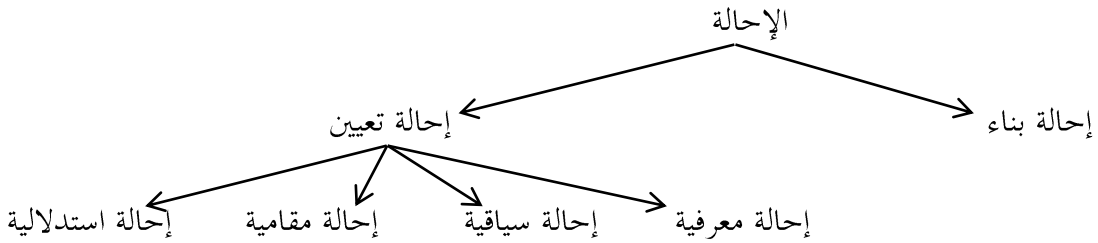

شكل رقم 02

مما سبق فقد وسع " ديك " مفهوم الإحالة، من خلال توسيع المجال عليه "بحيث لم يقتصر على الحدود المحيلة على الذات فحسب، وإنّما امتدت لتشمل طبقة المحمول المحيلة الخاصية أو العلاقة، وطبقة الحمل المحيلة على الواقعة، وطبقة القضية المحيلة على الفحوى القضوي، وطبقة الإنجاز المحيلة على الفعل اللغوي"[1]، وفي هذا التوسع يرى أحمد المتوكل إمكانية إضافة وحدة إحالية تشكل محط إحالة نص بكامله؛ بحيث يصبح للخطاب مرجعيته أو نموذجه الذهني الذي يربطه بأحد العوالم الممكنة ؛ عالم الواقع أو عالم الخيال، على أساس أن هذا أو ذاك، "تمثيل ذهني لمخزون الذوات التي يتكون منها عالم الخطاب، حيث يشكل هذا المخزون محط الإحالة بنوعيها؛ إحالة البناء و إحالة التعيين، انطلاقا من المعارف الممثلة لعالم الخطاب"[2].

(1)-المرجع السابق، ص 144.

(2)– يحي يعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص393.

المبحث الثالث: أدوات الإحالة:

في هذا المبحث نتناول عناصر الإحالة، الإشارية، والإحالية (العائد) ونبيّن كيفية تضافر هذه العناصر وعملها مع استعمالاتها في مقام وسياق ورودها.

وعناصر الإحالة بوجه عام تنقسم إلى عناصر إشارية وعناصر إحالية نبينها فيما يلي:

1- العناصر الإشارية (الإشاريات):

تحتل التلفظات الإشارية الأهمية الكبرى في سياق التواصل اللساني، فهي تلفظات فارغة دلاليا يحددها السياق الذي وردت فيه، فبدونه لا تفسر ولا يعرف القصد منها، فلا قيمة للمفردات بعيدة عن سياقها وظروف إنجازها المحيطة بها زمن التكلم ومكان التخاطب، و حتى يتوصل المخاطب إلى فهم النص واكتشاف العلاقات التي تربط أجزاءه، ومن خلال ذلك تتضح مقاصد المتكلم؛ فعناصر الإحالة المتمثلة في الإشاريات؛ التي هي مستوى من مستويات تجسد اللغة، والتي هي جزء من نظامها في شكلها المنجز، لا يتضح مدلولها إلاّ من خلال التلفظ في سياق معين.

"ولما كانت عملية الإحالة تتم من خلال تجاوز النظر في الوحدات اللغويّة منعزلة إلى النظر فيها منجزة مجراة في السياق"[1]؛ فالعناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها فهي تحتاج إلى ما يكملها، "ولتحديد مدلولها يجب أن يستعان بأدوات غيرها، بل لابدّ أن يكون طرفا الخطاب مشتركين في سياق التلفظ ذاته"[2]، "وهذا التلفظ يجب أن يكون في سياق يحضر فيه أطراف الخطاب حضورا عينيا، أو حضورا ذهنيا، من أجل إدراك مرجعها" [3].

---

(1)- ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، كلية الآداب منّوبَة، تونس، 1421ه-2001م، ج2، ص961.

(2)– عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1، 2004، ص80.

(3)- المرجع نفسه، ص 80.

وهذه الأدوات (الاشاريات) أسماء مبهمة تحتاج لما يفسرها من سياق إنجازها، و"يقال لها أسماء مبهمات؛ لأنها تشير إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطَبِ، فلم يدر إلى أيّهما تشير، فكانت مبهمة، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الالتباس"[1]، وبهذا يتضح أن الإشاريات مثل: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر و ظروف الزمان والمكان، من العلامات اللغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلا في سياق الخطاب؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها؛ لذلك كان النّحاة العرب يطلقون عليها المبهمات[2].

للبنى الإشارية دور هام في بناء الخطاب، فالمعلومات الإحالية التي تشير إليها تمكّن المخاطب من بناء الرسالة التي أراد المتكلم أن يوصلها إليه فتصبح جزءا من المعرفة المشتركة؛ فكل فعل لغوي يكون ناجحا إذا علم المخاطب قصد إحالة العبارة، وإذا كان للمتكلم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطب هذه المعرفة[3]، فتصبح فائدتها الإحالةُ إلى المعلومات القديمة، التي تلفظ بها أحدهم، والتي أصبحت جزءا من المعلومات ...، مثل هذا الخطاب التي حصل بين خالد بن صفوان وبلال بن أبي مروة[4] "قال خالد بن صفوان له (لبلال) بحضرة يوسف: "الحمد لله الذي أزال سلطانك، وهدّ ركنك، وغير حالك، فو الله لقد كنت شديد الحجاب مستخفا مظهرا للعصبية، فقال له بلال: إنما طال لسانك يا خالد لثلاث معك هنّ عليّ: الأمر عليك مقبل، وهو عنّي مدبر، وأنت مطلق وأنا مأسور، وأنت في طينتك وأنا في هذا البلد غريب"[5].

من خلال هذا الخطاب استعمل كل واحد منهما إشاريات مثل: كاف الخطاب والاسم الموصول «الذي» وضمير الغائب «هنّ»، واسم الإشارة «هذا»، وضمائر المتكلم والمخاطب؛ وكلها لا تفسر إلاّ بمعرفة حيثيات هذا الحوار الذي جرى بين بلال وخالد بن صفوان.

---

(1)– المرجع السابق، ص80.

(2)– بلبع عيد، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول ع66 ، ربيع2005، ص41.

(3)– فان، ديك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء إفريقيا الشرق،2000، ص266.

(4)– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص81.

5- المرجع نفسه، ص 81.

لا يقف دور الإشاريات في السياق التداولي عند الإشاريات الظاهرة؛ بل يتجاوزه إلى الإشاريات ذات الحضور الأقوى، وهي الإشاريات المستقرة في بنية الخطاب العميقة عند التلفظ به وهذا ما يعطيها دورها التداولي في استراتيجيته، وذلك أن التلفظ يحدث من ذات بسيمات معينة وفي مكان وزمان معينين، هما مكان التلفظ ولحظته؛ إذ تجتمع في الخطاب الواحد على الأقل ثلاث إشاريات هي: الأنا، الهنا، الآن[1].

وهذا ما يعطيها الدّور البالغ في تحديد دلالة التراكيب، ليس من حيث معناها النحوي فحسب؛ بل لأنها من الوحدات اللغويّة التي يقتضي الإلمام بمعناها معرفة خارجيّة، فلو قام خطيب مثلا في النّاس قائلا: " هذا يوم أغرُّ"؛ فإنّه ينبغي أن يكون الخطيب والسامعون عالمين بطبيعة اليوم وذكراه، أو الحدث الذي يمثّله، كلّ ذلك يساهم في حصول الدّلالة كاملة[2]، مثال ذلك قول ابن القاضي في البيت التّالي:

لما رأَيْتُكمُ ذَكَرْتُ شَبيبَتي وَ زَمَانَها الحُلْوَ الجَميلَ الأَزْهَرَا

فعبارة (ذكرت شبيبتي) تحيل إلى أنّ الشّاعر قد تجاوز مرحلة الشّباب، وعلى الشّاعر أن يكون كذلك، ليحقّق انجازيته[3].

وأغلب الباحثين على أن الإشاريات خمسة أنواع: إشاريات شخصية، وإشاريات زمانية، وإشاريات مكانية، وإشاريات اجتماعية، وإشاريات خطابية، أو نصيّة[4].

وبهذا يتضح أنّ الإشاريات أكثر من صنف، ولكل صنف دوره في الخطاب[5].

---

(1)– المرجع السابق، ص81.

(2)–خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة، مقاربة بين التداولية والشّعر، دراسة تطبيقية، بيت الحكمة، ط1، 2012، ص 54.

(3)– المرجع نفسه، ص 54.

(4)– محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص17.

(5)– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص81.

أ – الإشاريات الشخصية:

يعتبر هذا الصنف من الإشاريات، الدال على الشخص، من أوضح العناصر، وهي بشكل عام تشمل ضمائر المتكلم، المخاطب والغائب، لأن مرجعها يعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي استخدمت فيه[1]، وهي كذلك "تعدّ من اللواحق التّي تشير إلى معان في شخص المتكلّم أو السّامع أو في أحد عناصر التّركيب، فالدّلالة التّي تشير إليها دلالة ضروريّة تُعين على الإلمام بالدلالة العامّة للتركيب؛ فالمتكلّم يشير إلى معرفة سابقة لدى شخصه، أو يشير إلى معان يفضلها، أو تحدّد موقفه من الخطاب، أو أن يشير إلى معرفة مشتركة بينه وبين السّامع، وعلى السّامع أن يستحضرها لحصول الدّلالة كاملة"[2].

إنّ تحقيق تواصل ناجح لهذه التراكيب الإشاريّة يحتّم على السّامع أن يكون على "دراية بهذه المجالات المعرفيّة"[3] و التلفظات التي ينجزها المخاطب في بنية خطابه والدالة على ذاته تجعل حضوره حضورا عينيا أو ذهنيا اعتمادا على كفاءة المرسل إليه وقدرته على تأويلها ومعرفة المحال إليه و بناء الإحالة " فالضمير "أنا" و "أنت" ونحوهما له دلالة في ذاته على المتكلم والمخاطب لكن السياق لازم لمعرفة من المتكلم أو المخاطب، الذي يحيل إليه الضمير أنا، والضمير أنت"[4]؛ مثلا لو أخذنا قولا لمتكلم يريد الإخبار: **"نام الطفل"**؛ فالأداة الإشارية (أنا) موجودة ضمنا في ذهن المرسل إليه والسياق هو الدال عليها؛ فلو أراد المرسل إليه نقل الخبر إلى غيره سيقول: هو قال: نام الطفل؛ أي أنّه أحال القول على المرسل الأصل بأداة إشارية دل عليها السياق؛ "فهذه الأداة الإشارية تتناسب مع المحال عليه إفرادا وتذكيرا وغيبة"[5].

ولما كانت عملية الإحالة عملية تعاونية وجب على المخاطب ألاّ يبتدئ كلامه بضمير المتكلم إلا عند افتراضه أيَّ غرض مسبق أو تسويغ فعل خطابي؛ لأنّ "ضمير المتكلم وضمير

(1)– محمد أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 18.

(2)– المرجع نفسه، ص ص 54، 55.

(3)– المرجع نفسه، ص 55.

(4)– المرجع نفسه، ص 18.

(5)– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص83.

المخاطب تفسرهما المشاهدة"[1]، "وضمير الغائب يدخل أيضا في الإشاريات إذا كان حرا لا يعرف مرجعه من السياق اللغوي"[2].

والضمائر المستترة في النحو العربي ضرب من الإشاريات التي تدرك الإحالة بها من السياق، والمرسل لا يتلفظ بها لدلالة الحال عليها، والتخاطب بها يتطلب حضور أطراف الخطاب حضورا عينيا[3] ،كما يدخل في الإشاريات الشخصية النداء "باعتباره ذو قيمة اسمية تشير إلى مخاطب؛ لتنبيهه أو توجيهه أو استدعائه، وظاهر أنّ النداء لا يفهم إلاّ إذا اتضح المرجع الذي يشير إليه"[4].

ب- الإشاريات الزمانية:

الصنف الثاني من أصناف الإشاريات هي الإشاريات الدالة على الزمن، "أو ما يرتبط بزمان الخطاب وما ينبغي أن يدركه السّامع من الدّلالة الزمانيّة الضّروريّة لإدراك المعنى كاملا، وبالتالي فإنّ دورها في تحقيق المعنى و انجازيته لا يختلف عن الإشاريات الأخرى، ومن أنماطها الإشارة إلى زمن مبهم من حيث الدلالة النحوية، أو زمن عام مشترك بين المتكلم والسّامع"[5]، ولكي يتعرّف المتلقي على الزّمن المقصود من طرف المتكلّم "عليه أن يُشغّلَ كل ما يُفضي به في البنية وما يشير إليه ليتحقّق الفهم"[6]؛ كلّ ذلك زمن التكلم و لحظة التلفظ؛ ولأجل تحديد زمن هذه البنى يتعين على المخاطب أن يكون حاضرا ساعة التلفظ حضورا عينيا أو حاضرا حضورا ذهنيا. "ومن أجل فهم هذه الإشاريات وما تحيل عليه يجب على المتكلم أو المرسل أن يوظفها في سياق الإنتاج"[7]، وذلك لارتباطها بمرجع وسياق تداولي يفسرها؛ ويكون التّواصل ناجحا حين

---

(1)-محمد بن يوسف، أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، سنة1418ه، 1998م، ج 2، ص 941.

(2)- محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في الدرس اللغوي الحديث، ص19.

(3)- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص83.

(4)- محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في الدرس اللغوي الحديث، ص19.

(5)- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة، مقاربة بين التداوليّة والشّعر، دراسة تطبيقيّة، ص 57.

(6)- المرجع نفسه، ص57.

(7)- حسن بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص84.

يصادف المفهوم الذّي يعنيه المتكلّم نفسه لدى السّامع؛ نحو استخدامه لفظ "الدنيا" مثلا: فيكون مفهوم الإشارة الدّالة على الزّمن متقاربًا بينهما بقدر ما تكون انجازيّة الخطاب ناجحة[1].

والإشاريات الزمانية كلها تدل على زمن يحدّده السياق بالقياس لزمن التكلم وتشمل هذه الإشاريات ظروف الزمان مثل: الآن، اليوم، ثم، بعد، غدا، أسبوع، العام المقبل، العام الماض، ساعة، نهار، ليل...إلخ.

ومن أجل تحديد مرجع الأدوات الإشارية الزمانية، وتأويل الخطاب تأويلا صحيحا، يلزم على المرسل إليه أن يدرك لحظة التلفظ، فيتخذها مرجعا يحيل عليه، ويؤوّل مكونات التلفظ اللغوية بناء على مخزونه المعرفي؛ مثال ذلك ظرف الزمان (الآن)، في قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾ ﴾ [النساء 18]، وقوله تعالى: ﴿وَجَـٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ [يونس،90، 91] ؛ تتباين مدلولات هذا العنصر الإشاري لتباين المقام الذي وردت فيه، فمدلوله الخاص يكون حسب السياق الذي ورد فيه، ففي الآية الكريمة من "سورة النساء" تعني ساعة حضور الموت و الآية الكريمة من "سورة يونس" تعني تلك اللحظات الحرجة وفي هذا المنعطف الزمني حيث لا اختيار ولا قرار بعد طول عصيان؛ فبوجه عام، مرجعيّة هذه الأداة الإشارية هي لحظة التكلّم[2].

و بهذا يتضح لنا أنّ لكل فعل خطابي أو حدث آنيته ولحظته عند التلفظ به؛ "فحين نقول: **"الآن أقرأ"**تحيل "الآن" في هذا الخطاب إلى زمن تعرفه الذات المتكلمة ويرتبط بها وترتبط به، وحين نقرأ قوله تعالى:﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ

(1)– خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة، مقاربة بين التداوليّة والشّعر، دراسة تطبيقيّة، ص 58.

(2)– شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ-2001م، ص167.

﴿ [يوسف 51]، يحيلنا لفظ "الآن" إلى زمن امرأة العزيز وزمن "يوسف عليه السلام" لا زماننا نحن حين نقرأ و حين نكتب"[1].

إنّ الإحالة إلى الزمان قد تتسع وقد تضيق، وقد تستغرق مدة محدّدة منه؛ فقولنا مثلا: "ضرب زيد عَمرا يوم الخميس"؛ فالضرب لا يستغرق يوم الخميس بل يقع في جزء منه، وقد يتسع مدى بعض العناصر الإشارية إلى الزمان فيتجاوز الزمانَ المحدد له عرفا إلى زمان أوسع، وكل ذلك موكّل بالسياق الذي تستخدم في هذه العناصر الإشارية إلى الزمان"[2]، مثلا لو قلنا: "رجال الغد"؛ فكلمة الغد تشمل الزمان الذي نعيش فيه في المستقبل لا يوم الغد الذي يلي اليوم الذي نحن فيه ولا نقصد يوم بعينه مدته أربع وعشرون ساعة.

ويلحظ بعض الدراسيين، أن بعض استعمالات اللغة لا تنفك عن الإشارة الزمانية؛ كبعض أنواع التحيات؛ مثل صباح الخير، لا تقال إلاّ في الصباح، وتقع المفارقة إذا قالها واحد من الناس في المساء، وليس هذا ما تضبطه قواعد اللغة بل أعراف الاستعمال"[3].

ت– الإشاريات المكانية:

لكل خطاب قائله ومكانه وسياق حاله، عند إنجازه والتلفظ به؛ كما يعني أن لكل إشارية مكانية دور هام في تفسير الخطاب وتوجيهه، فهي "تحدّد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي "[4].

إنّ ما يجعل العناصر الإشارية الدالة على المكان تداولية هو اعتماد مرجعها على السياق، ومعرفة المخاطَب مكان المتكلم ووقته؛ أي معرفة المركز الإشاري، والمرسل كفيل بذلك؛ فيجب عليه

(1)– بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، ط1، القاهرة 2010، ص72.

(2)– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص20.

(3)– المرجع نفسه، ص21.

(4)– حسن بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 84.

مراعاة قدرة المخاطَب؛ لأنّه "لا يستطيع تفسير هذه الألفاظ الإشارية إلا إذا وقعت على ما تشير إليه بالقياس إلى مركز الإشارة، فهي تعتمد على السياق المادي المباشر الذي قيلت فيه"[1]، ومثل هذه الإشاريات هي تجسيد للغة في الواقع؛ فهي لا تفهم ولا تفسر إلاّ في سياق مقصدية المتكلم والمراد منه ومكانه، قربا وبعدا؛ فلو قال شخص مثلا: "أنا أحب أن أعمل هنا": هل يعني في المكتب، في المؤسسة في المبنى ...إلخ؛ فكلمة **"هنا"** تعبير إشاري لا يمكن تفسيره إلاّ بمعرفة المكان الذي يقصد المتكلم الإشارة إليه[2]، "وتشمل الإشاريات المكانية الأماكن الصّريحة المعلومة التّي يشير إليها المتكلّم، وينبغي على السّامع أن يكون عارفا لها تحديدا وبكلّ ما يمكن أن يتعلّق بها، و إلاّ أخفق في تلقّي الخطاب وتشمل الإشاريات المكانيّة أيضا أسماء الإشارة التّي تشير إلى مكان مبهم؛ من حيث الدّلالة النحويّة للإشارة"[3]، ومعرفة دلالتها متوقف على سّياقها التّداولي.

كما تشمل الإشاريات المكانية أسماء الإشارة إلى قريب أو بعيد من مركز الإشارة، المتكلم، ومثل ذلك:" **هنا**" و"**هناك**" وسائر ظروف المكان من مثل، **فوق، تحت، وراء، أمام، خلف**...،كل هذه الأسماء التي تشير إلى المكان لا يتحدّد مرجعها إلاّ بمعرفة مكان المتكلم واتجاهه"[4]، "فتحديد المرجع المكاني مرتكز على تداولية الخطاب، وهو ما يؤكد أهميّة استعماله لمعرفة مواقع الأشياء"[5]، وممّا يزيد من تعقيد المسألة،في تحديد مرجع الإشارة، الجهل بمكان المتكلم الذي يزيد من عدد الاحتمالات في تفسير المرجع وتحديده، فعلى المتكلم، وطبقا لمبدأ التعاون الذي يدخل ضمن عملية الإحالة، فإنّ المتكلم يلجأ إلى " إنتاج خطاب طويل لتفسير الاحتمالات "[6].

ويرى بعض الباحثين أنّ « ال » التي للتعريف تدخل في العناصر الإشارية؛ لأنها تقوم بالوظيفة التي يقوم بها اسم الإشارة، والفارق بينهما؛ أن اسم الإشارة يزيد عليها بالدلالة على القرب أو البعد

(1)– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 21،22.

(2)–المرجع نفسه، ص 22.

(3)– خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة، مقاربة بين التداوليّة والشّعر، دراسة تطبيقيّة، ص 56.

(4)–المرجع نفسه، ص 56

(5)– حسن بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص84.

(6)– المرجع نفسه، ص85

وأما (ال) التي للتعريف فهي غير موسومة لا بقرب ولا بعد، ويرى هؤلاء أن التعريف في أساسه مفهوم إشاري.

وقد تنقل الإشاريات المكانية ما يسمونه بالمسافة العاطفية أو الوجدانية، وهو قريب بما أسماه علماء المعاني: التحقير بالقرب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنبياء 36]، والتعظيم بالبعد كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾[البقرة 1-2]. وقد تكون المسافة بعيدة أو قريبة أو متوسطة كما قد يكون البعد بعدا زمانيا أو مكانيا[1]، فعلى المخاطَب/ المرسل إليه أن يكون حاضرا حضورا عينيّا أو ذهنيا؛ فمراتب المشار إليه " ثلاثة: قريبة وبعيدة ومتوسطة؛ فيشار إلى ذي القربى بما ليس فيه كاف ولا لام كـــ: "أكرم هذا الرجل أو هذه المرأة"، وإلى ذي الوسطى بما فيه الكاف وحدها كـــ : "اركب ذاك الحصان، أو تيك الناقة، وإلى ذي البعدى؛ أي البعيدة، بما فيه الكاف واللام معا كـــ: "خد ذلك القلم، أو تلك الدواة "[2]، وهناك ما يسمى بالتقابل الإشاري؛ فإن له: " أثرا في فهم بعض الأفعال الشائعة الاستعمال مثل يأتي و يذهب، فمثل هذه الأفعال تتضمن حركة نحو المتكلم وحركة من المتكلم إلى غيره "[3].

ث- إشاريات الخطاب (نصية):

هذا الصنف من الإشاريات خاص بالخطاب، وهي عبارات تذكر داخل الخطاب مشيرة إلى موقف متعلق بالمتكلم/المخاطب، وقد تلبس هذه الإشاريات بالإحالة إلى سابق ANAPHORA أو لاحق CATAPHORA، لذلك أسقطها بعض الباحثين من الإشاريات، ومنهم من ميّز بين النوعين، فالإحالة يتحد فيها المرجع بين ضمير الإحالة وما يحيل إليه[4]، مثل: "زيد كريم وهو ابن

(1)- محمود أحمد نحلة، آفاق جديد في البحث اللغوي المعاصر، ص 83.

(2)- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1430هـ، 2009م، ص 19.

(3)- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 23.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص 24.

كرام"، فالمرجع الذي يعود إليه زيد هو واحد، أما إشاريات الخطاب فهي لا تحيل إلى ذات المرجع، فهي تخلق المرجع[1].

كما تشمل إشاريات الخطاب العبارات الخاصة بالمتكلم من مثل: مهما يكن من أمر، لكن، بل، فضلا عن ذلك، من ثمّ؛ فالمتكلم قد يتحيّر في ترجيح رأي أو الوصول إلى مقطع اليقين في مناقشة أمر ما، وقد تستعار بعض الإشاريات الدالة على الزمان، فتستخدم إشاريات للخطاب فكما يقال: الأسبوع الماضي، يمكن أن يقال: الفصل الماضي من الكتاب، أو الرأي السابق، وقد يقال: هذا النص، للإشارة إلى نص قريب، أو تلك القصة، إشارة إلي قصة يعود إليها القول؛ وهذه كلها إشاريات خاصة بالخطاب لاتزال في حاجة إلى دراسة تجلو جوانبها واستخداماتها[2].

ج – الإشاريات الاجتماعية:

هي ألفاظ تطبع العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين؛ هذه العلاقة قد تكون رسمية أو غير رسمية؛ فالعلاقات الرسمية تدخل فيها العبارات مثل: فخامة الرئيس، جلالة الملك، سمو الأمير، ويدخل فيها حضرتك، وجنابك، وسعادتك، وقد يقتصر بعضها على الرجال وبعضها على النساء[3].وهناك أيضا عبارات استعمالاتها غير رسمية، وينعكس هذا في استعمال بعض الضمائر للدلالة على المفرد المخاطب والنداء على الاسم المجرّد، أو اسم التدليل؛ فضلا عن التحيات التي تتدرج من الرسمية إلى الحميمية مثل: صباح الخير، صباح الفل، صباح العسل.[4]

2– العناصر الإحالية(العائد):يمثل العائد الشكل الثاني الذي يمكن أن تتخذه الإحالة؛فهو يستعمل لربط تعبير سبقه في الذكر يسمى عادة المفسر ويشاركه في الإحالة؛ أي في المرجع الذي يعيّنه؛ فهو من العناصر التي يمكن أن تتخذها الإحالة و هذه العناصر تحيل على المفسر،فهي تعوضه وترتبط به وفهمها رهينُ

(1)- المرجع السابق ، ص 24.

(2)– المرجع نفسه، ص ص 24، 25.

(3)– المرجع نفسه، ص25

(1)– المرجع نفسه، ص 26.

استحضار ذلك المشار إليه؛ استحضار عهد أو إدراك حس أو غيره[1]، وعملها (العناصر العائدية) يكون بالإحالة في الاتجاهين سابق أو لاحق، في الخطاب، فهي تقوم بين مركب اسمي لاحق، وهي الإحالة التي يـــمكن تسميتها بالإحالة التّقدمية، في مقابل الإحالة الرجعية والإحالة الاستباقية في مقابل الإحالة العودية [2]، و قد تحيل العناصر الإحالية على خطاب سابق أو لاحق، أو تحيل على واقعتين أو تقوم بالربط بينهما داخل نفس الخطاب، وهي بالتالي تمثل الإحالة بالاستباق أو الإحالة بالعودة كما تناولها " هنخفلد " و "ماكيتري" في نحو الخطاب الوظيفي 2008، وعرفها في مقابل إحالة العود بأنها العلاقة بين سابق ولاحق، أو بين واقعتين داخل الفعل الخطابي[3]، هذه العلاقة بين السابق واللاحق تكون بربط إحالي؛ هذا الربط إمّا ربط ضميريّ أو ربط موقعيّ؛ ويكون في البنيات البؤرية قائما بين المكوّن المتصدر والضمير أو الموقع، بعلاقة ربط هي علاقة التحاول COREFERENCE، هذه العلاقة تكون بين مكونين لهما نفس الإحالة؛ حيث أن الضمير أو الموقع يمثل إحالة عائدية إلى المكون المتصدر، وفي الوقت نفسه يشتركان في نفس الإحالة[4].

1- الربط الضميري: مثل قولنا:

- زيد، تزوج أبوه هندا.
- المجلةَ، تصفحتها.

2- الربط الموقعي:

يربط المكون المبّأر المحتل للموقع بؤرة، محورا موقعا داخل الحمل؛ الموقع الذي كان من المفروض، أن يحتله هذا المكون لو لم يتموقع في (بؤرة، محور)؛ أي الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية؛ مثال ذلك : الشايَ، شربت[5].

---

(1)- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص118.

(2)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص87.

(3)- المرجع نفسه، ص87.

(4)- ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 59.

(5)- المرجع نفسه، ص59.

3 – الفرق بين الإشارية والعائد:

تنتمي العناصر الإحالية (العائد) للعناصر الإشارية (الإشاريات)، مثل الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الذوات والأسماء الموصولة وغيرها، ويكمن التشابه بين العناصر الإحالية والعناصر الإشارية فيما يلي:

– تشترك الإحالة بالإشارة و الإحالة العائدية في عدم استقلاليّة التعابير الإحاليّة المستعملة، وصفة عدم الاستقلالية هذه تعني ضعفا في الاشباع الدلالي، مما يعني نقصا في الإحالة المحتملة؛ وفي هذه الحالة يعني نقصا في اسناد المراجع و يسدّ هذ النقص بواسطة معلومات نستقيها من مورد آخر، و ما يميز الإحالة الإشارية من الإحالة العائدية هو الاختلاف في هذا المسار[1]:

أ– " في مثال الإحالة العائديّة نلجأ بالفعل إلى الجوار اللّغوي للبحث عن تتمّة لهذه المعلومات التي تتخذ شكل المفسِّر؛ أي شكل تعبير إحالي مستقل إحاليا مرتبط بالعنصر العائدي، وبعلاقة مزدوجة، وعلاقة تقارن إحالي[*]، وعودة ذكر، ويفرض هذا التعبير إحالته المحتملة للعنصر العائدي ممكّنا إيّاه في الآن نفسه من فرصة اكتساب إحالة حاصلة"[2].

ب– "في مثال الإحالة الإشاريّة فإنّنا نتجه مباشرة إلى المحيط المادي للبحث عن المرجع، سواء حدّدناه بجارحة من الجوارح؛ فيسمّى إشارة، أو حدّدناه جزئيا بتعليمات متصلة جزئيا بالتعبير الإشاري"[3]، وهذا ما عرفناه بمقيدات الحد؛ فالإحالة الإشارية (الإشاريات) مرجعها غير لغوي، أمّا الإحالة العائدية فمرجعها لغوي؛ هذا المرجع الذي بدوره يحيل على خارج الخطاب (عنصر إشاري)؛ ولتوضيح ذلك نعالج الأمثلة التالية[4]:

1– قال «أ»: وهو يشير إلى«س» هذا الطفل مصاب بالحمى.

2– أسناني تؤلمني.

3– أضاع أحمد قبعته، إنه شخص شارد الذهن.

---

(1)– جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 375.

(*)– تعتبر كلمتان متقارنتين إحاليا؛ إن عيّنتا الشيء نفسَه في العالم (الواقع)، ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، ص568.

(2)– المرجع نفسه، ص375.

(3)– المرجع نفسه، ص 376.

(4)– ينظر: المرجع نفسه، ص 376.

نكون في المثالين(1) و(2) إزاء إحالة إشاريّة، أما المثال (3) فنحن أمام مثال من الإحالة العائديّة.

ففي المثال (1) يتعلق الأمر تحديدا بالإحالة الإيمائية فمن يخاطبه «أ» يعين مرجع هذا الطفل استنادا إلى التعبير الإحالي والحركة التي قام بها «أ»، وفي المثال (2) يتصل الأمر بإحالة إشاريّة غير إيمائية ذلك أن المخاطب، استنادا إلى الإحالة المحتملة للضمير "أنا" المُدْرَك من الخطاب تداوليا، يوافق شيئا ما من قبيل المتكلم بهذا القول. وإلى مقام إلقاء القول يعين المتكلّم باعتباره مرجعا لـــ"أنا"، وأخيرا يدور الأمر على المثال (3) الذي يمثّل إحالة عائدية، فنحن نسند مرجعا للضمير الغائب اعتمادا على مفسره "أحمد"[1].

- قد أشرنا إلى أنّ العناصر الإحالية (العائد) مفتقرة إلى الاستقلاليّة فهي محتاجة إلى مفسر يفسّرها، وتحديد هذا المفسّر يكون إمّا لغويا أو تداوليا:

1- تحديد المفسر بمسار لغوي، وبالمعنى الدقيق تحديدا، مسار تركيبي ودلالي[2].

2- تحديد المفسر بمسار تداولي؛ يتحقق من خلال أولوية تَشكّلِ فرضيات وإقرارها، وهذا المسار التداولي لا ينفي وجود لبعض أنواع العوائد حلاً لسانيا، في حين قد نجد لغيرها من ضروب العوائد حلا تداولياً[3].

ومن جهة أخرى، ونظرا إلى أنّ مجال علم التركيب هو الجملة، فإن كل عنصر إحالي (عائد) له مفسر يعود إليه موجود في جملة أخرى، غير التي يكون المفسر آليا موضوعَ مسارٍ تداولي محدّدٍ للمرجع، وتبقى حالات أخرى يظهر فيها العائد مع مفسره في الجملة نفسها، ونشير إلى أنّ هذا لا يكفي لنضمن أنّ تحديد المراجع هو ذو طبيعة لغويّة، فيمكن أن يكون هذا التحليل كذلك، لكن، لا ننفي وجود تفاعل بين عوامل لغويّة وعوامل تداولية لتحديد المراجع"[4].

(1)- المرجع السابق ، ص 393.

(2)- المرجع نفسه، ص 393.

(3)- المرجع نفسه، ص 393.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص393.

إنّ تضافر العناصر اللّغوية والتداولية في اسناد المراجع للعناصر الإحاليّة وتحديد العنصر الإشاري "يؤول فيها الإشباع الإحالي إلى إشباع دلالي، مما ينتج عنه ثلاث حالات"[1]:

أ- تحديد لغوي للمفسر: المفسر والعائد حاضران وجوبا في الجملة نفسها.

ب- تحديد تداولي للمفسر: المفسر والعائد قد يوجدان في الجملة نفسها وفي جملة مختلفة.

جـــ- تحديد مشترك للمفسر: إذ يكون في الآن نفسه تحديدا لغويا و تداوليا، المفسر والعائد قد يوجدان في جمل مختلفة؛ وذلك اعتمادا علي سيمات تركيبية وتداولية معا.

ب- خصائص الإحالة العائدية: للإحالة العائدية خصائص نذكر منها ما يلي[2]:

1- وجود مسار للتحديد الإحالي؛ (لغوي)، (تداولي)، (لغوي، تداولي)؛ مما يتيح أو يسمح لنا بتحديد أو اسناد مرجع لها تستند إليه وتكون بالتالي إحالة حاصلة.

2- الاعتماد على تعبير إحالي آخر هو المفسر، مما يجعلها غير مستقلة في ذاتها مفتقرة إلى غيرها.

3- افتقاره إلى الاستقلالية؛ فهي دائما مرتبطة بمفسر ترجع إليه وتحيل عليه وترتبط به؛ فهو يحدد مرجعها ويفسرها.

4- وجود علاقة تقارن إحالي؛ أي أنه مشترك مع العنصر الإشاري في الإحالة الحاصلة.

ت – دور الإحالة:

إنّ علاقة الخطاب بنموذجه الذهني الذي، تتشكل من خلاله(النموذج الذهني) مرجعيته التي يستند إليها سواء كان لهذا النموذج علاقة بعالم الواقع أم لا، وعلاقة الإحالة بهذا النموذج الذهني تتيح للمتلقي فهم الخطاب من خلال روافده المعرفية (العامة، المقامية، السّياقية، الاستدلاليّة)، هذه الروافد التي تحدّ المتلقي هي التي تشكل محطّة الإحالة بنمطيها؛ البناء والتعيين[3].

إن تشكّل الإحالة من خلال هذه الروافد المعرفية هي التي تجعلها ذات دور هام في الخطاب فهي:

---

(1)- المرجع السابق ، ص393.

(2)- المرجع نفسه، ص377.

(3) - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص 145.

- تساهم في خلق اتساق الخطاب وضمان سيرورته، وذلك يربطه بنموذجه الذهني الواحد من بداية الإنجاز إلى نهايته[1].

- معلوم أنّ اتساق الخطاب وترابط مكوناته وعناصره من بدايته إلى نهايته اتساقان؛ داخلي و خارجي[2]:

- خارجي يحصل بالإحالة فهي تربط الخطاب بالعالم الذهني الذي يواكبه ويشكل مرجعيته التي يستند إليها (أيّا كانت طبيعة هذا العالم الذهني)، هذان الاتساقان كلاهما يتضافران فيما بينهما، فالإحالة في شكلها اللّغوي وفي بعدها التداولي الذي أنجزت فيه، تربط عالم الخطاب الداخلي بالعالم الخارجي، فهما بوجه عام يحصلان معا لقيام خطاب متسق ومنسجم.

- ليس دور الإحالة محصورا في اتساق الخطاب وضمان سيرورته، فهي تساهم في عملية التواصل وتسهر على نجاحها، فشرط التواصل الناجح أن يكون طرفا الخطاب(المرسل والمرسل إليه) متفقين (صراحة في الخطاب المباشر) على مجال واحد للخطاب؛ فاختلال عملية الإحالة وفشلها مرهون بمرجعيّة الخطاب وطرفيه(المرسل والمرسل إليه)، "فهي تفشل عندما نكون أمام خطاب مرجعية المتكلم غير مرجعيّة المخاطب"[3].

إنّ ارتباط الإحالة بالتداول يتيح للأقوال انتاج آثار سيّاقية؛ فكلما كانت كذلك كانت الأقوال" أكثر مناسبة مع مراعاة ما يجب تغييره "[4]، وارتباطها بمبادئ الحوار التي صاغها " جرايس" (مبدأ التعاون)؛ فالأقوال في إنتاجها باعتبار إفادتها، فكلما أنجزت في إطار تعاوني بين المتكلم والمخاطب كانت أكثر إفادة، وارتباط الإحالة بالتداول والتعاون يجعل تأويل الأقوال تأويلا تاما؛ فاللّجوء إلى الآليات الاستدلالية واستدعاء السياق يتيح تأويل الإحالة وتعيين المحال عليه بطريقة دقيقة، مما يمكّن من رفع اللّبس عن الأقوال، وبالتالي نجاح عملية التواصل والتبليغ.

---

(1)- المرجع السابق ، ص 145.

(2)- المرجع نفسه، ص 146.

(3)- المرجع نفسه، ص 146.

(4)- جاك موشلر و آن ريبول، القاموس الموسوعيّ للتداولية، ص 147.

إن ارتباط الإحالة بالتداول جعلها قائمة على مدى التمكّن من اسناد المراجع وتعيينها، "فلقد ذكر اللّساني " ميلنر" (Milner،1989) أنّ وظيفة اللّغة الأساسية إنّما هي التعيين، وأنّ دراسة هذه الوظيفة التعيينية هي أحد أغراض اللسانيات المركزية في معناها الدقيق، الصّوتيميّة والتركيبية و علم الدلالة، ولما كانت عملية اسناد المراجع متعلقة بمدى تعيين المحال عليه، في الواقع، أمكن القول أنّ الإحالة من أهم وسائل التعيين والربط للعالم الداخلي بالعالم الخارجي[1].

إنّ ارتباط الإحالة بمبدأ التعاون والتداول، جعلها، من خلال "الوظيفة الإحالية التي هي وظيفة تسمح بإقامة علاقات بين الأشياء المختلفة في مختلف العوالم الممكنة، والوظيفة التداولية التي تسمح بالمرور من فضاء إلى آخر؛ من خلال عملية التعيين"[2] تسهم في فهم ضروب السلوك اللّغوية، التي هي في إطارها العام؛ محكومة بقواعد ذات طبيعة معقولة مع تصورها في علاقة مع مستعمليها، إضافة إلى إسهامات المعارف العامة و المشتركة بين المتكلمين والتي تحدد قيمة استخدام الأقوال في السياقات المختلفة، فتأويل الأقوال ومدى صدقها و مصدقيتها مرهون بسياق إنجازها، وذلك باعتبار الأقوال ثابتة وسياقات استخدامها وانجازها متغيرة.

إنّ تأويل الأقوال في المقاربات التداولية تتحد مع المقاربات اللّغوية في مراعاة مبادئ الحوار وأسس استخدام التعابير أثناء عملية التواصل والتبليغ؛ مما يتيح المصداقيّة في التأويل فتنتج عملية تواصلية ناجحة؛ بعدّ العلاقة بين الكلمات والعوالم الممكنة (عالم الواقع أو عالم الخيال)، هي منتهى ما يمكن الاعتناء به، فالعلاقات التي يُنشئها المتكلم بين اللّغة والواقع هي أسمى ما يمكن السّعي إلى ضبطه، لإزالة التصورات الضبابيّة التي تلحق عملية الكلام، وتمكن من إسناد المراجع ورفع اللّبس عن الأقوال، ومن تمّ عملية تواصلية ناجحة.

(1)- المرجع السابق ، ص159.

(2)- المرجع نفسه، ص162.

المبحث الرابع: الإحالة في الدرس اللغوي القديم:

شكّلت قضايا الإحالة محطة بحث في مختلف الدراسات اللّغوية والفلسفية التي عالجت الشكل اللّغوي المنجز(الخطاب) باعتبارها -الإحالة- شكلا من أشكال اتساق النصوص وانسجامها، وإحدى العناصر المهمّة التي بفضل سيرورتها في الخطاب تنتج علاقات دلالية وتداوليّة؛ مشكّلة نسيجا لغويا متحرّرا من ثبات المدلول، ومؤسّسة في الآن نفسه أبعادا تداوليّة تُستنبَط منها وتضيف إليها شيئا جديدا؛ مما يولّد نظاما إشاريّا يعكس تفاعل العقل مع اللّغة داخل نظامها، لا يفسر إلاّ في ضوء الأبعاد الإنجازية، فيرصد المعنى المراد ويضبط حركيته و يرسم المضمون المقصدي الخطابي؛ آخذا بمفهوم العلامة اللّغوية وسيرورة النسيج مع صيرورة الدّلالة، في إطار الاستعمال والتداول، وفي هذا الجزء من البحث نتناول أهم محطات الدرس اللغوي الذي تناول الإحالة بمختلف أشكالها وتقسيماتها.

أ- النّحاة العرب:

يلفت المتبع للدرس اللغوي النحوي العربي القديم، موضوعَ الإحالة من منظورين؛ "منظور لفظي صرف ومنظور معنوي؛ فمن حيث المنظور الأول نجدهم يميزون بين النكرة والمعرفة، باعتبار النكرة قابلة للألف واللاّم، والمنظور الثاني يقابلون بين التنكير والتعريف باعتبار التنكير إحالة على مجهول غير مفيد، والتعريف إحالة على معلوم مفيد"[1]، فقد ارتبطت المعرفة عند النحاة في مفهومها العام بالوضوح والبيان؛ "فحقيقة الشيء وسمه؛ أي علامته، والماهيّة، والسّمة، والفهم، وكل ذلك يرتبط بالتعيين والتحديد الدّلالي"[2]، وتشمل المعرفة خمس مقولات كما بيّنها صاحب الكتاب "الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة والألف واللاّم، والأسماء المبهمة

(1)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في البنية الوظيفية والنمط، دار الأمان، الرباط، ط1، سنة 2010 م، ص75،

(2)- أحمد عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي، دار الثقافة العربية، ط 1، القاهرة، 1413 هـ، 1992م، ص 19.

والإضمار"[1] ويقول الزمخشري: " المعرفة ما دلّ على شيء بعينه وهو خمسة أضرب، العلم الخاص، والمضمر، والمبهم وهو شيئان: أسماء الإشارة، والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية "[2]، و ارتبطت النكرة في مفهومها بكل اسم قابل لدخول الألف واللام عليه مثل: رجل، فرس، شجرة، (باستثناء اسم العلم)، أما من حيث المنظور المعنوي فمقولات الإحالة تتشكّل من "خلال المقابلة بين التعريف والتنكير باعتبار التنكير إحالة على مجهول غير مفيد. والتعريف إحالة على معلوم مفيد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ العلاقة بين التعريف والتنكير ليست علاقة تطابق؛ إذ أنّ التعريف يقصد به المعلوميّة والإفادة، حيث أنّ حيّز المعرفة يتعدى حيّز النكرة مما يجعلها، النكرة، تستقطب النكرة في عملية الإحالة؛ حين نقوم بالإحالة على مجهول مفيد، كالنكرة المخصوصة، والنكرة المقصورة"[3]؛ ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة التالية:

- رجل في الدار. - رجل من الكرام عندنا.
- يا قائمًا تفضل. - يا قادم تفضل.

وفيما يلي نورد ما ورد عند النحاة من أقوال تشكل محط الإحالة عندهم وإن لم يصرحوا بلفظها كما هو معروف عندنا في الدرس اللّغوي الحديث ؛كمصطلح متداول:

1- الاسم العلم (الخاص):

يعد الاسم العلم من أقسام المعارف يقول "سيبويه": " فأما العلامة الخاصة اللازمة المختصة فنحو زيد، وعمرو و عبد الله، وما أشبه ذلك؛ وإنّما صارت معرفة لأنّه اسم وقع عليه يعرف به

(1)- سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ج2 ص 5.

(2)- موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي، ابن يعيش الموصلي، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج3، ص 347.

(3)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص ص 75، 76.

بعينه دون سائر أمته "[1]؛ أي أنك تحيل على ذات معروفة من بين الناس؛ فاسمه و علامة لازمة فيه مختصة به، فأنت تحيل بها على ذات معينة معروفة لدى المخاطب؛ فهي إحالة تعيين تعرف من المقام الذي قيلت فيه، فهي إحالة مقاميّة.

ويقول "الزمخشري" في "المفصّل" في تعريف اسم العلم:" وهو ما عُلّق بشيء بعينه غير متناول ما أشبهه، ولا يخلو أن يكون اسما كـــ: زيد و جعفر، أو كنية كـــ"أبي عمرو" " أم كلثوم" أو لقبا كبطة أو كقفة"[2]؛ فالاسم العلم عند النحاة يحيل على ذات بعينها من بين الذوات مما يجعله معرّفا في ذاته؛ فهو يحيل على معين من سائر الذوات، ومنه فالاسم العلم يحيل إحالة تعيين، "فهو مفيد بالضرورة؛ إذ يحيل على ذات معينة يقصدها المتكلم قصدا حين يحيل عليها"[3].

2 – الضمائر:

تفطن علماء النحو القدامى لأهمية الضمير وما يؤديه من دور في الخطاب؛ فقد "تمثل هذا الأمر عندهم في الحديث عن مرجعيّته الخارجيّة و الداخليّة، البعديّة و القبليّة، علما أنّ أهميته ليست المرجعيّة فحسب، بل المرجعية والربط بين الأجزاء الداخلية من ناحية، وبين الداخلية والخارجية من ناحية أخرى" [4]، و من جهة إدراكها وتحديد مرجعيته هل هي "مذكورة صراحة في النص؛ أي السياق الداخلي، أم مذكورة سابقا أم لاحقا، أم هي غير مذكورة في النص، و هناك ما يدل عليها"[5]؛ فالأولى مرجعية تعتمد على السياق اللّغوي والأخرى تعتمد على السياق الخارجي المقامي الذي أنجز فيه النص.

لقد تحدث النحاة عن مرجعية الضمائر سواء كانت هذه الضمائر ظاهرة أو مضمرة، متصلة أم منفصلة؛ فنجد "سيبويه" يتحدث عنها في مثل قولنا: "رجل حسن وجهه، ذكر أنّ الهاء

---

(1)– سيبويه، الكتاب، ج 2، ص5.

(2)– ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص93.

(3)– أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 102.

(4)– صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكّية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ط1، ج1، ص 141.

(5)– المرجع نفسه، ص 142.

هي إضمار الرجل" وهي مرجعية قبليّة بتعبير علماء النص؛ غير أنّها هناك على مستوى الجملة لا النّص"[1]، وعلى المتكلم ألا يضمر شيئا في كلامه حتي يبيّن؛ فالإضمار شرطه التفسير والبيان حتى يزول الابهام وتتم عملية التواصل و الحوار بينه وبين المتلقي؛ يقول "سيبويه" معلقا على شرط الإضمار حتى يحقق الضمير ويحسن السكوت عليه وتكون مرجعيته واضحة معروفة للمخاطَب /المتلقي: " لا يجوز لك أن تقول نِعم، ولا ربّه، وتسكت، لأنّهم بدأوا بالإضمار شريطة التفسير، وإنّما هو إضمار مقدم على الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت، نحو "زيد ضربته" إنّما أضمر بعدما ذكر الاسم مظهرا، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبيّنه"[2]؛ من كلام سيبويه علم أنّ المتكلم لا يضمر حتى يعلم المتلقي على من يعود الضمير وعلى من يحيل، إحالة قبلّية أو بعدية معروفة من سياق الكلام الداخلي .

ويقول "المبرد": إنّما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمره إلاّ بعدما يعرفه السامع؛ وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا ضربته، ولا ذهب ولا شيئا من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير[3]؛ أي أنّ المتكلم يجب عليه أن يُبيّن على من يعود الضّمير، حتى تعم الفائدة ويزول الإبهام.

وأشار "القيسي" إلى مرجعية الضمير في كثير من المواضيع فـــ "في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾[سورة هود،17]، الهاء في " **يتلوه**" للقرآن، فتكون الهاء على هذا في "منه" لله عز وجلّ ذكره"[4]، وعلّق "ابن الحاجب" في "أماليه" على عود الضمير على مذكور أو غير مذكور، وأنّ مرجعه يعرف من سياق القول أو من المقام الخارجي للنص فيقول: "لا يشترط أن يكون الضمير عائدا على مذكور ليس إلاّ ، بل على مذكور أو غير مذكور؛ ويدل عليه قوله تعالى:﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ

(1)- المرجع السابق، ص 143.

(2)- سيبويه، الكتاب، ج 2، ص176.

(3)-محمد بن يزيد، أبي العباس المبرد، ، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، نشر وزارة الأوقاف، القاهرة، ط1، 1994، ج4، ص 279.

(4)- صبحي إبراهيم القفي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص 150.

مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [النساء ، 11] إلى قوله: " وَلِأَبَوَيْهِ" فإنّ الضمير عائد على الميّت وإن لم يتقدم له ذكر إلاّ أنه لما قال: "يُوصِيكُمُ" ، علم أنّه ثمّ ميت، فيعود الضمير على غير مذكور، إذا كان في الكلام ما يرشد إليه وإن لم يكن مصرحا به"[1]؛ أي أنّ مرجع الضمير قد يعرف من السياق الداخلي للنص أو من السياق الخارجي وهذا يعتمد على كفاءة المخاطب ومعارفه العامة أو السياقية أو الاستدلالية في تحديد المرجع؛ ذلك إن لم يكن مصرحا به في النص.

ويذكر "الرضى" أنّ مرجع الضمير قد يكون مرجعا لفظيا أو معنويا؛ ليزيل إبهامه، فيقول في مثل قولك: "ضرب غلامَه زيد"، لابدّ من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفضيا، أو معنويا، وهو راجع إلى زيد"[2]؛ فالمرجع حسب "الرّضى" يجب أن يكون معروفا معرفة ضمنية أو مصرحا بها.

إنّ المعتبر في الضمائر عند النحاة، التعيين والاستعمال، فالتعيين يحدد المرجع ويزيل الإبهام وهذا ما يدخلها في المعارف على حد قولهم: المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا؛ فالاستعمال شرطه التعيين، وتحديد المرجع يجعل بنيتها الإحالية تامة زائلة الإبهام واللبس.

ومنه فقد اتضحت عناية النحاة بالإحالة بالضمائر؛ عند كلامهم عن مرجعه ورتبته وكيف يعرف هذا المرجع سواء كان داخليا أو خارجيا، فالنحاة لم يهملوا البحث وتحديد المرجع الذي يعود إليه الضمير فيفسر به، وبعبارة أخرى "تحديد الاسم (المشار إليه أو العنصر الإشاري) الذي يقيم علاقة الربط بين الضمير المحيل و العنصر الإحالي سواء كان الربط بين عنصرين على المستوى الداخلي اللغوي، أو عنصر لغوي داخلي، وعنصر آخر على المستوى الخارجي خارج اللغة"[3].

3- الأسماء المبهمة: الأسماء المبهمة كما أشرنا سابقا تنقسم إلى قسمين:

---

(1) - عمرو بن عثمان ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر الدين سليمان قدادة، دار الجليل بيروت، 1989،ج2، ص 118.

(2)- محمد بن الحسن الرضيّ الإستربادي، شرح الرّضى على الكافية ت: يوسف حسن عمر، منشورات قان يونس، بن غازي، ط2 1996، ج2، ص404.

(3)- سعيد حسن بجيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الأدب القاهرة، ط1 1426هـ، 2005م، ص 114.

أ- أسماء الإشارة.

ب - الأسماء الموصولة.

والمقصود بكونها مبهمة "وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، وغيرهما، ولا تختص مسمى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أنّ المراد بها التنكير"[1]، وفيما يلي نبين هذين القسمين:

أ- **أسماء الإشارة:**

تمثل القسم الأول من الأسماء المبهمة نحو:«ذا»،«ذه»، و«ذان» و « تان» و« أولاء»، ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإن كان قريبا، نبهت عليه بـــ (الهاء) نحو، « هذا» و «هاتان»، وإن كان بعيدا ألحقت به كاف الخطاب في آخره، نحو « ذاك[2]. ويقول سيبويه: "إنّما صارت هذه الأسماء معرّفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون أمّته" [3]؛ فالمشار إليها مقصود قصدا يريده المتكلم بعينه، ولا يكون الكلام بهذه الأسماء كلاما إلاّ إذا بنيت على ما قبلها أو ما بعدها، أو ما بعدها يُبنى عليها ومثل ذلك قولك: "هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا. وهذا عبد الله معروفا. فهذا اسم مبتدأ يُبنى على ما بعده، وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله "[4]؛ فاسم الإشارة يفتقد إلى مرجع يفسره ويزيل عنه إبهامه ويضفي عليه سمة التعريف، فهو إما يحيل على لاحقٍ، فيصبح إحالة لاحقة أو يُبنى على ما قبله فيصبح إحالة قبليّة، هذا من السياق اللغوي الداخلي، وقد لا يوجد مرجعها داخل النص، فتخرج عنه إلى المقام ليتوضّح إبهامُها؛ ذلك أنّ أسماء الإشارة: "تشير إلى ما بحضرة المتكلم أو المخاطب، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلتبس على المخاطب، فلم يدرِ إلى أيّها تشير، فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الالتباس"[5]، وقد تكون الصفة غير كافية فلزم معرفة المشار إليه بالعين أو القلب؛ أي يكون المخاطب حاضرا حضورا عينيا أو حضورا

(1)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 348.

(2)- المرجع نفسه ، ج3، ص348.

(3)- سيبويه ، الكتاب، ج2، ص5.

(4)- المرجع نفسه، ص78.

(5)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص352.

ذهنيا، وهذا ما يجعل الإحالة بأسماء الإشارة إحالة داخلية قبلية أو بعدية، وإحالة خارجية تعرف من مقام القول .

وأسماء الإشارة تكون للقريب أو البعيد والمتوسط، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام؛ كـــ :«ذا» و«ذي»، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو: ذاك، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولام نحو: "ذلك » [1]؛ وهذه إشارة إلى مراتب المشار إليه الذي يعرف بالمشاهدة العينيّة أو الذهنية؛ فالإحالة بأسماء الإشارة يحددها الاستعمال اللغوي والسياقي فلا تحدد مرجعيتها إلا بالاستعمال وعلى حسب ما وضعت له.

ويستعمل اسمان من أسماء الإشارة للإشارة إلى المكان؛ وتعرف بالإشارة الظرفية المكانية وهما:«هنا» وأخواتها، و « ثَمَّ »؛ فيشار إلى القريب ب «هنا» وقد تتقدمها هاء التنبيه، فيقال: «ههنا» ويشار إلى البعيد بـــ "هناك، وهنالك، و هنّا، (بفتح الهاء وكسرها، مع تشديد النون) "[2]. و« ثَمَّ» هي اسم إشارة للبعيد خاصة"[3]؛ وهذه إشارة إلى مكان بعينه لا تفسر الإحالة بها إلاّ بمعاينة المقام الذي قيلت فيه؛ مما يجعلها إحالة خارجية تفهم من المقام.

وقد أورد "الرّضى الإستراباذي" كلاما أكثر وضوحا عن أسماء الإشارة في حديثه عن الإشارة الحسيّة والإشارة العقلية لما قال: "إنّما بنيت أسماء الإشارة لاحتياجها للقرينة الرافعة لإبهامها، وهي إمّا الإشارة الحسيّة أو الوصف"[4]؛ فأسماء الإشارة إنّما تعرّف بالإشارة التي تصحَب الكلام أثناء عملية التلفظ؛ إن كان المشار إليه حاضرا بعينه يدرك بحاسة البصر و إن كان غائبا يعرّف بالوصف؛ فكل من الإشارة الحسية أو الوصف تجعل المشار إليه مدركا ومعينا للمخاطَب، كل هذا لإنجاح العملية التواصلية وفق مبدأ التعاون الحواري، ويرى، الإستراباذي، أنّ

(1)-بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحي، دار التراث، القاهرة، ط2، 1400هـــ، 1980م، ج1، ص ص135،136.

(2)- المرجع نفسه، ص 136.

(3)- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، د/س، ص329.

(4)- شرح الرضى على الكافية، ج2، ص472.

هذه الأسماء لا يشار بها إلاّ إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد؛ فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد، نحو قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الجَنّةُ ﴾[مريم: 63]. فلتصييره كالمشاهد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [يونس: 3]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى ۚ ﴾[يوسف:37](1)، ويقول معلقا عن نوع المرجعية لاسم الإشارة "فـــ "اسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار إليه إشارة حسيّة، فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز، وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسيّة، مجازا، لما بينهما من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد، إذن، أعني، ذلك، ونحوه ؛ كضمير الغائب يحتاج إلى مذكور قبله أو محسوس قريب، حتى يشار إليه فيكون كضمير راجع إلى ما قبله"(2).

إنّ العنايات التي أولاها النحاة لضمير الإشارة، رغم الاختلافات التي دارت بينهم، غير أنّه لا يهمنا الخلاف الوارد فيما بينهم بقدر ما تهمنا إشارات فصلت في طبيعتها استعمالات ضمير الإشارة، وما مدى صدق المقولات في الاستعمال اللغوي(3)، وعلى أية حال ؛ فالدرس اللغوي يقسم مدى الإحالة إلى نوعين، وذلك إلى المدى الفاصل بين العنصر الإحالي ومفسره.(4)

– **النوع الأول**: إحالة ذات مدى قريب: وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لا يوجد فواصل تركيبية جملية؛ أي ان اسم الاشارة يكون قريبا من المشار اليه ليس بينه كلمات أو جمل.

– **النوع الثاني**: إحالة ذات مدى بعيد: وهي تجري بين الجمل المنفصلة، أو المتباعدة في فضاء النص، وهي تتجاوز الفواصل أو الحدود التركيبية القائمة بين الجمل.

(1)- المرجع السابق، ج2، ص472.

(2)– المرجع نفسه ، ج2، ص479.

(3)– سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية و الدلالة، ص150.

(4)– المرجع نفسه، ص 150.

فاسم الإشارة يؤدي في دوره الإحالي عامل الربط بين أجزاء النص أو أجزاء الخطاب سواء على المدى القريب أو المدى البعيد، فبنيتها الإحالية قد تتجاوز عامل التراكيب إلى الربط بين تراكيب أخرى متباعدة في النص أو متقاربة.

ب- الأسماء الموصولة:

تمثل الأسماء الموصولة القسم الثاني من الأسماء المبهمة "وإنّما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، وغيرهما، كوقوع، هذا، وهؤلاء، ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء"[1]. فأشبهت أسماء الاشارة لأنها لا تفسر إلا بالتعيين؛ وكونها تشير إلى المعهود من الأشخاص أو الأشياء بمضمون الصلة المعروفة أو المعهودة لدي السامع؛ فقولك : "لقيت الأستاذ الذي درست عنده" فلكونه معهوداً عند المتلقي بمضمون الصلة التي أزالت إبهامه وصار بها معرّفا؛ فأدرك السامع أو المتلقي المرجع الذي يعود إليه الاسم الموصول، وكانت هذه الأسماء موصولة لأنها تُوصل بجملة بعدها تسمى صلة الموصول، وُصلت بها لتزيل إبهامها، فهي مفتقرة لما يتمّم معناها من سياقها اللغوي أو سياقها الخارجي؛ وإنّما "صار، الاسم الموصول، معرفة بمضمون صلته "[2]؛ فالموصول وحده اسم ناقص أي ناقص المعنى "وناقص الدّلالة فإذا جئت بالدّلالة قيل: موصولا حينئذ" [3]، وهذه الجملة يجب أن تكون دائمة الصلة بموصولها لا تنفك عنه؛ لأنه لا يتعرف ولا يزول إبهامُه إلا بها؛ فهي تحتاج إلى رابط يربطها به يسمى العائد، يعود على الاسم الموصول، ووظيفته تعليق الصلة بموصولها ويتممها به[4].

ومن هذا فكل النحاة اتفقوا على إبهام الأسماء الموصولة وأنّها تفتقر إلى ما يزيل إبهامها ويجعلها في زمرة الأسماء المعرّفة؛ ومنه فإنّ الاسم الموصول يحيل إلى:[5]

أ- صلة الموصول اللاحق/المتأخر؛ أي أنه يحيل علي صلته التي تزيل إبهامه.

---

(1)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص372.

(2)- شرح الرضى علي الكافية، ج3، ص8.

(3)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص388.

(4)- عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن الأنباري ، أسرار البلاغة ،تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ 1997 م، ص 191.

(5)- أشرف عبد البديع، الوظائف الإحالية لجملة الصلة في القران الكريم، مجلة علوم اللغة، المجلد 8، عدد 4، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، 2005 م، ص ص 16، 17.

ب- تحتاج جملة الصلة: الاسم المبهم، والاسم المفسّر، إلى جملة يحيلان إليها في قربه وبعده من صلة الموصول، وقد تكون قبله أو قبله مباشرة، أو قد تكون إحالة خارجيّة.

4- " أل" التي للتعريف: " أل " هي أداة من أدوات التعريف الداخلة على الأسماء وهي نوعان: التي للعهد، والتي للجنس:

أ- **التي للعهد:** وهي التي يكون الاسم المتصل بها معهودا لدى المخاطب في الكلام يقول الرّضى "ولام العهد التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره"[1]؛ أي أن الاسم الذي يتصل بها يكون قد أدرج في مخزون السامع وتكون في ثلاثة أقسام:

1- العهد الذكري:

وهي التي يرد الاسم المصاحب لها مذكورا في الكلام نكرة المرة الأولى وعندما تذكره مرة ثانية ترد مصاحبة له ومتصلة به يقول "الأزهري": "وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ١٦﴾ [المزمل: 15،16]، وفائدتها التنبيه على أنّ الرسول الثاني هو الرسول الأول، إذ لو جيء به نكرة لتوهم أنه غيره"[2]؛ أي أنّ كلمة الرسول الثانية أحالت على كلمة الرسول الأولى فهي إحالة على متقدم كما هو معروف في الدرس اللّساني النصي الحديث، وإحالة تعيين في الدرس التداولي، فهي إحالة سياقية تعرف من سياق الكلام.

2 – العهد العلمي:

ونقصد بالعهد العلمي أن يكون الاسم الذي اتصل بها معلوم لدى المخاطب، ويكون من معارفه العامة؛ من مثل أسماء الأماكن والبلدان والأشياء، يقول الأزهري: "وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ١٢﴾ [طه، 12]. وقوله: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ١٨﴾[الفتح،18]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ

(1)- شرح الرضيّ على الكافية، ج3، ص242.

(2) – خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح علي التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان 1421هـ، 2000م، ج1، ص ص181، 182.

كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[التوبة،40]، لأنّ ذلك معلوم عندهم"[1]؛ أي أن كلمة الشجرة والغار سبقت معرفتهما ضمن معارف المخَاطَب.

2- **العهد الحضوري:**

وهو أن يكون الاسم المصاحب لها حاضرا، يفهم من المقام، يقول الأزهري: "وهو أن يكون مصحوبها حاضرا، مثل لفظ "ٱلْيَوْمَ" في قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[المائدة،3]. أي اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة"[2].

ب- " أل" التي للجنس:

هي التي لا يراد بها شخصا مخصوصا بعينه وإنما سائر جنسه كقولك «الدينار خير من الدرهم»،«والرجل خير من المرأة»، ولا تعني بقولك، الرجل شخصا مخصوصا تفضله؛ وإنما تريد الجنس أجمع، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ ﴾[العصر 1، 2]؛ فالإنسان هنا عام يراد به جميع الأدميين "[3]؛ فـــ " **ال**" التي للجنس تحيل على عام غير مخصوص.

والفرق بين العهد والجنس "أنّ العهد لابد من تقديم مذكور"[4]، ذلك المذكور يحال عليه إحالة تعيين، فهي متعلقة بالمحور المعطى، وعليه فـــ " **ال** " التي للعهد الذكري تحيل إحالة تعيين متعلقة بسياق الكلام فهي إحالة سياقية، (داخلية متقدمة)، وأما التي للعهد العلمي فهي تحيل على إحدى معارف المخاطب، فهي كذلك إحالة تعيين، إحالة معرفية، والتي للعهد الحضوري تعرف من مقام الكلام فهي إحالة مقاميّة.

(1)- المرجع السابق، ص 182.

(2)- المرجع السابق، ص 182.

(3)- ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص349.

(4)- المرجع نفسه، ج3، ص 349.

5- المضاف إلى المعرفة:

وأمّا المضاف إلى المعرفة إضافة حقيقية مثل: "هذا أخوك، ومررت بأبيك، وإنّما صارت معرفة بالكاف التي أضيفت إليها لأنّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته "[1].

أما النكرة المقصودة، كالمعرف بالنداء فإنك إنّما تنادي: يا شرطي، يا أستاذ، يا رجل،يا طالب؛ إنّما تريد واحدا بعينه تتجه إليه بالنداء دون غيره؛ أي التوجه الذي يفيد التعيين وتخصيص واحد بعينه"[2]؛ فالنكرة المقصودة تحيل على واحد معيّن، وإنما صار محال عليه بالقصد والتوجه والتعيين من بين الذوات الحاضرة.

و النكرة المقصودة والنكرة المخصوصة إنما عرفت بالنداء لأنها مقصودة به؛ لأنك إنّما تنادي تدل على معيّن أي بالنداء تحيل المتلقي على مقصود وذات معينة. ونوجز منظور النحاة إلى الإحالة في الشكل الموالي [3]:

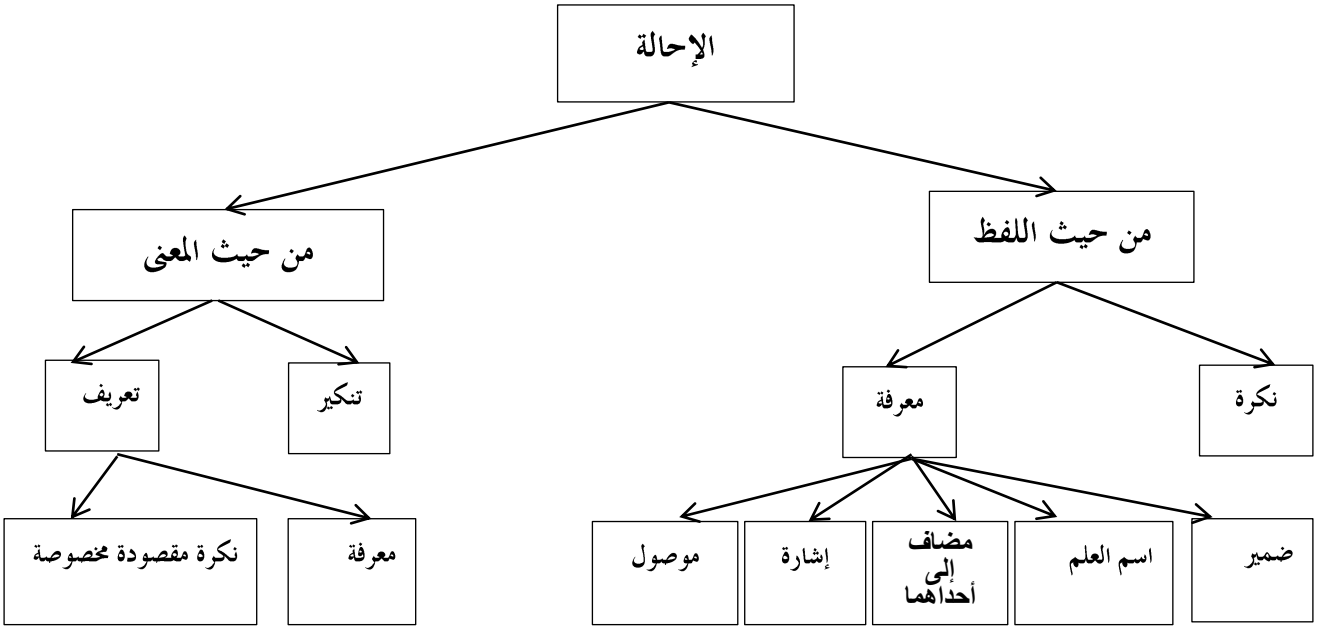

شكل رقم 3

(1)- سيبويه، الكتاب، ج2، ص5.

(2)- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص ص 111،112.

(3) - أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص76.

ب – الإحالة عند علماء الأصول: (أصول الفقه)

المستقرئ لمباحث الأصوليين قديما يلمس الإحالة من خلال ثنائيتين: ثنائية "العام" في مقابل "الخاص" وثنائية "المطلق" في مقابل "المقيّد "[1]، وفيما يلي نبين المراد بالعام والخاص والمطلق والمقيد والصيغ والألفاظ التي تندرج تحتها باعتبارها ألفاظا تحيل على ذوات وأشياء خارجية أو داخلية.

أ– العام:

هو اللّفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا، مثل: الرجال، المشركون[2]؛ فالمراد بالعام اللفظ الذي يحيل على أكثر من شيء واحد[3]؛ فإذا وقع اللفظ الدال على العموم على جميع أفراده مفهومه الذي وضع له، فإنّه يحيل إحالة عامة على جميع أفراده ذلك المفهوم، "فهو على شموله، واستغراقه لجميع الأفراد التي يصدق عليها معناه من غير حصر في كمية معينة منها" [4]، ذلك أن المخاطب إذا ضمن خطابه حدا يحيل إحالة عامة فإنه يحيل على جميع الذوات أو الأشياء التي تدخل تحت مفهومه، فاللفظ العام إذن يحيل على ذوات متعددين غير محصورين.

وللعام صيغ وألفاظ موضوعة له عرفت من استقراء اللغة، وهي في وضعها تحيل إحالة عامة تفيد شمول جميع الذوات أو الأشياء التي تحيل عليها، و يندرج في خانة العام أسماء الاستفهام (من، ما، متى، أين) والأسماء النكرات والمعرفة الدالة على الجنس (حيوان، إنسان)، والأسوار الكليّة (كلّ، جميع)[5].

1– الأسماء الموصولة:

(1)– المرجع السابق، ص 76.

(2)–محمد بن محمد، بن محمد، أبي حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417هـ، 1997م، ج2، ص106.

(3)– أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 76.

(4)– عبد الوهاب خلوف، علم أصول الفقه، دار القلم، الكويت، ط8، ص 181.

(5)– المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص77.

ليست كل الأسماء الموصولة تحيل إحالة عامة فالتي تحيل إحالة عامة مثل: (مَا)، (مَنْ) (الذين)، (اللائي)، (الأولي)، (اللاتي)[1].

أ- **(مَنْ) الموصولة التي للعاقل:** لا تفيد العموم إلاّ إذا أضيفت للصّلة العامّة[2]؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ٨٢﴾ [الأنبيّاء 82].

ب- **اللّذين:** مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَبۡشِرُواْ بِٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ ٣٠﴾ [فصّلت 30].

ت- **اللائي:** مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّ﴾ [النّساء 34].

ث- **اللائي:** مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ [الطلاق: 4].

ج-**(ما) الموصولة:** لا تعمّ إلاّ إذا أضيفت إليها صفة عامّة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾ [النّحل 96] (3).

2- أسماء الاستفهام:

تشمل هذه الأسماء **"من"** للعقلاء، و" **ما** " لغير العاقل، إذا كانتا في الاستفهام أو الشرط والجزاء و **"أيُّ"** في الجمع، و **"أين"** في المكان و **"متى"** في الزمان[4].

أ - **"من"** لا تفيد العموم في ذاتها وإنّما بانضمامها إلى لفظ المستفهم عنه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس : 52]، وتفيد العموم أيضا لانضمامها إلى لفظ الشّرط كما

---

(1)- وهبة الزّحيلي، أصول الفقه الاسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط1، 1986، إصدار 1996م، 1416ه، ج1، ص245.

(2)- موسى لعبيدان، دلالة تركيب الجمل عند الاصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2002، دمشق، سوريّة، ص 160.

(3)- المرجع نفسه، ص 161.

(4)- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الاسلامي ، ج1، ص245.

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة : 08](1).

ب- **"ما"** الشّرطيّة، مثل "مَنْ" الشّرطيّة لا تعمّ إلاّ إذا أضيفت إلى لفظ الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ۝٣٩﴾ [سبأ: 39]، ومثال الاستفهاميّة قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾ [طه: 17](2).

ت- **"أيٌّ"**: تدلّ على العموم إذا كانت استفهاميّة أو شرطيّة، فمثال الاستفهامية قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ﴾ [التّوبة: 124]. ومثال الشّرطيّة قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: 110](3).

ث- **"أين"** تفيد العموم إذا كانت في الاستفهام، مثل قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠﴾ [القيامة: 10].

ج- **"متى"** مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ۝٢١٤﴾ [البقرة: 214]. و مثل قول الشّاعر (الحطيئة)(4):

مَتى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدِ

3- **الأسماء النكرات**: مثل: رجال، مشركون، ومثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۝٦٢﴾ [ص: 62](5)، ومثل قوله تعالى: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ۝٣٧﴾ [النور: 36،37].

---

(1)- موسى العبيدان، دلالة تركيب الجمل عند الاصوليين، ص 160.

(2)- المرجع نفسه، ص 162.

(3)- المرجع نفسه، ص 165.

(4)- المرجع نفسه ، ص 164.

(5)- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ج2، ص110.

4- **اسم الجمع**: هو الاسم الموضوع للأحاد مجتمعة دال عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة، وليس لهذا الجمع واحد من لفظه، كما أنّه ليس على وزن من أوزان جمع التكسير، مثل: قوم، رهط، ركب، صحب.(1)

5- **الأسماء المعرّفة للجنس**: من مثل ألفاظ: النّاس، الإبل، الحيوان (2)، ونميّز في العربية بين نوعين من أسماء الجنس:

أ- **اسم جنس إفرادي**: وهو ما ليس دالاّ على اثنين، ولا أكثر من اثنين، وإنّما هو صالح للقليل والكثير، مثل: ماء، لبن، تراب، ذَهبْ، سُكّر(3) .

ب- **اسم جنس جمعي**: هو اللفظ الدّال على جمع وله واحد من لفظه، يفرّق بينه وبين واحده بالتّاء أو الياء، مثل: شجرة، شجر، بقرة، بقر، إنسيٌّ، إنسٌ، جنّيٌ، جنٌّ(4).

ويدخل تحتها اللفظ الدال على المفرد الداخل عليه الألف واللام الاستغراقية التي لا يراد بها المعهود، مثل الإنسان، السارق، الزاني، القاتل، الكافر(5)؛ ومثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة: 38].

6- **الأسوار الكلية**:

يراد بالأسوار الكلية الألفاظ الدالة على العموم، مثل: "كلّ، جميع، عامة، قاطبة، كافة" (6)، مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾ [التوبة، 36]، وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ [الطور: 21]، وقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [ص: 73] وقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴿٤٤﴾ ﴾ [القمر: 44]؛ فاللفظ العام عند الأصوليين هو اللفظ الذي يحيل على مجموعة من الذوات أو الأشياء إحالة عامة.

---

(1)-موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين، ص 144.

(2)- وهيبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص245.

(3)- موسى العبيدان، دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين، ص 145.

(4)- المرجع نفسه، ص145

(5)- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، 110/2، وينظر: وهيبة الزحلي، أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص245.

(6)- وهيبة الزحلي، أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص245.

مما سبق نلاحظ أنّ ألفاظ العموم التي تحيل إحالة عامة تكمن على مستوى اللفظ وعلى مستوى المعنى[1]:

- على مستوى اللفظ ⟵ مثل: الرجال، المسلمون، المشركون.

- على مستوى المعنى ⟵ مثل: ما، من.

وألفاظ العموم، كما مثلنا، يمكن أن تكمن في لفظ مفرد أو في جملة، بل في نص كامل، وفي هذا الباب يميّز الشاطبي (الموافقات) بين عموم لفظي وعموم كلامي، كما هو الشأن في آيات قرآنية، كما يصدق أيضا على المطلق حيث يمكن أن يسم الإطلاق المفردة والجملة والنص[2].

ب – الخاص:

ينعت بالخاص اللفظ الموضوع للدلالة "على معنى واحد على سبيل الانفراد، وهو إمّا أن يكون موضوعا لشخص معيّن كأسماء الأعلام مثل خالد، محمد، علي، أحمد؛ أي يحيل على أشخاص بعينهم، أو يكون موضوعا لنوع مثل: رجل، فرس، أو يكون موضوعا لكثير محصور بعدد، كأسماء الأعداد؛ مثل: اثنين، ثلاثة، عشرة، عشرين قوم، رهط، أو يكون موضوعا للجنس كإنسان أو لواحد بالمعاني كالعلم والجهل"[3]؛ وعليه يكون اللفظ الخاص هو اللفظ "الدال على فرد واحد بالشخص أو النوع أو على أفراد محصورة في عدد"[4]؛ فاللفظ الخاص هو ما يحيل على "معنى معلوم على الانفراد جنسا أو نوعا أو عينا"[5].

- جنسا: كإنسان فإنّ معناه واحد معلوم.

- نوعا: كـــ : رجل، فرس بقرة فإنّ معناه واحد معلوم.

---

(1)– علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 1421هـــ، 2000 م، ص116.

(2)– أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 77.

(3)– وهبة الزحلي، أصول الفقه الاسلامي، ج1، ص204.

(4)– عبد الوهاب خلوف، علم أصول الفقه، ص191.

(5)– زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، شرح مختصر المنار، تح: زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير بيروت، ط1، 1413هـــ، 1993م، ص 43.

– عينا: كـــ: زيد، محمد، عمر، خالد فإنّ معناه واحد معلوم وهو ذات مشخصة. مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ وَسَارَ بِأَهۡلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارٗا ﴾[القصص: 29]؛ فلفظ "موسى" يحيل إحالة خاصة على ذات سيدنا موسى عليه السلام؛ فالخاص كما يقول أحمد المتوكل: "هو ما ينعته الأصوليون: اللّفظ المحيل على ذات واحدة[1]، ويندرج تحت اللّفظ الخاص، اللّفظ المطلق و اللّفظ المقيّد.

ت– المطلق:

وهو اللّفظ الذي يتناول واحدا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه[2]، أي أنّ المطلق هو اللفظ الذي يحيل على ذات غير معينة أي غير معروفة لدي السامع فيشمل الإحالة التي تخلو من القرائن السياقية أو المقامية؛ أي التي يعتريها التباس؛ فيلتبس مرجعها على المخاطَب فهي"غير مقيدة بصفة من الصفات مثل: رجل، رجال، كتاب، كتب، طائر، طيور، طلاب، فإنها تدل على فرد شائع في جنسه أو أفراد غير معينة"[3]، فيكون اللفظ المطلق ما يحيل على ما يجهله المخاطب[4]؛ فهو غير مدرج في معارفه الخاصة أو رصيده الذهني؛ كذات أو أشياء معينة مقصودة في ذاتها؛ فهو يحيل إحالة بناء بعدّها الإحالة التي "لا يعرفها المخاطب ويطلب منه أن يبنيها بناء أو يضيفها إلى مخزونه الذهني"[5] مثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ﴾[المجادلة: 3]، وقول رسول الله ﷺ: ﴿ لا نكاح إلاّ بولي﴾ فكل واحد من لفظ "الرقبة" و "الولي" قد يتناول واحدا غير معيّن من جنس الرقاب والأولياء"[6]؛ فلفظ "رقبة" ولفظ "ولي" كل واحد منهما قد أحال على ذات غير معروفة أي غير معينة من جنسها؛

(1)– أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 77.

(2)– محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، المعروف بابن النجار، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي، و نزيه حماد، مكتبة العبيكان الرياض، ط 1413ه،ـــ 1993م، المجلد الأول، ص 392.

(3)– وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ص 208.

(4)– أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 77.

(5)– أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلي النص، ص 139.

(6)– ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج3، ص392.

فهي إحالة مطلقة غير مقيدة، والإحالة المطلقة تكون مساوية للإحالة بالاسم النكرة لأن: "اللفظ المطلق يكون مساويا للنكرة ما لم يدخل عليها عموم"[1].

ث- المقيد:

ينعت الأصوليون اللفظ المقيد "ما تناول معينا أو موصوفا بزائد، أي بوصف زائد على حقيقة جنسه[2]؛ فما يصفه الأصوليون باللفظ المقيد هو اللفظ الذي يحيل على ما يتمثله المخاطب ويعرفه"[3]، مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُومِنٍ اَن يَقْتُلَ مُومِنًا اِلَّا خَطَئًا ۚ وَمَن قَتَلَ مُومِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّومِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ اِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ اِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾[النساء: 92]؛ فالحد "رقبة" معروفة لدى السامع لأنّها مقيدة بالإيمان مما يجعلها معينة في ذاتها، ومنه يكون اللفظ المقيّد يحيل إحالة تعيين يطلب من المخاطب انتقاؤها من بين الذوات أو الأشياء بكون إحالة التعيين هي الإحالة المندرجة ضمن مخزون المخاطب وضمن معارفه السياقية أو المقامية أو الإدراكية أو الاستدلالية؛ ذلك أنّ اللفظ المقيد معين بصفة تميّزه عن حقيقة جنسه من بين الذوات والأشياء، فيراد به ذات بعينها [4]، و يدخل ضمن زمرة اللفظ المقيد؛ الاسم العلم، والضمير، و اسم الإشارة، والموصول و الاسم المحلى بالألف واللام والمنادى النكرة المقصودة وما أضيف إلى أحد هذه المقولات[5]، بعدها تحيل على ذوات أو أشياء مقصودة في ذاتها معروفة من بين جنسها فلا تلتبس على المخاطَب، مما يجعلها تحيل إحالة معينة أو إحالة مقيدة بالصفة أو العلميّة أو بالإشارة أو بالقصد والتعيين؛ مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ ﴾ [النساء: 92] فلفظ "صِيَام" يحيل إحالة مقيدة بلفظ "شهرين" فهو إحالة على صوم معين بمدة زمنية معينة هي ﴿ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾[6].

ج- الالتباس الإحالي :

---

(1)- وهبة الزحيلي أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص208.

(2)- ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج3، ص393.

(3)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 77.

(4) - ينظر: ابن النجار، شرح الكوكب المنير،ج3، ص ص392،393.

(5)- المرجع نفسه، ج3، ص 393.

(6) - ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص 393.

أشار الأصوليون إلى الالتباس الإحالي عندما تكون الإحالة إحالة عامة أو مطلقة، ولا يوجد ما يرفع ذلك الالتباس إمّا في سياق القول الداخلي أو السياق المقامي، والقرائن التي ترفع الالتباس إمّا لفظية أو غير لفظية فاللفظية منها الصفة و الشرط، والاستثناء، والغاية، والبدل، والقرائن غير اللفظية أي المقامية مثل الحس و العقل العرف والإجماع، من خلال هذه القرائن حاول الأصوليون ضبط المعاني و تحديدها بدقة[1]؛ فمكنتهم من معرفة الألفاظ التي تحيل إحالة عامة أو مطلقة، والالتباس عندهم درجات أدناها الظهور ثم الخفاء ويتوسطها العموم والإطلاق كما في الشكل التالي[2]:

الظهور ⟵ العام/ المطلق ⟶ الخفاء.

من هذا الشّكل نلاحظ أنّه: يحدّه طرفان؛ طرف الخطاب الظّاهر، ويعرّف بأنّه الخطاب الذّي يمكن أن يحتمل تأويلا واحدا، وطرف ثان هو الخطاب الخفيّ (المتشابه) الذي هو الخطاب الذّي لا يمكن تأويله على الإطلاق، وبين هذين يرد الخطاب المحتمل الذّي يقبل تأويلين، والخطاب المجمل، الذّي يحتمل أكثر من تأولين ولا مرجّح ؛كما في الشّكل التّالي:

النّص الظّاهر ⟵ المحتمل ⟵ المجمل ⟵ الخفيّ[3] .

ويمكن إجمال أنماط الخطاب حسب الالتباس الشّكل رقم (4):

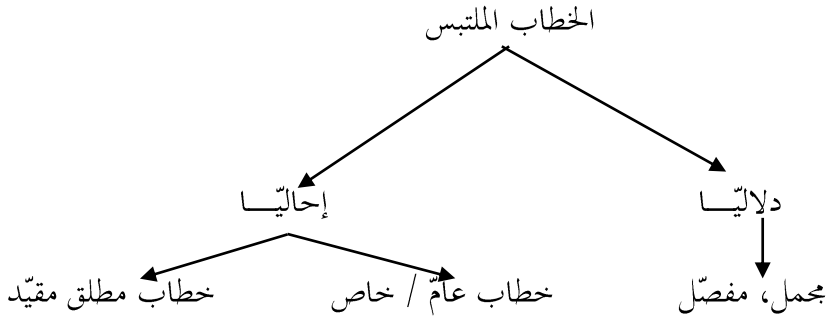

الشّكل رقم (4)

(1) - علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، ص 117.

(2)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص ص 77، 78.

(3)- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص ص 197، 198.

ويمكن إجمال القرائن التي تساهم في رفع الالتباس عن الإحالة في الشكل رقم 05 [1]:

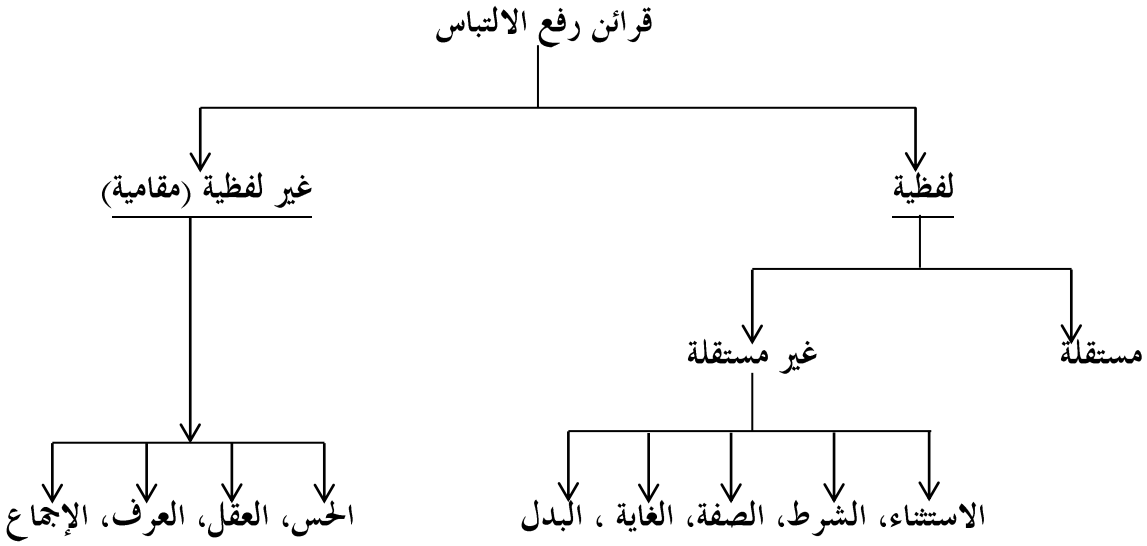

شكل رقم (5)

ومنه يمكن للعام والمطلق أن يخصصا أو يقيدا مما يؤدي إلى التمييز بين أنواع من الخطابات[2]:

الخطاب الظاهر ⟵ إحالة خاصة مقيدة.

الخطاب المخصص ⟵ إحالة مقيدة؛ مقاميا أو مقاليا.

الخطاب الخفي ⟵ لا قرينة ترفع الالتباس.

ويمكن أن نجمل الإحالة عند الأصوليين في الشكل التالي:

(1)- ينظر: علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، ص 117.

(2)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 78.

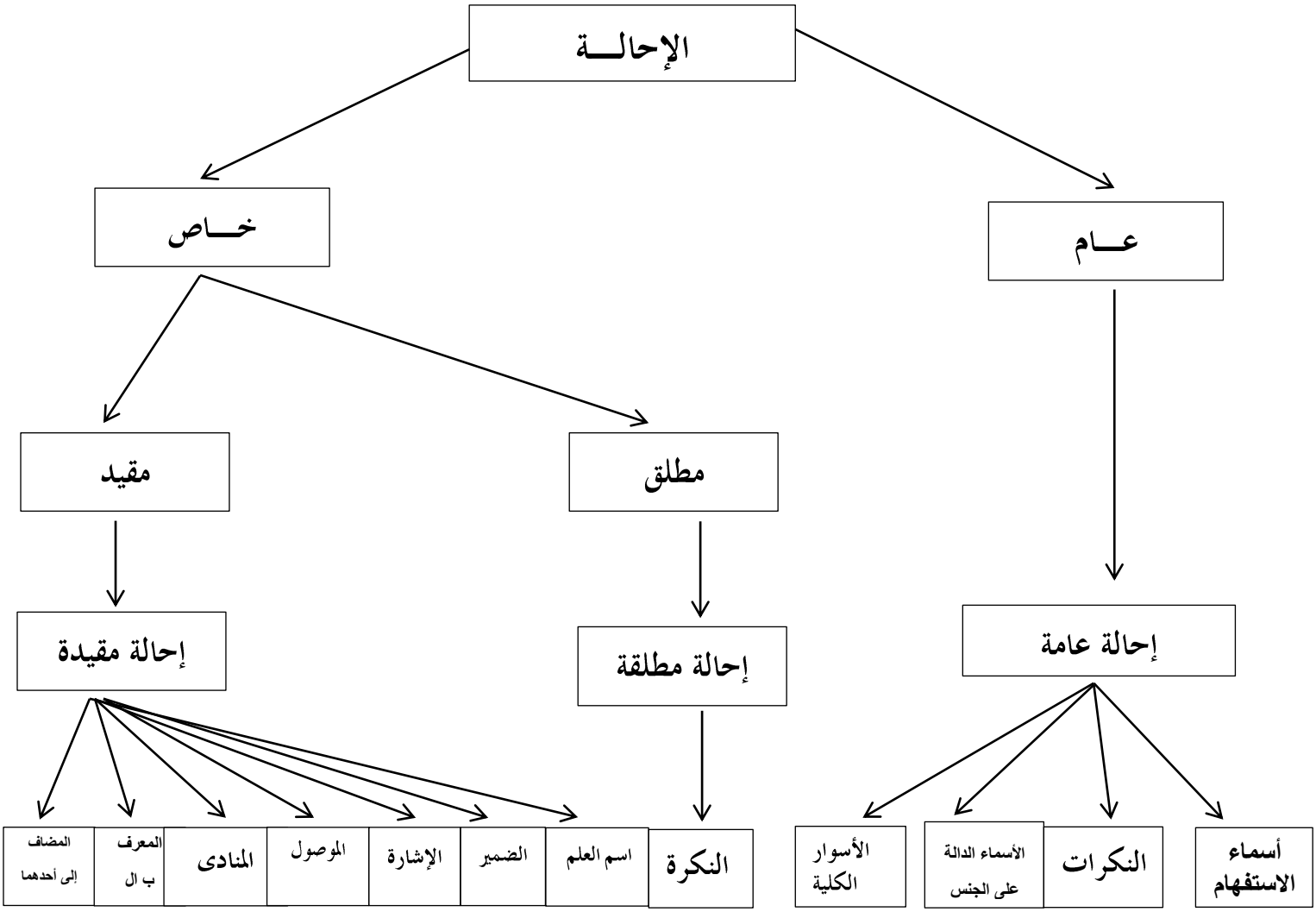
الإحالـــة
خـــاص
عـــام
مقيد
مطلق
إحالة مقيدة
إحالة مطلقة
إحالة عامة
المضاف إلى أحدهما
المعرف ب ال
المنادى
الموصول
الإشارة
الضمير
اسم العلم
النكرة
الأسوار الكلية
الأسماء الدالة على الجنس
النكرات
أسماء الاستفهام

شكل رقم (6)

المبحث الخامس: الإحالة في الفكر اللغوي الحديث:

في هذا المبحث أحاول رصد الإحالة في الدراسات اللغوية الحديثة، مركزا على مباحث نظرية النحو الوظيفي، ولسانيات النص؛ مبينا أهم التقسيمات التي تناولت الإحالة في هذه الأدبيات.

أ- الإحالة في نظرية النحو الوظيفي:

نالت الإحالة في أدبيات النّحو الوظيفي قدرا كافيّا من الدّراسة؛ انطلاقا من المبادئ العامّة التّي تحكم النظرية، والتّي ترى أنّ خصائص البنية، التّي هي شبكة الروابط العائدية والإشارية ليست إلاّ انعكاسا للخصائص المقاميّة مجسدة في إحالات؛ مرجعيّات، وإشاريات بصفة عامة[1].

ووفقا للتّعريف العام الذّي قدمّه"سيمون ديك" للإحالة، على أنّها فعل تداولي تعاوني بين متكلّم ومخاطَب في بنية تواصليّة معيّنة وفقا للنّموذج التّالي: "يحيل المتكلّم المخاطَبَ على ذات بواسطة حد"[2]؛ من هذا التعريف نورد ما يلي:

1- الإحالة و الحد: قرن "سيمون ديك" الإحالة بما تحيل عليه الحدود باعتبار "الحدّ كل عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما"[3]؛ من هذا التعريف نلاحظ ما يلي:

1- تقوم الحدود بدور الإحالة على ذات أو ذوات في العالم المعني بالأمر؛ ويكون المحال عليه إمّا "عاما" أو "خاصا" وإمّا مجموعة من الذوات أو ذات واحدة، ويكون في كلتا الحالتين إمّا معينا أو غير معين"[4]؛ مثال ذلك: "قابل أحمد محمدا في الجامعة"؛ فالمحمول **"قابل"** يدل على واقعة لقاء، والحدان "أحمد" و "محمد" يدلان على الذاتين المشاركين في الواقعة، في حين يحيل الحد " في الجامعة " على الظرف المكاني الذّي تحققت فيه الواقعة.

---

(1)- يحي بعطيش، نحو نظرية وظيفة للنحو العربي، ص 391.

(2)- أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص 137.

(3)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، ص 132.

(4)- المرجع نفسه ، ص132.

2- بتوسيع مفهوم الحد يمكن توسيع مفهوم الإحالة، وبالتّالي توسيع المحال عليه، فلم تقتصر الإحالة على الحدود المحيلة على الذوات فحسب؛ فتشمل إحالة المصدر وإحالة الجملة -الحد (على واقعة) بالإضافة إلى إحالة الاسم[1].

ويمكن توسيع المحال عليه فيشمل العبارات غير الحدود، وفي هذا يقترح "ديك" (1997)، تصنيف "لاييز"(1977) الذي يميّز بين ثلاث درجات من المحال عليه مضيفا درجتين فيشمل وحدات إحالية: أ/الخاصيّة العلاقة، ب/ الذات، ج/ الواقعة، د/ الفحوى القضوي، هـ/ الفعل اللّغوي، ويرى "أحمد المتوكّل" إمكانية إضافة وحدة أخرى تشمل نصا بأكمله[2].

قد يحيل الحد على ذات توجد في الواقع، وقد يحيل على ما لاوجود له في واقعنا؛ مثل: الغول، العنقاء[3].

أ- مقيّدات الحد:

تخضع عمليّة الإحالة إلى كمّ المعلومات الواردة؛ فنجاحها مرهون بمدى تعرف المخاطب على الذات المحال عليها، وعملا بمبدأ الكم الذي صاغه "جرايس": "لا تعط من المعلومات إلاّ ما يقتضيه الموقف"[4]، وباعتبار الإحالة عمليّة تعاونيّة، بين المتكلّم والمخاطب؛ فالمتكلّم يعمد إلى تعيين الإحالة بصفة أدّق، وذلك بواسطة مقيدات الحد، هذه المقيّدات تعمل على تقليص مجموعة الذوات المحال عليها إلى مجموعة أصغر[5]؛ مثال ذلك: "قابلت الرّجل الكريم"؛ فالحد "الرجل" يقلص الذوات إلى مجموعة الرجال، في حين أنّ الحد "الكريم" يقلص مجموعة الرجال إلى مجموعة الرجال الكرماء، ويمكن أن تستمر عمليّة التقليص بزيادة عدد المقيّدات داخل الحد، و يتوقف ذلك على مدى استطاعة

(1)- المرجع السابق، ص 133.
(2)- المرجع نفسه، ص ص 144، 145.
(3)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، ص 133.
(4)- المرجع نفسه، ص133.
(5)- المرجع نفسه، ص 144.

المخاطَب التعرف على الذات المحيل عليها، وإن كان في اعتقاد المتكلّم أنّ المخاطَب يمكنه التّعرف على الذات المحال عليها؛ قلّت المقيّدات[1]؛ مثال ذلك:

- قابلت الرجل الكريم الذي يبحث عن وظيفة.

فتعدد المقيّدات رهين بمدى معرفة المخاطَبِ الذاتَ المحال عليها، فإن كانت عملية الإحالة تتطلّب مقيدا واحدا اكتفى المتكلّم بمقيّد واحد، وكلّما كانت الحاجة إلى معرفة الإحالة أكثر، زادت المقيدات لتبيّنها وتوضحها.

ومن سيمات هذا الحد أن يكون أوّل مقيّداته اسما دالا على ذات، ويمكن أن يتلو هذا المقيد الأول مقيدات أخرى تكون إمّا:

أ- أسماء: مثل : قابلت صديق أحمد . ومثل: قابلت صديق صديق أحمد.

ب- صفات: مثل: قابلت أحمد اللأسمر. ومثل: قابلت صديق أحمد الأسمر.

جـ- جملة موصولة: مثل: قابلت الطالب الذي يدرس معنا.

كما يمكن أن يتلو المقيّد الإسمي مقيّدات تندرج في أكثر من مقولة[2]، كما هو الشأن في المثال التالي:

- قابلت صديق أحمد الذي درس معنا العام الماضي.

ويمكن أن يكتفي المتكلّم بالإحالة إلى ذات بواسطة ضمير إذا كان مفهوما من السيّاق أو أنّه يعلم أن المخاطَب لا يحتاج أكثر من ذلك، وإلاّ أصبحت المقيّدات لكثرتها حشوا[3]، مثل ذلك:

- "قابلتهُ"، أو مثل قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ ﴾ [القدر :01].

(1)- المرجع السابق، ص145.

(2)- المرجع نفسه، ص 148.

(3)- المرجع نفسه، ص148.

ب– شروط مقيّدات الحد: لمقيّدات الحد شروط يمكن أن نجملها فيما يلي[1]:

– يشترط في المقيّدات أن ترد من الأعم إلى الأخص؛ قصد أن تفي بوظيفة التقيّد.

– يجب أن يكون المقيِّدُ الثاني، إذ كان الحد يحيل إحالة بناء، معرفا؛ إذا كان مفردا، أو أن يرد دون موصول إذا كان جملة.

– فيما يخص الجمل المقيّدات، يشترط في قوتها الإنجازيّة أن تكون إخبارا، أو تنتمي إلى النّمط الخبر، مفاد ذلك أنّ الجملة الخبرية هي وحدها من تقوم بوظيفة التّقيد.

– يجب أن يكون الحدّ المراد تقييده قابلا للتقييد؛ أي من الممكن تقليصه.

2– الإحالة في نموذجي النحو الوظيفي:

نحاول أن نعالج قضيّة الإحالة في النّحو الوظيفي من خلال ما ورد من أدبيات في نموذجيه المعيار(1997) ونحو الخطاب الوظيفي (هنخلفد و ماكنزى 2008).

أ– الإحالة في النّموذج المعيار(1997):

درجت الإحالة في هذا النّموذج على أنّها، في الأساس، "فعل تداولي يربط بين أربعة عناصر في عمليّة الخطاب؛ هذه العناصر هي: الخطاب وما يحيل عليه الخطاب حضورا أو ذكرا، والمتخاطبين والمخزون الذّهني الذّي يعتقد المتكلّم توافره لدى المخاطَب أثناء عمليّة التّخاطب"[2].

فباعتبار ما يحيل عليه الخطاب حضورا أو ذكرا "هو نفسه عالم الخطاب ذاته، هذا العالم الذّي يبنيه المشاركان في عمليّة التّلفظ، ويشكّلان مرجعيتهما طيلة عملية التخاطب"[3] فالمتخاطبون وفق مبادئ الحوار يساهمون فيما بينهم في تشكيل مرجعٍ يستندون إليه طيلة عمليّة التواصل؛ قصد الفهم والإفهام، هذا الخطاب المشترك بينهم لو اختل مرجعه فشلت عمليّة الإحالة؛ وبالتّالي فشل عمليّة التّخاطب والتّواصل.

---

(1)– ينظر: المرجع السابق، ص 151.

(2)– أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللّغة العربية، ص78.

(3)– أحمد المتوكّل، الوظيفة بين الكلّية و النمطيّة، ص30.

وبمخزون المخاطب المفترض من طرف المتكلّم تتّضح تداوليّة الإحالة بارتباطها بموقف تبليغي معيّن، "وما يتصوّره المتكلّم عن الكفاءة التّي يملكها المخاطَب، والدّليل على ذلك أنّ عملية الإحالة تتّم بواسطة ضمير أو مركّب اسمي أو جملي معقّد أو نصّ يضمّ كل هذه المكوّنات، ويتمّ ذلك وفقا لتقدير المتكلّم للمعلومات المتوافرة عند المخاطَب من جهة، والتّي تمكّنه من جهة أخرى من التّعرف على المحال عليه "[1].

ومخزون المخاطب هذا، الذّي تغدو من خلاله الإحالة فعلا تعاونيا، يميّز "سيمون ديك" بين إحالتين؛ إحالة بناء؛ التي هي حمل المخاطَب على تمثُّل ذات غير متوافرة في مخزونه الذّهني، وإحالة التّعيين وهي أيضا حمل المخاطَب على التّعرف على ذات يعرفها؛ أي أنّها مدرجة في مخزونه الذّهني[2]؛ من أمثلة ذلك:

كلّمني أستاذ ⟵ إحالة بناء.

كلّمني من كلّمك البارحة ⟵ إحالة تعيين.

فإحالة التّعيين، وإحالة البناء، هما عمليتان تداوليتان، أو بعبارة أدق هما فعلان تداوليان، يربطان بين الخطاب والمتخاطبين والمحال عليه[3].

أمّا المحال عليه: فـ"سيمون ديك" يقترح لذلك ثلاث ثنائيّات: (المعرّف، المنكر)، (العام، الخاص)، (المطلق، المقيّد).

1- ثنائية (المعرّف/ المنكر):

تقابل هذه الثّنائية بين اللّفظ الذي يحيل على شيء يعتقد المتكلّم أنّه مندرج في مخزون المخاطَب، واللّفظ الّذي يحيل على ما يعتقد المتكلّم أنّه غير مندرج في مخزون المخاطَب[4]؛ أي أنّ

(1)- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 392.

(2)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللّغة العربية، ص78.

(3)-ينظر: المرجع نفسه، ص79.

(4)-ينظر: المرجع نفسه، ص79.

المتكلّم يحيل باللّفظ المعرّف على ذات سبقت معرفتها في ذهن المخاطَب، ويستعمل اللفظ المنكر ليحيل على ذات غير متوافرة في مخزون المخاطب؛ "فهو يستعمل الحدّ المعرّف لتعيين ذات ما في حين يستعمل الحدّ المنكر لبناء ذات ما "[1].

وحين نتحدّث عن التّعريف والتنكير فإنّنا لا نعني أداة بعينها وإنّما نعني سمة دلالية تداوليّة يمكن أن تتحقّق إمّا بواسطة أداة أو بواسطة لاحقة أو بواسطة رتبة[2]، كالتعريف بالوصف والنعت والتّعريف بالقصد والإشارة والتعريف بالإضافة.

ومن أمثلة اللّفظ المعرّف الذّي يحيل على ذات يعرفها المخاطب، وهي متوافرة في ذهنه؛ أي أنّها تحيل إحالة تعيين: **قرأت صحيح مسلم البارحة**.

ومن أمثلة اللّفظ المنكر الذّي يحيل على ذات لا يعرفها المخاطب، وهي غير متوافرة في ذهنه، مثل قولنا: **قرأت كتابا البارحة**.

2- ثنائية (العام/ الخاص):

يقابل العام والخاص بين اللّفظ المحيل على فرد واحد داخل مجموعة، واللّفظ الذّي يحيل على مجموعة كاملة من الأفراد[3]، مثال ذلك:

أ- رأيت رجلا في الدّار.

ب- ليس إحساس الرجل كإحساس المرأة.

فالحد "رجلا" يحيل على فرد واحد من مجموعة الرّجال.

أمّا لفظ "الرّجل" في المثال الثّاني فيحيل على مجموعة الرّجال دون استثناء، ويلاحظ " ديك "

(1)-أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، بنية، المكوّنات أو التمثيل الصرفي التركيبي، ص158.
(2)-المرجع نفسه، ص 157.
(3)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 80.

أنّ إحالة العموم قريبة من إحالة التّسوير الكلّي[1]؛ مثال ذلك المقارنة بين المثالين:

- المؤمنون إخوة. - كلّ المؤمنين إخوة.

وهنالك قواسم مشتركة بين "العموم و الخصوص" من جهة و""التّعريف والتّنكير" و "الإفراد الجمع"، من جهة ثانية، إلاّ أنّ هذا التّقارب لا يحجب التّمايز الواضح بين العموم/الخصوص والثّنائيتين الأخريين[2]:

1- يمكن للحدّ العام أن يرد نكرة كما يمكن أن يرد معرفة؛ حين تدخل عليه الألف واللاّم التّي للجنس[3]، مثال ذلك:

أ- خير ما يمضي به الوقت كتاب.

ب- أحسن رفيق الكتاب.

كذلك بالنّسبة للحدّ الخاص يمكن أن يرد نكرة أو معرفة مثل:

- نشر نجيب مقالا يعرض فيه قضية لغويّة.

- نشر نجيب المقال الذّي يعرض القضية اللّغويّة.

2-لا يطابق العموم الجمع، ولا يطابق الخصوص الإفراد، فيمكن أن يرد الحدّ العام جمعا أو مفردا[4].**مثل**: - أفضّل الكتاب على أيّ رفيق. - أفضّل الكُتُبَ على أيّ رفيق.

كما يرد الحدّ الخاص جمعا و مفردا [5]، مثل:

أ- أنهيت قراءة الكتاب الّذي أعطيتنيه.

ب- أنهيت قراءة الكتب التّي أعطيتنيها.

---

(1)- المرجع السابق ، ص80.

(2)- أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفيّة، بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي، ص 168.

(3)- المرجع نفسه، ص168.

(4)- المرجع نفسه، ص 168.

(5)- المرجع نفسه، ص 169.

3- ثنائية (المطلق/ المقيّد):

يراد بهذه الثّنائية اللّفظ الذي يحيل على ذات في ذهن المتكلّم إمّا إحالة تعيين أو إحالة بناء، واللّفظ المحيل على ما لا يوجد وجود خصوص في ذهن المتكلّم حين التّلفظ[1]، فاللّفظ المطلق يحيل إحالة عامّة غير مخصّصة في ذهن المتكلّم، كما أنّ اللّفظ المقيّد قد يحيل إحالة مطلقة، أي إحالة بناء كما يحيل إحالة مقيّدة أي إحالة تعيين، مثال ذلك:

- تريد وفاء أن تتزوج فتى جزائريّا.

في هذا المثال قراءتان: قراءة إطلاق، وقراءة تقييد؛ فالقراءة الأولى يُفهم منها أنّ "وفاء" تريد الزواج من أيّ فتى جزائري غير معيّن، والقراءة الثّانية يفهم منها أنّها تريد أن تتزوج فتى جزائريا معيّنا، ويورد "ديك" بخصوص هذه الإحالة المثال التّالي[2]:

أ- قُتِلَ بكرٌ البارحة، ألقي القبض على القاتل.

ب- قُتِل بكرٌ البارحة، لابد أن يكون القاتل مجنونا، ويعلّق "ديك " على هذا المثال بما يلي:

الإحالة في المثال (أ) إحالة تقييد ضرورة؛ إذ لا يمكن القول: أنّ القاتل ألقي القبض عليه إلاّ إذا كان المتكلّم يقصد قاتلا معيّنا، أمّا في المثال(ب) فإنّ الإحالة إحالة إطلاق كما يمكن أن تكون إحالة تقييد[3].

بالنّسبة لثنائيّة المعرّف/ المنكّر، المطلق/ المقيّد، بالإضافة إلى الإشارة، "يقترح "ديك" الجمع بينهما في زمرة واحدة أطلق عليها اسم الإحالة "الموضعة "، وعرّفها بالإحالة التّي تحدّد موقع المحال عليه بالنسبة للمتكلّم والمخاطب ومكان التخاطب وزمانه الذين يمثلون المركز الإشاري"[4].

(1)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 79.

(2)- المرجع نفسه، ص 80.

(3)- المرجع نفسه، ص 80.

(4)- المرجع نفسه، ص 80 .

4- الإحالة بالإشارة:

هي الإحالة التّي تحدّد موقع المحال عليه بالنّظر إلى مكان التخاطب، قريب، بعيد، اتجاه فوق، تحت، أمام، خلف[1]؛ فمعرفة مكان المخاطِب واتجاهه يمكّن من معرفة الإحالة وتحديد المحال عليه، فهي تحيل على ذات أو موقع في موقف التواصل تحدد بنوع الإشارة المستعملة في الإحالة قربا أو بعدا أو بين ذلك، "وتكون الإشارة إحالة حضور وإحالة ذكر وإحالة على موقع في موقف التواصل، وموقع في خطاب سابق" [2]؛ مثال ذلك:

- ناولني هذا الكتاب (القريب)، ناولني ذاك الكتاب (البعيد)، ناولني ذلك الكتاب(الأبعد).

- أهدتني هند كتابها الجديد، قرأت هذا الكتاب بعناية.

ومن الإشارة إلى وارد في خطاب سابق. مثل قول "الفرزدق":

فَوَا عَجَباً حَتَّى كُلَيبٌ تَسُبّنِي كأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

أولئك أبائيَ فَجِئْنِي بِمِثْلِهِم إذا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ.

فلفظ "أولئك" يمثل الإحالة إلى سابق وارد في الخطاب هو لفظ: " نهشل" و"مجاشع".

والإحالة بالإشارة تقوم بتحديد الاتجاه أو المكان الذّي يحال عليه، وعلى المخاطب أن يبحث فيه عما يحيل عليه الحد[3]؛ فهي تحمل سمة تداولية لارتباطها بالمركز الإشاري الذّي هو المقام، والمركز الإشاري بعناصره الأربعة لا يمثل المقام الفزيائي فحسب، بل يمثل كذلك ما نسميه الفضاء المعرفي المحدّد ثقافيّا ونفسيّا[4].

إنّ الطبيعة التي قد يتشكّل فيها المقام الإشاري هي المسؤولة عن تحديد المسافة الفاصلة بين مكان التكلّم ومكان المحال عليه، وذلك راجع إلى اختلاف الثقافات وتصوّراتها لمفهوم المكان والاتجاه، وكذلك اللغات بالنظر إلى اختلاف أنساقها وأدواتها الإشاريّة، فهناك لغات تحتوي على

(1)- المرجع السابق، ص 81.

(2)- المرجع نفسه، ص 81.

(3)- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، ص 170.

(4)- المرجع نفسه، ص170.

أداتين إشاريتين في مقابل لغات تحتوي على أكثر من عشرين أداة إشاريّة، كلها تتكفل بتحديد مسافة معيّنة أو اتجاه معين بالنظر إلى مكان التكلم [1].

والإحالة بالإشارة في الواقع تشكّل جزءا من عملية التعيين؛ إذ أنّها تحدّد مكان المحال عليه، فهي وسيلة تُعين المخاطَب على التعرف على ما يحيل عليه الحد، لهذا الترابط بين الإشارة وإحالة التعيين يشترط أن يكون الحد المتضمن للإشارة معرفا؛ أي محيلا إحالة تعيين لا إحالة بناء[2]، ويتعيّن بذلك التّمييز في الإحالة بالنّظر إلى السّمة الإشاريّة بين نمطين من الحدود:[3]

أ- الحدود المتضمنة للإشارة.

ب- الحدود الإشارية.

والفرق بينهما أنّ الإشارة في الحدود الأولى مجرد مخصص حد يستقل بمقيّده، وفي الحدود الثانية أنّها مقيّدات للحد، مثل:

1- أهداني أحمد هذا.
2- ذلك ما كنت أتمنّى.

ففي المثال الأول الحدّ " هذا " هو ما يحيل على الشيء الذّي أهداني إياه أحمد، أمّا في المثال الثاني يمثل الحد "ذلك" هو اسم إشارة يسهل عملية الإحالة والتعرف على المحال عليه.
ونوجز ملخص الإحالة في النموذج المعيار في الشكل الموالي[4] .

(1)- المرجع السابق ، ص170.
(2)- المرجع نفسه، ص170.
(3)- المرجع نفسه، ص 172.
(4) - الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص83.

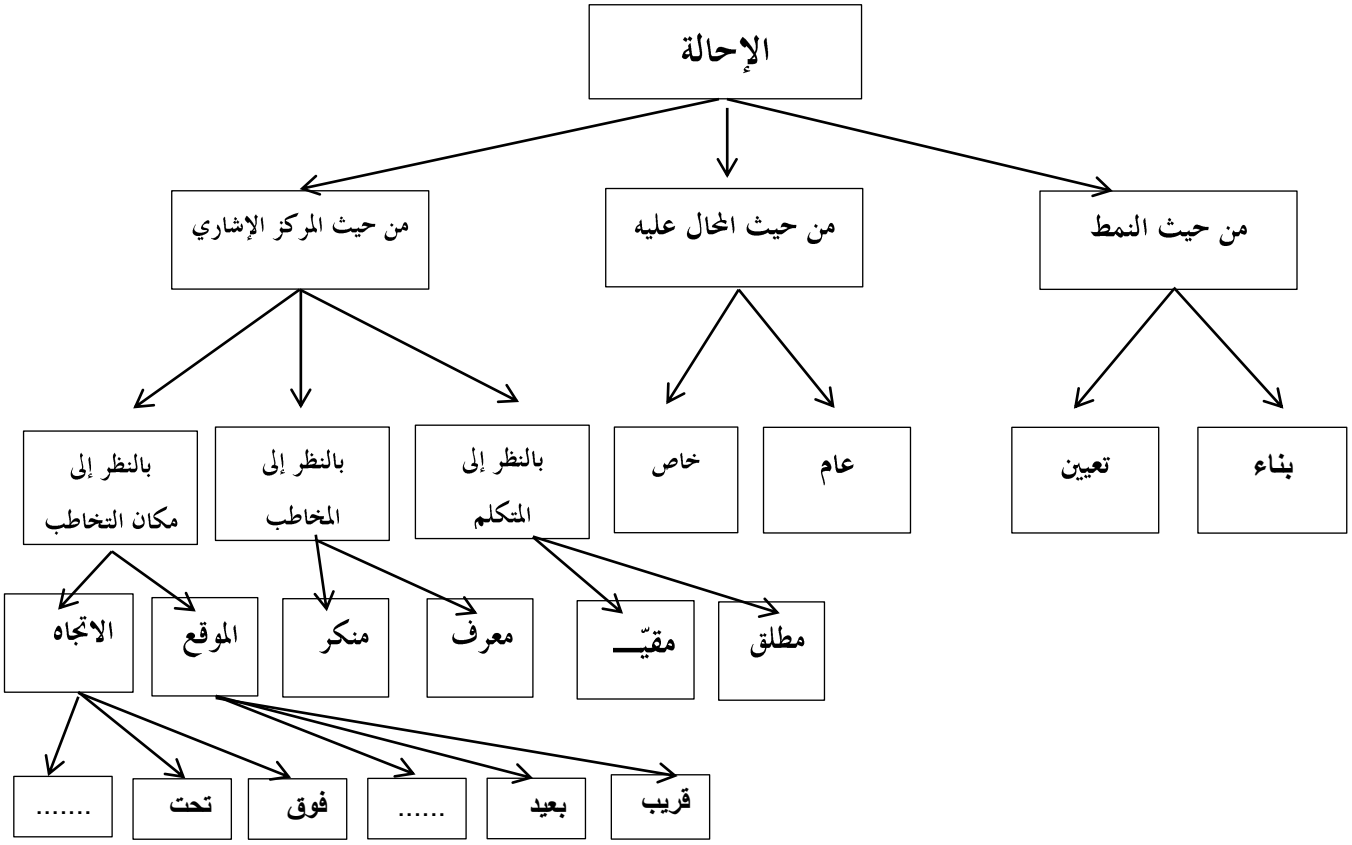

شكل رقم :08

ب– الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

فيما يخص الإحالة في هذا النّموذج الذّي اقترحه (هنخفلد، وميكنيزي2008) فإنّه يوافق النموذج المعيار في[1]:

– تعد الإحالة في كلا النّموذجين فعلا تداوليّا يربط بين الخطاب وما يحيل عليه من جهة، والمشاركين في عملية التخاطب من جهة ثانية.

– بالنّسبة للثنائيات التي اقترحها "ديك" فإنّ نحو الخطاب يحتفظ بها، وكذلك من حيث نمط الإحالة (بناء/ تعيين)، وكذلك من حيث السمات الإحالية التي تتضمنها الحدود المحيلة.

– وكذلك التمثيل للخصائص الإحالية في النموذج المعيار هي نفسها في نموذج نحو الخطاب.

وبالنّسبة لتعريف الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي فهي "العلاقة القائمة بين الخطاب

(1)– أحمد المتوكّل، الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة، ص 83.

وما يحيل عليه الخطاب؛ إن في الواقع أو في المتخيّل أو في خطاب سابق/لاحق"[1]، فما يحيل عليه الخطاب في الواقع هو السياق الخارجي؛ أي له وجود في الواقع معروف لدى السامع، وما يحيل في المتخيّل مثل كلمة ""الغول" وكلمة "العنقاء" باعتبارهما ذاتين غير موجودتين في الواقع، وبالنّسبة لخطاب سابق/لاحق؛ هو السياق الداخلي للخطاب؛ أي داخل اللغة، و يشمل ما يعرف بالإحالة الذكريّة؛ الإحالة على ذات داخل الخطاب، و قد"تناول "هنخفلد" و "ماكتري" (2008) إحالة الاستباق، وعرفاها في مقابل إحالة العود بأنها "العلاقة التي تقوم بين سابق ولاحق، أو بين واقعتين داخل نفس الفعل الخطابي"[2].

ب - **الإحالة في لسانيات النص:**

أسهمت الدراسات اللسانية الحديثة في توضيح آليات التحليل اللغوي؛ فانصبّت اهتماماتها على مقاربة النصوص وتحليل الخطابات؛ في طرق تشكلها وقواعدها ومكوناتها؛ من مجموع العلاقات الداخلية والخارجية التي تساهم في بناء النصوص، فاتخذت من قضايا الاتساق والانسجام موضوعا لدراستها؛ بوصفها مجموعة من العلاقات التي تحكم العناصر الداخلية، والتي تساهم بشكل مباشر و غير مباشر في اتساق النص وانسجامه.

إنّ معرفة أدوات الاتساق والانسجام يعدّ مفتاحا من مفاتيح الولوج إلى النص، هذه الأدوات التي يشكّل بها نسيجا لغويا مترابطا؛ تؤدّى من خلاله الوظيفة الأساسية التي انتظمت من أجلها الوحدات اللغوية، و تعالقت فيما بينها، "وقد أجمعت جلّ الدراسات النصيّة الحديثة أنّ النّص مهما طال أو قصر، يتميّز بجملة من الخصائص المقاليّة التي تعود إلى اتساق نسيجه التركيبي أو البنيوي ومقومات أو خصائص مقاميّة"[3]، كل ذلك يساهم في بناء النّص وتحقيق بنيته الصغرى أو بنيته الكبرى، هتان البنيتان تقومان على مقومين[4]:

- **الأول:** يرصد البنية الشكلية للنص، أو ما يعرف بالبنية السطحيّة، وهو ما اصطلح عليه بالاتساق؛ ويشمل وسائل وروابط داخلية؛ كالعطف والفصل والوصل وأدوات التعريف والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والحال والزمان والرتبة والإسناد.

---

(1)- المرجع السابق، ص 73.

(2)- المرجع نفسه، ص 87.

(3)-يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص380.

(4)-المرجع نفسه، ص 380.

- **الثاني:** يقوم برصد الخصائص المقامية، أو ما يعرف بالمستوى العميق المتجسد في مظاهر الانسجام.

ولما كانت عملية الإحالة تتم من خلال وحدات لغويّة تحتاج إلى ما يفسرها ويزيل إبهامها، جعلت النص في أساسه مرتبط بسياق تكوينه، مما يولّد نظاما إشاريا متعدّد المدلولات يساهم في إحداث التواصل؛ فيثري النص، وينمّي حركيته، ويعكس تفاعل العقل مع اللغة، فيولد نظاما لا يفسر إلاّ بالعلاقات التداولية؛ التي تساهم في رصد المعنى وتتبع المراد وضبط هذه الحركيّة، فيُرسم مضمون النص وفق مقصد المتكلم/المخاطب؛ الذي يأخذ بمفهوم العلامة نموذجا للقياس وباستعمالها نموذجا للتواصل، والسمات التداولية نموذجا للقراءة مع أخذ نسيج النص و الدلالة الغاية الأسمى في تحقيق عملية التواصل والتبليغ، فيجعل هذا النسيج في سيرورته يتماشى وصيرورة الدلالة.

قد ارتبطت دراسة النصوص، في غايتها، في بيان كيفية عمل الوحدات اللغوية؛ من حيث الربط والدلالة؛ فكانت الإحالة بعناصرها الإشاريّة والإحالية؛ باعتبار الأولى وحدات "تشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع أو زمن إشارة أوليّة لا تتعلق بإشارة أخرى؛ سابقة أو لاحقة؛ فيمثل العنصر الإشاري معلما لذاته، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره، وتمثل العناصر الإشارية فيه جملة الذوات التي تكوّن العناصر الأساسية الدنيا في عالم الخطاب، فهي تتصل مباشرة بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى"[1].

1- العناصر الإشارية: وتشمل الألفاظ المفردة الدالة على الأحداث أو الذوات أو موقع في الزمان أو المكان وقد تكون الألفاظ الإشارية جزءا من الملفوظ أو الملفوظ كاملا، وهي تنقسم إلى قسمين[2]:

أ- العناصر الإشارية اللغوية: وهي تشمل العناصر الإشارية التي تكون في عالم النص الداخلي، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين: عامل وغير عامل.

(1)- المرجع السابق، ص118.

(2)- المرجع نفسه، ص 130.

1- عامل: هو العنصر الذي يذكر مرة واحدة في النص، ثم يحال عليه بمضمر، أو بلفظة مرة أو أكثر؛ فهو يحكم مكونا أو عددا من المكونات.

والمكون الإشاري الذي يحكم وحدة إحالية بعده حسب طبيعته ينقسم إلى:

- **العنصر الإشاري المعجمي:** يمثل الوحدة المعجمية التي يحال عليها.

- **العنصر الإشاري النصي:** وهو مقطع من نص يحال عليه بعنصر إحالي نصي.

2- غير عامل: وهو الذي يذكر مرة واحدة في النص ولا يحال عليه، فهو لا يحكم مكونا آخر بعده أو قبله باعتماد عامل الإحالة.

ب- العناصر الإشارية غير اللغوية: تشمل عنصرا إشاريا يتوفر ما يعود عليه في الملفوظ، وللمقام هنا دور أساسي في الربط بين المضمر الوارد في النص والمفسر الذي يرتبط به، والموجود خارج النص.

2- العناصر الإحالية:

تطلق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب"[1]، وهي تقوم على مبدأ التطابق بين المحيل والمحال عليه؛ فالعناصر الإشارية تستند إلى المقام؛ فهي تشكل عنصر الانسجام، والعناصر الإحالية تشكل عنصر الاتساق؛ مما يجعل الإحالة إحالة نصيّة وإحالة خارج النص، هذا ما يؤكد تضافر عناصرها؛ فتؤدي الوظيفة الفعالة في بناء النّص، بربط الوحدة الداخلية بالمقام الخارجي، فتغدو من أهم وسائل الربط بين وحدات النص والمقام، "بنموذج ذهني واحد متماسك من بداية النص إلى نهايته، إضافة إلى إسهامها في عملية التبليغ؛ حيث يكون طرفا التخاطب متفقين صراحة أو ضمنا في عملية التخاطب المباشر أو غير المباشر؛ فعملية الإحالة قد تفشل عندما نكون أمام خطاب مرجعية المتكلم غير مرجعية المخاطَب"[2].

(1)- الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1993 ص116.

(2)- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص393.

لقد أدرج أغلب منظري النص الإحالةَ ضمن الخصائص المقالية أو مقومات الاتساق، مكتفين بتعريف مبسط للإحالة المقامية دون توضيح لدورها في عملية التواصل والتبليغ وانسجام النص، يظهر ذلك جليا في اعتماد أغلبهم على أهميّة الإحالة النصيّة التي ركّز عليها "هاليداي" و "رقية حسن"، وحصراها في الإحالة القبلية والبعدية؛ لشبكة الروابط العائديّة المختلفة في النص[1]، وقد قصر" هاليداي" و "رقية حسن" الإحالة الداخلية على الضمائر، وأسماء الإشارة، وصيغ المقارنة[2].

أ- الضمائر:

تعد الضمائر مركز التبليغ التي يتضح من خلالها طرفا الخطاب، المرسل والمرسل إليه؛ إذ تمثّل الأشخاص المشاركة في عملية التلفظ[3]، فهي تقوم بعملية التعويض، وهي في اللغة العربية تقسم إلى وجوديّة مثل أنا، أنت، نحن، أنتم، هو، هي، هم، هن، وملكية مثل: الياء في كتابي، والكاف في كتابك، وهم في كتابهم، والهاء في كتابه، والنون في كتابنا...إلخ[4].

وسواء كانت الضمائر وجوديّة أو ملكية؛ فهي تشمل المخاطب والمتكلم والغائب، فالضمائر المحيلة على المتكلم مثل: أنا، نحن، أو المخاطب مثل: أنت، أنتم، أنتنّ...، تحدّد أدوار الكلام المشاركة في عملية الخطاب، وتمثل إحالة إلى خارج النص فهي تلعب دورا في انسجام النص لا اتساقه[5]، وضمائر الغياب سواء متصلة أم منفصلة، ظاهرة أو مضمرة، تحيل إلى مذكور في النص سابق أو لاحق؛ فتكون إحالة نصيّة داخلية تساهم في اتساق النص مما جعل علماء النصيّة يولون بها اهتماما أكثر.

---

(1)- المرجع نفسه، ص391.

(2)- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، ج1، ص 126.

(3)- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 117.

(4)- محمد خطابي، لسانيات النص، ص 118.

(5)- محمد شاوش، أصول تحليل الخطاب،ج1، ص127.

– مرجعية الضمير وإزالة اللبس:

إنّ معرفة مرجع الضمير تزيل اللّبس وتوضح إحالته، فعدم معرفة المرجع يحول دون تماسك النص، فضلا عن ضبابية المعنى؛ كما أنّ إزالة اللبس عن النص ومراجع ضمائره تقوي تماسكه وتُمَتِّنُ الترابط بين أجزائه؛ "فإحالة ضمير المتكلم والمخاطب، على المشاركين في عملية التواصل، تجعل مرجع هذه الضمائر واضحا لعدم إمكان اللبس فيها، ولكنّ الصعوبة قد تكتنف عملية الإحالة في ضمير الغائب المحيل على صاحبه لأنه عارٍ عن المشاهدة فاحتيج إلى عائد يعود إليه يفسّره"[1].

ب– أسماء الإشارة:

تعدّ أسماء الإشارة من وسائل الاتساق الداخلّية، فهي عادة ما تحيل إحالة نصيّة داخلية ويمكن تصنيفها حسب "رقية حسن" و"هاليدي" إلى[2]:

أ– ظرفية زمانية: مثل الآن، غدا، أمس.

ب– ظرفية مكانية: هنا، هناك، هنالك.

جـــ– حسب الانتقاء: هذا، هؤلاء، أولئك.

د– حسب البعد والقرب: ذاك، ذلك، هذه، هذا.

"وتقوم أسماء الإشارة بوظيفة الربط الإحالي بنوعيه القبلي والبعدي، فهي تحيل على عنصر مذكور سابق أو عنصر إحالي لاحق في النص، كما يمكن أن تحيل إحالة موسعة؛ كإمكانية الإحالة على جملة أو متتالية جملية"[3]، "وأسماء الإشارة بمختلف أصنافها الزمانية أو المكانية أو الظروف الدالة على الاتجاه لا تفهم إلاّ إذا ربطت بما تشير إليه "[4]، سواء كان الربط داخليا بين عنصر محال عليه أو خارجي باعتماد المسافة من مركز المتكلم قربا أو بعدا؛ "كما يمكن استخدام أسماء

(1)– ينظر: نائل محمد إسماعيل، الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2001، ع 1، مجلد 13، ص 1069.

(2)– محمد خطابي، لسانيات النص، ص 19.

(3)– المرجع نفسه، ص19.

(4)– الأزهر الزناد، نسيج النص، ص118.

الإشارة استخداما مكثفا، حيث تشير إلى عدد كبير من الأحداث السابقة لها؛ رغبة في الاختصار أو اجتنابا للتكرار، هذا إضافة إلى إسهامها في تناسق النص و انسجامه[1].

ت- صيغ المقارنة:

يشمل هذا النوع ألفاظ المقارنة والتي بدورها تنقسم إلى "عامة يتفرع عنها التطابق مثل: نفسه، عينه، مطابق، مكافئ، نظير، مرادف، والاختلاف مثل: مخالف، مغاير، و إلى خاصة تتفرع إلى كميّة وكيفيّة"[2]، وهي تعد من وسائل الإحالة التي تشكل رابطا بين السابق واللاحق؛ من خلال المطابقة أو المشابهة بينهما، فصيغ المقارنة لا تفهم مستقلة إلا بالرجوع إلي ما تحيل إليه، السابق أو اللاحق الذي تمت مقارنته؛ "فهي قد تحيل إلى السابق وقد تحيل إلى اللاحق؛ مما يجعلها لا تستقل بنفسها، وهي من هذا المنظور لا تختلف عن الضمائر وأسماء الإشارة؛ كونها نصية تقوم بوظيفة الاتساق[3]؛ مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [آل عمران، 118].

ث- الأسماء الموصولة:

أشار إليها "الأزهر الزناد" بعدّها ألفاظا لا تملك دلالة مستقلة؛ مما جعلها مرتبطة بما يتمم معناها، و"تعدّ من المعوضات ومن الروابط التركيبية، فهي تحيل على سابق تعود إليه، وإلى صلة تزيل إبهامها[4]؛ وهي بذلك تملك طاقة الربط بين أوصال الجملة والسياق[5].

مما سبق قد أولت لسانيات النص الاعتبار للمرجعيّة بعد أن أقصتها لسانيات الجملة من الدراسة العلميّة بالرغم من الأهمية التي تكتسيها في فهم الخطاب البشري"[6]؛ فقد كان نحو الجملة بمفاهيمه وإجراءاته لا يقوى على رصد الظاهرة وضبطها بعد مجال الإحالة بشتى أنواعه، وتجلياته هو الخطاب لا الجملة، "وعليه ينبغي أن توصف الإحالة في إطار أوسع يكبر الجملة لاسيما أنّها تسهر

(1)- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص 143.

(2)- محمد خطابي، لسانيات النص، ص 19.

(3)- ينظر: المرجع نفسه، ص19.

(4)-الأزهر الزناد، نسيج النص، ص118.

(5)-تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1427ه، 2006م، ج1، ص200.

(6)- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، ص 92.

على اطراد بعض الوحدات المعجميّة، والعناصر الإشارية داخل النص أو الخطاب كتكرار لفظ أو دلالة أو هما معا، أو حذف وحدة لغوية استنادا إلى الخلفية المعرفيّة للمخاطب والمخاطب"[1].

فحسب هذا؛ قد قسم علماء النص الإحالة، حسب العلاقة بالنص وحسب المدى؛ فمن حيث العلاقة نجدهم يقسمونها إلى داخل النص و خارجه، ومن حيث المدى يقسمونها إلى قريب و بعيد.

3- الإحالة من حيث العلاقة بالنص:

أ- الاحالة الداخليـــة: (داخل النص أو داخل اللغة) وتسمى أيضا بالإحالة النصية: وهي إحالة على مجموع العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ سابقة كانت أم لاحقة؛ فالإحالة الداخلية متمثلة في عناصر إحالية مرتبطة بعناصر إشارية داخل النص؛ حيث يحيل بعضها على بعض ويفسر بعضها بعضا؛ فهي ذات علاقة قبلية أو بعدية، و هي تشير إلى العلاقات الإحالية داخل النص سواء كانت بالرجوع إلى ما سبق أو بالإشارة إلى ما سيأتي داخل النص[2]، و بهذا تقسم إلى قسمين:

1- الإحالة الداخلية القبلية:ANAPHORA: وهي استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى أخرى سابقة في النص أو المحادثة [3]؛ ويسميها الأزهر الزناد الإحالة على السابق أو الإحالة بالعودة، وهي تعود على مفسر سبق التلفظ به[4]، وتعد الإحالة بالعودة أكثر أنواع الإحالة دورانا في الكلام[5].
ومن أمثلة الإحالة القبلية قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ﴾[المؤمنون: 12، 13]، فالضمير في قوله تعالى: ﴿ جَعَلْنَاهُ ﴾ يعود على الإنسان الذي سبق ذكره، فهو يمثل إحالة قبلية؛ ومثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ اَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ، وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ

---

(1)- ميلود نزار، نحو نظرية عربية للإحالة الضميرية، دراسة تأصيلية تداولية، مجلة علوم إنسانة، 2009، العدد 42، ص1.

(2)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص38.

(3)- المرجع نفسه، ص40.

(4)- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص118.

(5)- أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص117.

نَفْسَهُ ﴾ [البقرة، 231]. ومثل قوله تعالى: ﴿ اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَاخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[البقرة: 255]؛ فالضمير المنفصل "هو" والمتصل في قوله ﴿ لَا تَاخُذُهُ ﴾ إحالة قبلية على لفظ الجلالة " **الله**".

وتشمل الإحالة القبلية على نوع آخر يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ، في بداية كل جملة من جمل النص؛ تعرف بالإحالة التكرارية[1]، وهذه الإعادة للعناصر يمكن أن تكون هي نفسها أو مختلفة أو متراكبة الإحالة[2].

2- الإحالة الداخلية البعديّة:CATAPHORA:

وهي عكس الإحالة القبلية، حيث تحيل على العنصر اللاحق أو "عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها؛ مثل ذلك ضمير الشأن في العربية"[3]، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾[الإخلاص،1]؛ فالضمير المنفصل الذي هو ضمير شأن يمثل إحالة بعدية كما هو موضح:

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد ﴾

إحالة بعديّة

ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ اِلَّا يُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ۝٢٥ ﴾[الأنبياء:25]، فالضمير المتصل في ﴿ أَنَّهُۥ ﴾ الذي هو ضمير شأن يمثل العنصر الإحالي الذي يحيل على متأخر بعده يفسره.

ب-**الاحالة الخارجية: EXOPHORA**: تمثل القسم الثاني من أقسام الإحالة؛ وهي عكس الإحالة النصيّة الداخلية؛ فهي " تشير إلى خارج حدود النص وما يتعلق بالموقف الخارجي عن اللغة"[4]، ويعرّفها "**الأزهر الزناد**" بقوله: "هي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلم على ذات صاحبه"[5]، فالإحالة الخارجية

(1)- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص119.

(2)- ريبورت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 303.

(3)- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص19.

(4)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق،ج1، ص61.

(5)- الأزهر الزناد، نسيج النّص، ص 119.

تعرف وتفسر بملابسات النص وما يحيط به من حيثيات، "تساهم بطريقة غير مباشرة في تفسير العناصر الإحالية فهي تعتمد على سياق الحال أو الأحداث والمواقف التي تحيط بالنص؛ إذ كثيرا ما يلتبس على القارئ مرجع العناصر الإحالية، فيعرف من سياق الحال أو المقام"[1] الذي أوجدها؛ ونمثل للإحالة الخارجية بالمثال التالي قال تعالى: ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمُ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[الملك :13]؛ فالضمائر في قوله :﴿ أَسِرُّوا ﴾، ﴿ قَوْلَكُمْ ﴾ ﴿ اجْهَرُوا ﴾ هي مرجعيّة خارجية متمثلة في ذات المشركين[2].

مرجعية خارجية

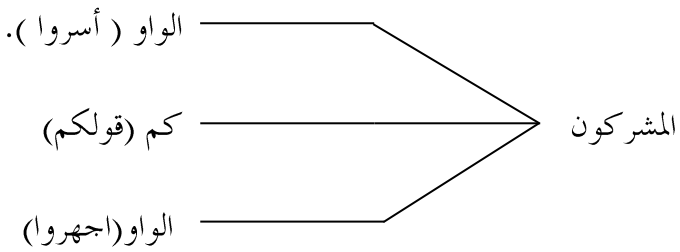

4- المدى في الإحالة:

قسم علماء النص الإحالة باعتماد المسافة الفاصلة بين العنصر المحيل وما يعود إليه أو ما يفسره إلى نوعين:

أ- **الإحالة ذات المدى القريب**: هي الإحالة التي لا تكون بين العنصر الإحالي وما يفسّره فواصل تركيبية أو جمليّة، وهي تتم على مستوى الجملة الواحدة[3].

ب – **الإحالة ذات المدى البعيد**: هي الإحالة التي يكون بين عنصرها الإحالي وما يفسره فواصل تركيبية، فهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص[4].

يرى علماء النصيّة أنّه ليس من المستحسن أن يكون المدى طويلا؛ أو أن يكون الفاصل طويلا بين العنصر المحيل ومفسره، أو بين الضمير ومرجعه؛ ذلك أنّه يوقع المتلقي في لبس إحالي؛ مما يجعله يفتش عن مرجع الإحالة، سواء كانت قبلية أم بعديّة؛ فيؤدي إلى تشويش وارتباك في

(1)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص41.
(2)- المرجع نفسه، ج1، ص 216.
(3)- الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 123.
(4)- المرجع نفسه، ص 124.

تركيزه؛ فتفشل عملية الإحالة ومن ثمّ تفشل عملية التواصل، فمن المستحسن أن يكون المرجع واضحا، مثل أن يرجع الضمير إلى متأخر رتبة ، هذا ما أشار إليه "**دي بوجراند**" في قوله: "ليس من المستحسن أن تجعل في الحالتين مسافة كبيرة بين اللفظ الكنائي (الإحالي) وما يشترك معه في الإحالة، والعود إلى متأخر شائع جدا في الجمل المفردة"[1]، أي أنّه كلما اقتربت المسافة كان فهم الإحالة سهلا، وكانت عملية التواصل ناجحة. والشكل التالي يوضح الإحالة في لسانيات النص[2]:

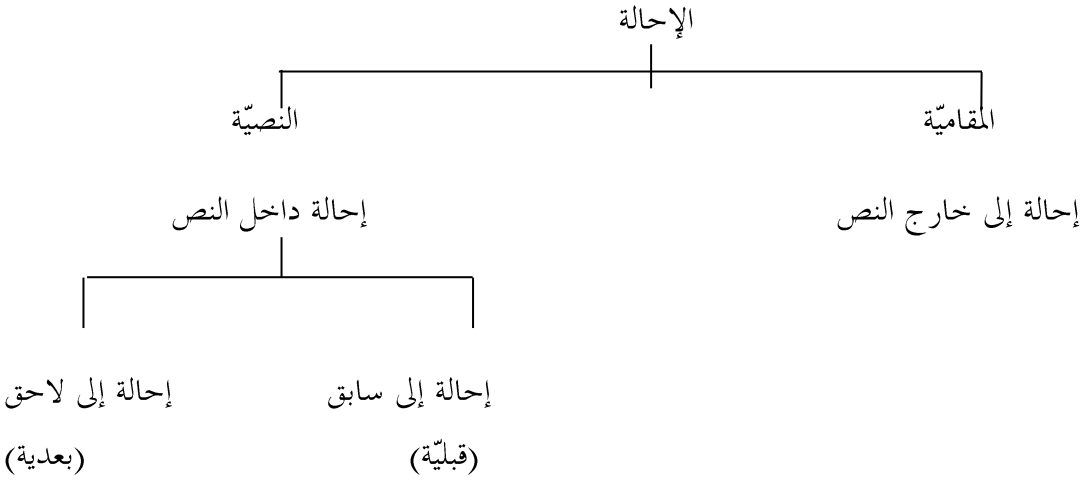

شكل رقم (7)

(1)- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 327.

(2)- محمد خطابي، لسانيات النص، ص 17.

الفصل الثاني:

الوظائف الإحالية

لعناصر الإحالة في سورة الأنعام

لمـــّا كانت عملية الإحالة تتم من خلال وحدات وحدود لغوية، والنظر في مقاصدها، وحملها وتفسيرها في إطار استعمالها، بعيدا عن وضعها العام؛ فهي في أصلها ذات دلالة لا تفهم إلا في سياقها الخاص، مما يولد نظاما إشاريا محدِثا اتصالا فعّالا بين طرفي الخطاب، هذا التفاعل يساهم في رصد المعنى المراد، ورسم مضمون مقصدي من بداية النص إلى نهايته.

إنّ تظافر عناصر الإحالة يثري حركية المعنى، ويسهم في تشكيل الوحدة الكبرى للنص، فهي تربط عناصره الداخلية، وتضم بعضها إلى بعض، وتربطه بالسياق المحيط به، من جهة أخرى، فهي تولد اتساقا وانسجاما؛ كل واحد منهما يكمل الآخر؛ فالتصريف البديع لعملية الإحالة وربط حدودها بمراجعها وسياقها اللغوي، بمستوييه الشكلي والدلالي، سواء على المستوى الأصغر أو المستوى الأكبر، وربط هذا كله في حالاته بمقام إنجازه، متجاوزا وضعه العام ومقيدا له في إطار استعماله، ممّا يفسح للمتلقي الحمل والتفسير وفق شروط الاستعمال ومقاصد الخطاب؛ فإن تصريف عناصر الإحالة وعباراتها وفق عملية تداولية يتيح للنص اتساقه وانسجامه "فيأتي الكلام متحدرا كتحدر الماء المنسجم بسهولة سبك، وعذوبة ألفاظ، وسلامة تأليف، حتى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النفوس وتأثير في القلوب"[1]؛ فيكون بذلك قصد في الإبلاغ ونية في التواصل.

إن معرفة أدوات الانسجام ومعرفة العلاقات الوظيفية والإحالية يعد من مفاتيح المعنى والدلالة والولوج إلى عالم النص، والقرآن لا يضاهيه نص آخر في نسقه وانسجامه وإحكام صياغته وبلاغة معانيه، فهو النص المعجز ذو الفضاء الرحب، والنسيج اللّغوي ذو المناسبة الجامعة بين معانيه.

و قد حاولت من خلال هذا الفصل تتبع عناصر الإحالة في نص "سورة الأنعام"؛ محدّدا وظائفها وأنماطها وتتبع سيرورتها، لعلّي أتعقب مسار الدلالة في سياق إنجازها، فتناولت ذلك من خلال خمسة مباحث، جعلت من الأول حول سورة الأنعام، المناسبة والمضمون؛ تناولت من خلاله، بإيجاز، ما جاء فيها وما تناولتْه من قضايا وموضوعات، والمبحث الثاني تناولت فيه الوظائف الإحالية للضمائر مبيّنا أنماطها الإحالية، والمبحث الثالث تناولت الوظائف الإحالية لأسماء

(1)- زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد، بن أبي الأصبع المصري، بديع القرآن، تح: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، دط/دس، ص 166.

الإشارة والرابع الوظائف الإحالية للأسماء الموصولة والخامس تناولت فيه صيغ العموم والخصوص مع تقسيماتها وأنماطها الإحالية.

المبحث الأول: سورة الأنعام المناسبة والمضمون:

سورة الأنعام من سور القرآن المكي، نزلت على رسول الله ﷺ دفعة واحدة، يشيِّعها سبعون ألف ملك، فعن "أنس بن مالك" رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿أنزلت سورة الأنعام معها موكب من الملائكة سدّ ما بيّن الخافقين، لهم زجل بالتسبيح والأرض لهم ترتجُّ﴾، ورسول الله ﷺ يقول: ﴿سبحان ربّي العظيم، ثلاث مرات﴾"[1]، وسورة "الأنعامُ" "سورة مكية إلاّ ست آيات منها مدنيات هي: قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوَا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمُ ﴾ إلى آخر ثلاث آيات وهي الآيات المحكمات"[2]، وذكر "الفخر الرازي" في تفسيره "مفاتيح الغيب" أنّ السورة اختصت بنوعين من الفضيلة عند علماء الأصول[3]:

- أنّها نزلت دفعة واحدة.
- شيّعها سبعون ألفا من الملائكة.

والسبب في ذلك أنها مشتملة على دلائل التوحيد والعدل والنبوة والميعاد، وإبطال مذاهب المبطلين والملحدين؛ فإنزال ما يدل على الأحكام قد تكون المصلحة أن يترّله "الله عزّ وجلّ " على قدر حاجتهم وبحسب الحوادث والنوازل، وأما ما يدل على الأصول فقد أنزله الله جملة واحدة"[4].

وعرفت سورة الأنعام بهذا الاسم منذ عهد رسول الله ﷺ "فقد روي الطبراني بسنده إلى "عبد الله بن عمر" رضي الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: ﴿نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة وشيعها

(1)- محمد بن أحمد، أبو عبد الله، الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، خرّج أحاديثه، محمد بن عيادي بن عبد الحليم، أحمد بن شعبان بن أحمد. دار البيان الحديثة ط1، 1425 هـ ، 2005م، ج6، ص 285 .

(2)- المرجع نفسه،ج6، ص 285.

(3)- محمد الرازي، فخر الدين ابن ضياء الدين عمر، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1401هـ-1981م بيروت، لبنان، ج 12، ص149.

(4)- المرجع نفسه، ج 12، ص149.

سبعون ألفا من الملائكة لهم زجل بالتسبيح والتحميد﴾[1]، فمن الحديث أنّ الرسول ﷺ قد سماها بهذا الاسم "الأنعامُ"، وعن "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه قال: "الأنعام من نجائب القرآن"[2].

وقد أخذت السورة هذا الاسم لما تكرر فيها من ذكر لفظ الأنعام ستّ مرات من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾[الأنعام:136]، إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ اذْ وَصَّيكُمُ اللَّهُ بِهَذَا﴾[الأنعام:144].

والأنعام هي "ذوات الخف والظلف، وهي الإبل والبقر والغنم بجميع أنواعها، ولأنها هي السورة التي عرضت لذكر الأنعام على تفصيل لم يرد في غيرها من السور، فقد ورد ذكر الأنعام في مواضع من القرآن الكريم عرضا، أما في هذه السورة فقد جاءت بحديث طويل عن الأنعام؛ المستغرق خمسة عشرة آية من أوّل الآية 136 إلى 150، تناولت الأنعامَ بالحديث من جوانب متعددة اتّصلت بعقائد المشركين، فبيّنت ما في عقائدهم من فساد وخلل، إذ كانوا يحرّمون على أنفسهم بعض الأنعام ويجعلون نصيبا لأصنامهم، ونصيبا لله، فما كان لله يجورون عليه ويجعلونه لأصنامهم"[3].

1- مناسبة السورة:

من المسلمات أنّنا على يقين تام بأن القرآن الكريم معجز لا أحد يقدر على أن يأتي بمثله، ولو كان بعضنا لبعض، إنسا وجنا، ظهيرا، ولا يخفى علينا ما فيه من مناسبة وترتيب معجز يشد بعضه بعضا ويزيده إعجازا؛ فالمناسبة وترتيب سور القرآن وآياته ظاهرة جلية لمن تدبّره حق التدبّر.

"لم يكن البحث في المناسبة كثيرا، وهذا راجع لدقته وخفائه، إذ يحتاج إلى كثرة إعمال الفكر وإمعان النظر؛ حتى يمكن الملاحظة بين الآيات والسور"[4]؛ فنزول القرآن في ليلة واحدة جملة واحدة إلى السماء الدنيا، ثم إلى رسول الله ﷺ في ثلاث وعشرين سنة منجما "، وإنّ ذلك النزول جملة واحدة يؤكد ويوحي بتماسكه ووجود المناسبة بين آياته، والمناسبة بين كل سورة،

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج7، ص121.

(2)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص285.

(3)- عبد الله محمود شحاتة، أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، الهيئة المصرية للكتاب، د.ط، سنة 1976م، ص 75.

(4)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج2، ص 89.

ومن ثم فلا مكان للزعم بعدم الربط بين آياته وسوره، فترتيب القرآن وآياته له جهة جامعة هي المناسبة؛ ووظيفتها تحقيق اتصال الكلام، ومن ثم تماسكه النصي، فالمناسبة من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق هذا التماسك"[1].

أ- مناسبة اسم السورة لمضمونها:

يمثل عنوان النص بصفة عامة مدخلا للنص ذاته، فهو ذو مكانة عالية ومهمة في التحليل النصي، فالنص قد يكون مكملا للعنوان وموضحا له، ولا شك أنه يكون مفصلا للإجمال الكائن فيه؛ "فالعنوان له قيمة إشارية تفيد في وصف النص ذاته، وغني عن البيان أنّ طبيعة العلاقات بين النص وعنوانه من المباحث الظريفة والحيوية التي ما زالت في حاجة إلى دراسات علمية تحليلية عميقة"[2].

وتسمية سورة الأنعام بهذا الاسم له علاقة لما ورد فيها، فقد ذكر لفظ الأنعام من الآيات 136 إلى 153؛ ذكرت كذلك خلالها أنواع من الأنعام كالضأن و المعز والبقر و الإبل، وقد سبق أن ذكرنا أنّ القضية الأساسية التي عالجتها السورة هي قضية الألوهية والعبودية، من منظورها الواسع وهي "عملية تتطلب حق التحليل والتحريم في الأمور كلها، بصفة عامة، وفي الذبائح والنذور والثمار بصفة خاصة"[3]؛ ومنه فالعلاقة بين اسم السورة ومضمونها تسير في اتجاهين[4]:

1- اتجاه العلاقة بين قضية التحليل والتحريم وفق التشريع بشأنها في الأمور المتصلة بالأنعام وبين اسم السورة "الأنعام".

2- "اتجاه العلاقة بين الجزئية المتمثلة في "الأنعام" وحق التشريع، وبين الكلية المتمثلة في قضية الألوهية، التي يمثل واحدا من متطلباتها، وبالطبع فإن مرجعية هذه المناسبة سابقة؛ إذ تعود هذه المتعلقات بالرجوع إلى "الأنعام"، اسم السورة"[5].

إن التماسك النصي لا يتحقق من خلال هذه المناسبة فقط، بل من خلال علاقة الاجمال والتفصيل؛ ومن ثمّ يتحقّق التّماسك عبر عدّة أمور[6]:

---

(1)- المرجع السابق ، ج2، ص 106.
(2)- المرجع نفسه ، ج2، ص 106.
(3)- المرجع نفسه، ج2، ص 109.
(4)- المرجع نفسه، ج2، ص109.
(5)- المرجع نفسه، ج2، ص109.
(6)- المرجع نفسه، ج2، ص 110.

- المناسبة بين العنوان و المضمون.
- علاقة المرجعية السابقة.
- علاقة الإجمال و التفصيل.

ب- مناسبة فاتحة السورة لآخرها:

قد يطول النّص في كثير من الأحيان؛ فتتعدّد الجمل والفقرات المكونة له بصورة قد يُنسى معها أوله؛ فتأتي في آخر النّص خاتمة تذكّر بمطلعه، وذلك قد يكون بتكرار اللفظ والمعنى المتحققين في مطلع النص، أو تكرار المعنى دون اللفظ؛ فالتماسك يتحقق بعدة وسائل[1]:

- التكرار باللفظ أو بالمعنى ومنه الترادف.
- الإجمال والتفسير.
- المرجعيّة، وهي إحالة سابقة أو لاحقة.

"وتماسك فاتحة "سورة الأنعام" مع خاتمتها ظاهر جلي، فقد بدأت بقوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِی خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِینَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمۡ یَعۡدِلُونَ ﴿١﴾ هُوَ ٱلَّذِی خَلَقَكُم مِّن طِینٍ ثُمَّ قَضَىٰۤ أَجَلاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ ﴿٢﴾ وَهُوَ ٱللَّهُ فِی ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِی ٱلۡأَرۡضِۖ یَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَیَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴿٣﴾ ﴾[الأنعام:1، 3]، وختمت بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِی جَعَلَكُمۡ خَلَـٰۤىِٕفَ ٱلۡأَرۡضِ وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٍ دَرَجَـٰتٍ لِّیَبۡلُوَكُمۡ فِی مَاۤ ءَاتَىٰكُمۡۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِیعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِیمٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾[الأنعام: 165] "فالمسند إليه في الآيات الأولى والأخيرة واحد هو "**الله**" تعالى، ومن ثمّ تكرّر لفظه وما يحيل إليه من ضمائر في هذين الموضعين، وفي الوقت الذّي تذكر فيه الآيات الأولى أنّ الذّين كفروا - على الرّغم من هذه النّعم- يعدلون بربهم فإنّ رسول الله ﷺ في نهاية السّورة أُمر أن يقول: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِی وَنُسُكِی وَمَحۡیَایَ وَمَمَاتِی لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِینَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِیكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِینَ ﴿١٦٣﴾ ﴾[الأنعام: 162،163]"[2]، بل تكرّرت آيات بعينها، ففي الآية رقم (1) يقول سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِینَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمۡ یَعۡدِلُونَ

(1) - المرجع السابق ، ج2، ص124.

(2)- المرجع نفسه، ج2، ص126.

﴿ ﴾ يقول في الآية رقم (150): ﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ الذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَـٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ وَلَا تَتَّبِعۡ اَهۡوَآءَ الَذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُومِنُونَ بِالاَخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ﴿١٥٠﴾﴾، "وهكذا تلتقي المقدمة مع الخاتمة في العديد من النقاط ومنه فالتماسك واضح جلي في السورة"[1].

2- البنية الكبرى لسورة الأنعام:

نقول بداية أنّ البنية الكبرى للسورة مرتبطة دائما بالقضايا التي تعالجها الآيات، فهي مرتبطة ارتباطا كبيرا بالموضوع الكلي للآيات، وقد أشرنا أن القضية الكبرى التي عالجتها السورة هي قضية الألوهية والعبودية، موضوع واحد عالجته من البداية إلى النهاية، "فلا يمكن تجزئة السورة إلى مقاطع، كل مقطع منها يعالج جانبا من الموضوع، إنّما هي موجات وكل موجة تتفق مع التي قبلها و تكملها"[2].

"إنّ تركيز السورة على قضية الألوهية والعبودية استهدفت بذلك العقائد الأساسية الثلاث التي كان المشركون يومئذ يتنازعون فيها وهي"[3]:

أ- توحيد الله:

وقد اتصل بذلك إقامة الدليل على وحدة الألوهية بلفت النظر إلى آثار الربوبية، وإلى صفات الله الخالق المتصرف، واتصل بهذا إبطال عقيدة الشّرك وإقرار أن العبادة والتحليل والتحريم كل يرجع إلى الله وحده؛ فقد عنيت السورة بهذه الحقيقة في كثير من الآيات، بعضها يتصل بإثبات الوحي وبيان حكمته، والرد على منكريه، وبعضها يرجع إلى بيان ما هو من وظيفة الرسل، وما ليس من وظيفتهم، وبعضها يتصل بأحوال الناس أمام الرسالات الإلاهية، وبعضها يتعلق بالآداب التي رسمها الله،عزّ وجلّ، للرسول ﷺ وما ينبغي أن يكون عليه سلوكه مع مخالفيه وموافقيه[4]، قال تعالى: ﴿قُلۡ اَىَّ شَىۡءٍ اَكۡبَرُ شَهَـٰدَةً قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِى وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ

---

(1)- ينظر: المرجع السابق، ج2، ص ص126، 127.

(2)- سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، مصر، ط32، 1423هـ-2003م، ج2، ص1022.

(3)- ينظر: عبد الله محمود شحاتة، أهداف كل سورة ومقاصدها، ص78.

(4)- ينظر: المرجع نفسه، ص 81.

لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾[الأنعام: 19]، وقال عزّ وجل: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴿١١٤﴾﴾[الأنعام: 114]، "فقد بدأت سورة الأنعام بتقرير حقيقة واحدة هي الأولى على لسان كل رسول هي حقيقة "أن لا إله إلا الله له الحمد المطلق"، لأنه هو الذي خلق، والخلق إنشاء وإبداع، والجعل تصريف وتقليب، ومقتضى ذلك أنّ المخلوق لا يمكن أن يتسامى إلى مرتبة الخالق الجاعل، فيُعبد كما يُعبد ويقصد كما يُقصد ذلك هو مطلع السورة: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: 1]. "وكل ما جاء في السورة هو بيان وتفصيل أو تمثيل وتطبيق على هذه الحقيقة أحيانا بصفة مباشرة وأحيانا بوسائط تقرب أو تبعد"[1]، وقد تجلى ذلك في سورة الأنعام بصورة واضحة، "فقد ساقت عددا من الأدلة على توحيد الله، فلفتت النظر إلى مظاهر الملك التّام والسّلطان القاهر على الخلق والتّصرف والعلم المطلق"[2] قال تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الأنعام: 12]. وقال تعالى: ﴿۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿١٣﴾﴾[الأنعام: 13]، وقال تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمًّىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٦٠﴾﴾[الأنعام: 59،60].

(1)- المرجع السابق، ص 79.

(2)- المرجع نفسه، ص 80.

ب- الإيمان برسوله ﷺ الذي أرسل وكتابه الذي أنزل وبيان دور هذا الرّسول ودحض الشبهات التي حول الوحي والرّسالة:

عرضت السورة لموقف المكذبين من الرسالة فبيّت أنّ التكذيب سنة قديمة، وما على الرسول إلاّ الصبر و الحث عليه، وحتى لا يضيق صدره بيّنت السورة حسن عاقبة المرسلين، قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾[الأنعام: 33، 34]"[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ [الأنعام: 91].

ت- البعث والجزاء و الإيمان باليوم الآخر والإيمان بالجنة والنار من الثواب والعقاب:

سلكت السورة طرقا عدة في الاستدلال على قضية البعث، فقد استدلت عليه بخلق السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرض وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: 1]، "فمَنْ خلق السماوات والأرض قادر على خلق ما يشاء بقدرته، وأن يُحْيِيَ الموتى، وأكدت أنّ الله قادر على كل شيء، وأنّ الأمر بيده"[2]، قال تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الأنعام: 12]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾[الأنعام: 22، 24]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ الاَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾﴾[الأنعام: 32]، وقال تعالى: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ

(1)- المرجع السابق، ص 82.

(2)- المرجع نفسه، ص 83.

ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا ۚ وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبۡسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْۖ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾[الأنعام: 70]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَتَرَكۡتُم مَّا خَوَّلۡنَٰكُمۡ وَرَآءَ ظُهُورِكُمۡۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾[الأنعام: 94]، وقال تعالى: ﴿ قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖۚ وَلَا تَكۡسِبُ كُلُّ نَفۡسٍ إِلَّا عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرۡجِعُكُمۡ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾[الأنعام: 164].

ث- فصل من قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام:

حفلت السورة بذكر طرف من قصة إبراهيم، الذي تحدى عبّاد الحجر والأصنام، من قومه ليرشدهم بالحوار و الحجة إلى المعتقد الصحيح، وبيّن سبحانه وتعالى أنّه هو مصدر الهداية ومانح التوفيق عند الشك والحيرة، فقد أدرك سيدنا إبراهيم ملكوت السموات والأرض وأنّها لله وحده، فبعد أن أدرك ذلك برئ من المشركين وعملهم، قال تعالى: ﴿ إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾[الأنعام: 79]، وقال تعالى مادحا سيدنا إبراهيم: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ حَنِيفٗا وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾[النحل: 120](1).

ج- الوصايا العشر:

افتتح الربع الأخير من السورة بالدعوة إلى عشر وصايا، "بدأت بالنهي عن الإشراك بالله، ثم الإحسان إلى الوالدين، والنهي عن قتل الأولاد مخافة الفقر، والنهي عن مقاربة الفاحشة في السّر والعلن، والنهي عن قتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق، والإحسان إلى اليتيم، وإتمام الكيل والميزان، كما أمرت بالعدل في كل شيء والوفاء بالعهد، وختمت بالاستقامة على الطريقة أو الصراط المستقيم"(2) قال تعالى: ﴿ ۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا

(1)- المرجع السابق، ص 87.

(2)- المرجع نفسه، ص 87.

وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۖ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [الأنعام: 151، 153].

فالسورة في بنيتها الكبرى من خلال ما أُنزل فيها، وما تضمنته آياتُها؛ كما قال الأصوليون: "أنّها مشتملة على دلائل التوحيد والعدل والنّبوة والميعاد، وإبطال مذاهب المعطّلين والملحدين، فإنزال ما يدل على الأحكام قد تكون المصلحة أن يترّله "الله" على قدر حاجتهم وبحسب الحوادث، وأمّا ما يدل على علم الأصول (أصول الدين) قد أنزله الله جملة واحدة"[1].

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص125.

المبحث الثاني: الوظائف الإحالية للضمائر الشخصية:

أنزلت سورة الأنعام دفعة واحدة "من الله سبحانه وتعالى، ومتلقيها الأول الرسول ﷺ؛ لينذر الكافرين ويبشر المؤمنين، و ليصحح في الأخير قضية العقيدة وإرجاع الأمر كله لله "[1]، ومن أجل هذا كله استعملت وسائل للاستدلال على ذلك، تربط القضايا بعضها ببعض، وتحيل عليها؛ من بينها الضمائر بشتى أنواعها؛ فكانت "موزعة في السورة على هذه المستويات الأربعة، الله عزّ وجلّ، الرسول ﷺ، المؤمنون والمشركون"[2]؛ فقد بلغ عدد الضمائر التي تحيل إلى "الذات الإلهية، سبحانه وتعالى، 265 ضميرا، والمحيلة على الرسول الكريم ﷺ 128 ضميرا، والمحيلة على المؤمنين 50 ضميرا، والتي تحيل على المشركين 384 ضميرا"[3]، وبهذا تكون الضمائر الموزعة على هذه المستويات والتي تحيل على هذه العناصر الإحالية إحالة تعيين تعرف من السياق اللغوي الداخلي لنص السورة أو من السياق الخارجي التداولي؛ وضمائر أخرى تحيل إحالات متفرقة إما إحالة تعيين أو إحالة بناء نبيّنها في موضعها.

1- الضمائر التي أحالت إلى الله سبحانه وتعالى:

الضمائر التي تحيل إلى الله سبحانه وتعالى تمثل إحالة تعيين من حيث النمط، وإحالة لغوية داخلية قبلية من حيث العلاقة؛ وهي "ترتبط بالعنصر الإحالي المذكور في أول السورة –لفظ الجلالة– **"الله"**، ففي قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١﴾[الأنعام: 01]، تمثل الآية الأولى في هذه السورة "نواة النص، أو مفتاح النص؛ الذي تتصل به الأطراف كلها وتتماسك معه"[4]؛ وبذلك تتطور فكرة النص من بدايته إلى نهايته.

من خلال ذلك فإن حركة الضمائر التي تعود إلى معين مذكور صراحة في النص؛ هو لفظ الجلالة **"الله"** الذي يمثل العنصر الإحالي، والذي يحيل بذاته إلى معين هي الذات الإلهية المقدسة، فهي تمثل إحالة تعيين في نمطها وإحالة سياقية لغوية من حيث علاقتها وإحالة استباقية من حيث

(1)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص 179.
(2)- المرجع نفسه، ج1، ص179.
(3)- المرجع نفسه، ج1، ص188.
(4)- المرجع نفسه، ج1، ص180.

مرجعها، وكون هذه الضمائر تعود إلى عنصر واحد؛ فهي مرتبطة به في استعمالها وتداولها و حركيتها في السورة، "فهي مرتبطة به شكلا ودلالة محققة بذلك التماسك النصي المعنوي للآيات"[1]، من أولها إلى آخرها، ففي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ٣﴾[الأنعام:03]، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾، قد أحال هذا الضمير المنفصل إلى لفظ الجلالة " ٱللَّهُ "، عزّ وجلّ، المذكور صراحة في السورة؛ يقول "الطاهر بن عاشور": "فالضمير مبدأ عائد إلى اسم الجلالة من قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ وليس ضمير فصل إذ لا يقع ضمير الفصل بعد حرف العطف، وإذا كان المبتدأ ضميرا عائدا إلى اسم الجلالة " ٱللَّهُ " لم يكن المقصود الإخبارَ بأن هذا الذي خلق وقضى هو الله إذ علم ذلك من معاد الضمير، فتعين أن يكون المقصود من الإخبارِ عنه بأنه "الله" معنىً يفيد المقام، وهو يكون كالنتيجة للأخبار الماضية ابتداء من قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[2]؛ فالضمير **"هُو"** أحال إحالة تعيين إلى لفظ الجلالة " ٱللَّهُ "من حيث النمط وإحالة سياقية لغوية من حيث العلاقة وإحالة بالعودة من حيث المرجع إلى لفظ الجلالة.

ومن أمثلة الضمير "**هُو**" الذي أحال على لفظ الجلالة " ٱللَّهُ " جاعلا من الآية الأولى النواة المركزية للسورة، فقد ورد هذا الضمير (38) مرة كلها تعود إلى الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي وَالاَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ٣﴾[الأنعام:3]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣﴾[الأنعام: 13]، ﴿وَهُوَ يُطۡعِمُ وَلَا يُطۡعَمُۗ ١٤﴾[الأنعام: 14]، ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ ١٧﴾[الأنعام: 17]، ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧﴾[الأنعام:17]، ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ ١٨﴾[الأنعام: 18]، ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ١٨﴾[الأنعام: 18]، ﴿قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ١٩﴾[الأنعام: 19]، ﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ ٥٧﴾[الأنعام: 57]، ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ ٥٩﴾[الأنعام: 59]. ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ ٦٠﴾[الأنعام: 60]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ ٦٢﴾[الأنعام: 62]

(1)- المرجع السابق، ج1، ص181.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص132.

﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا ﴿٦٥﴾﴾[الأنعام: 65]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾[الأنعام: 72]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ﴿٩٨﴾﴾[الأنعام: 98]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ ﴿٩٩﴾﴾[الأنعام: 99]، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾[الأنعام:101]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴿١٠٢﴾﴾[الأنعام:102]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴿١٠٢﴾﴾[الأنعام: 102]، ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾[الأنعام: 103]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴿١٠٦﴾﴾[الأنعام: 106]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ ﴿١١٤﴾﴾[الأنعام: 114]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾[الأنعام: 115]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿١١٧﴾﴾[الأنعام: 117]، ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٢٧﴾﴾[الأنعام: 127]، ﴿۞ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ﴾ [الأنعام: 141]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[الأنعام: 165].

إنّ الإحالة بالضمير "هو" "لها ميزتان: الأولى الغياب عن الدائرة الخطابية والثانية القدرة على اسناد أشياء معينة"[1]، فالميزة الأولى تجعله عار عن المشاهدة، مما يجعل السامع في تفاعل مع المخاطَب، فتضمن ترابطا ذهنيا لعملية التواصل، من بدايتها إلى نهايتها، أما الميزة الثانية فكفيلة بتحديد المسار الإحالي وإسناد مراجع للضمائر، بالقصد والتعيين.

أمّا أمثلة الضمير المفرد المتصل الذي أحال على لفظ الجلالة المذكور في السورة، في مثل قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ﴾[الأنعام:12]، ﴿۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ﴾[الأنعام:18]، ﴿أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ﴾[الأنعام:21]، ﴿وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾[الأنعام:36]، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥٤﴾﴾[الأنعام:54]، ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[الأنعام:59].

فالضمائر التي ترجع إلى لفظ الجلالة المعيّن المذكور صراحة في السورة من أول آية، جعلها تحيل إحالة تعيين سياقية (لغوية) بالعودة إلى العنصر الإحالي الأول، مما جعلها تكسب طبيعة تداولية ؛إذ أحالت على معيّن مقصود هو لفظ الجلالة، الذي هو بدوره يحيل على عنصر خارجي

(1)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص161.

مقصود هي الذات الإلهية المقدسة، فهي إحالة خارجية للعنصر الإحالي "الله" سبحانه وتعالى، ويمكن إجمال ذلك في الشكل التالي[1]:

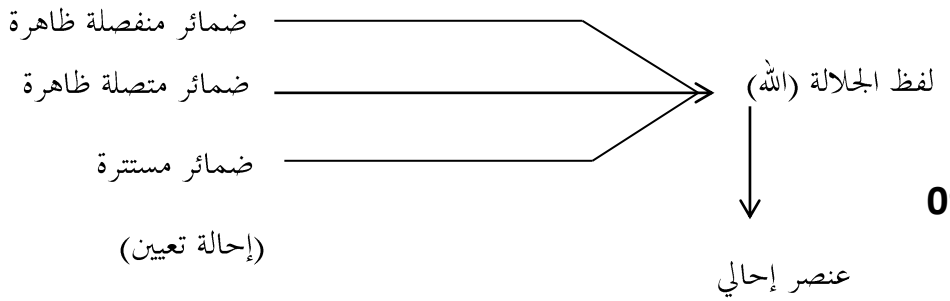

شكل رقم:09

وهذه الضمائر كلها تعود إلى الله سبحانه وتعالى وتوزيعها على آيات السورة من أولها إلى آخرها، أدى إلى تحقيق التماسك النصي بين هذه الآيات، وارتباط الضمائر بالعنصر الإحالي "لفظ الجلالة" جعلته يمثل العنصر الأول في بناء النص، "ونؤكد أنّ كل الضمائر التي تحيل إلى **"الله"** سبحانه وتعالى مرتبطة به و المذكور في بداية السورة، فهي إحالة داخلية لغوية"[2]، ترجع إلى معين مقصود فهي ذات وظيفة تعيينية تداولية؛ لأنها ترجع إلى معيّن معلوم في النص.

2- الضمائر التي أحالت إلى شخص الرسول ﷺ:

لما كان قائل النص هو الله سبحانه وتعالى ومنزله على سيدنا محمد ﷺ، كان هذا الأخير المتلقي الأول له، فكانت هناك ضمائر تحيل عليه ﷺ، بلغ عددها في نص السورة 128 ضميرا، وكلها إحالة تعيين مقامية (خارجية)؛ "لأن الرسول ﷺ لم يذكر صراحة في النص، وكان ما يدل عليه من مقام القول وسياقه؛ لأنه هو المتلقي الأول لينذر ويبشر به"[3]، وعليه؛ فالضمائر التي تحيل على شخص الرسول ﷺ هي إحالة تعيين بعدّه معيّنا مقصودا في ذاته، وإحالة مقامية خارجية من حيث علاقتها؛ لكون المحال عليه لم يذكر في نص السورة صراحة، فهي إحالة تداولية خارجية عرفت من مقام القول، لأنه هو المخاطب الأول بالقرآن.

(1)- المرجع السابق، ج1، ص181.
(2)- المرجع نفسه، ج1، ص185.
(3)- المرجع نفسه، ج1، ص185.

ومن أمثلة هذه الضمائر قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ كِتَٰبٗا فِي قِرۡطَاسٖ فَلَمَسُوهُ بِأَيۡدِيهِمۡ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ٧﴾[الأنعام: 7]، قال "الطاهر بن عاشور": "الخطاب للنبي ﷺ لا محالة؛ لأن كل كلام يترل من القرآن الكريم موجه إليه لأنّه هو المبلِّغ[1]. فـ (**الكاف**) إحالة إلى الرسول ﷺ، وهو شخص معين غير مذكور في النص دلّ عليه السياق التداولي للآية.

- وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ٨﴾[الأنعام:8]. "الضمير عائد إلى الرسول ﷺ، ومعاده معلوم من المقام، لأنه إذا جاء في الكلام ضمير لم يتقدم له معاد وكان بين ظهرانيهم من هو صاحب الخبر أو القصة، يتحدث الناس بها، تعيّن أنه المراد من الضمير"[2].

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ١١﴾[الأنعام: 11]، ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٢﴾[الأنعام: 12]، الضمير المستتر في قوله: ﴿قُل﴾ يعود إلى سيدنا محمد ﷺ، قال "القرطبي"؛ أي: قل يا محمد لهؤلاء المستهزئين[3]، وغيرها من الأفعال التي تحمل الضمائر المستترة التي تحيل إلى شخص الرسول ﷺ فهي تحيل إلى معين معروف من المقام و إحالة تعيين من حيث النمط وإحالة مقامية دلّ عليها المقام التداولي؛ ومن أمثلته أيضا: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ١١﴾[الأنعام:11]، ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَهُوَ يُطۡعِمُ وَلَا يُطۡعَمُۗ قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَسۡلَمَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٤﴾[الأنعام:14]، ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ١٥﴾[الأنعام:15]، ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ

---

(1)- ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص143، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص293.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص143.

(3)- ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص295.

وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴿١٩﴾ ﴾[الأنعام:19]، ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾[الأنعام:25]، ﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ عَنۡهُ وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُۖ وَإِن يُهۡلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾[الأنعام:26]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾[الأنعام:27]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾[الأنعام:30].

3- الضمائر التي أحالت إلى شخص المؤمنين:

يمثل شخص المؤمنين العنصر الثالث من العناصر التي أحالت عليها الضمائر المذكورة في نص السورة فقد وردت في السورة ضمائر تحيل عليهم لم تتجاوز 50 ضميرا بكونها الفئة التي لم تجادل في حكم الله و لم تشرّع لنفسها شرعة خاصة بها[1]، وهي كلها تمثل إحالة تعيين إلى مذكور من سياق القول أو مقامه.

وأول تصريح ضمني للمؤمنين كان في الآية السادسة عشر، قال تعالى: ﴿ مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٦﴾ ﴾، الهاء في قوله:﴿ رَحِمَهُۥ ﴾ تعود إلى الاسم الموصول ﴿مَّن﴾ الذي يحيل بدوره على عنصر خارجي غير مذكور صراحة في النص؛ هو الشخص المؤمن[2]، وبالتالي يكون الضمير المتصل في قوله ﴿ رَحِمَهُۥ ﴾ إحالة تعيين سياقية (لغوية)، وهي إحالة استدلالية كون هناك رحمة، فالمحال عليه هو المؤمن؛ قال "ابن عاشور": "لأنّ من صُرف عنه العذاب تُثبت له الرحمة وهو ذكر الدليل ليعلم المدلول"[3].

- وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾ ﴾[الأنعام: 51]، الضمير المتصل في قوله: ﴿ يَخَافُونَ ﴾ ﴿ يُحۡشَرُوٓاْ ﴾ ﴿ رَبِّهِمۡ ﴾ ، ﴿لَهُم﴾، ﴿ لَّعَلَّهُمۡ ﴾، ﴿يَتَّقُونَ ﴾ يعود إلى مذكور صراحة في النص هو العنصر الإشاري ﴿ٱلَّذِينَ

(1)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص191.
(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص161.
(3)- المرجع نفسه، ج7، ص162.

تَخَافُونَ ﴾ الذي هو بدوره يحيل على شخص المؤمنين غير المذكور في النص، فالضمير يحيل إحالة تعيين على الاسم الموصول فهي إحالة سياقية بالعودة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُومِنُون بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلۡ سَلَـٰمٌ عَلَيۡكُمۡ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[الأنعام: 54]، إحالة على الاسم الموصول الذي جاء بعده، فهي إحالة سياقية لغوية على لاحق، والاسم الموصول يحيل إحالة خارجية على شخص المؤمنين.

4- الضمائر التي أحالت إلى شخص المشركين:

يمثل شخص المشركين العنصر الإشاري الذي أخذ الأغلبية في الضمائر المحيلة عليه؛ فقد بلغ عدد الضمائر العائدة إليهم 413 ضميرا؛ وهي تمثل إحالة تعين داخلية عرفت من سياق القول أو إحالة تعيين خارجية عرفت من المقام.

- ففي قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ﴿١﴾﴾[الأنعام:1]، فالضمير في قوله: ﴿كَفَرُوا﴾، ﴿يَعْدِلُون﴾، راجع إلى الاسم الموصول الذي يحيل على شخص المشركين، فهي إحالة بالعودة إلى معيّن في النص؛ وقوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ ﴿٢﴾﴾[الأنعام:2]، الضمير ﴿أنتُم﴾ يحيل إحالة خارجية إلى المشركين؛ يقول "ابن عاشور": "والمخاطب بقوله: ﴿أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ﴾ هم المشركون، وجيء بالمسند إليه ضميرا بارزا للتوبيخ"(1).

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٍ مِّنۡ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴿٤﴾﴾[الأنعام:4]، الضمير ﴿هُـم﴾ إحالة إلى "أهل مكة المشركين"(2)؛ وهم أشخاص معينون، فهي إحالة تعيين مقامية؛ وهي أيضا إحالة سابقة إلى ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، المذكور سابقا، فهي بهذا إحالة تعيين سياقية (لغوية).

---

(1)- المرجع السابق، ج7، ص131.

(2)- وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، ط 10، 1430هـ-2009م، المجلد الرابع، ج7، ص142.

- وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ١٩ ﴾[الأنعام: 19]، الضمير في قوله تعالى: ﴿وَبَيۡنَكُمۡۚ﴾، ﴿لِأُنذِرَكُم﴾، إحالة إلى مشركي مكة؛ فقد روى "الواحدي" عن "الكلبي" أن رؤساء مكة قالوا: "يا محمد ما نرى أحدا مصدقك، بما تقول، وقد سألنا اليهود والنصارى عنك فزعموا أن ليس عندهم ذكرك ولا صفتك، فأرنا من يشهد أنك رسول الله فنزلت السورة"[1]؛ فالضمير المتصل "ك" للخطاب هو إحالة إلى مشركي مكة وهي إحالة تعيين عرفت من مقام القول فهي إحالة مقامية.

والضمائر التي تحيل إلى العنصر الإشاري ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ تتوزع في السورة بصورة واضحة، ففي الآية رقم 25، ورد فيها وحدها 12 ضميرا يحيل إلى المشركين[2]؛ قال تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۖ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٢٥ ﴾[الانعام: 25]، فالضمير "هم" المتصل في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ ﴾، والواو في قوله: ﴿يَفۡقَهُوه﴾، والضمير "هم" في قوله: ﴿ءَاذَانِهِم﴾، و الواو في قوله: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ﴾، ﴿يُؤمِنُوا ﴾، ﴿جَآءُوكَ ﴾، ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾، ﴿كَفَرُوٓا﴾، فعن "ابن عباس" رضي الله عنه قال: "حضر عند رسول الله ﷺ "أبو سفيان" و "الوليد بن المغيرة" و "النضر بن الحارث" و "عقبة و شيبة" بنا "ربيعة" و "أمية و أُبيّ" بنا "خلف" و "الحرث بن عمار" و "أبو جهل" واستمعوا إلى حديث الرسول ﷺ، فقالوا لـــ"النضر": ما يقول محمد، فقال: لا أدري ما يقول، لكني أراه يحرك شفتيه ويتكلم بأساطير الأولين كالذي كنت أحدثكم به عن أخبار القرون الأولى. وقال "أبو سفيان": إني لا أرى بعض ما يقول حقا، فقال "أبو جهل": كلا، فنزلت الآية"[3]؛ فهذه الضمائر تحيل إلى معين مقصود هم الأشخاص الذين حضروا عند رسول الله ﷺ، فهي إحالة تعيين مقامية عرفت من المقام التداولي.

---

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص166.

(2)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص191.

(3)- محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج12، ص196.

- والآية في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢٧﴾[الأنعام: 27]، ورد فيها سبعة (7) ضمائر تعود إلى المشركين السابق ذكرهم[1].

- وفي قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا﴾[الأنعام: 22]، الضمير في قوله ﴿نَحۡشُرُهُم﴾ عائد إلى ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢١﴾[الأنعام: 21]، أو إلى جميع الظالمين، "تعين ذلك بذكر لفظ ﴿جَمِيعًا﴾"[2]، وهي إحالة عامة على كل ظالم.

من خلال هذه الآيات التي تحمل ضمائر تحيل على شخص المشركين وعلى كثرتها، إذ بلغ عددها 384 ضميرا كلها تحيل إحالة تعيين على شخص المشركين.

5- الضمائر التي أحالت إحالة تعين و إحالة بناء:

وردت في نص السورة ضمائر أحالت هي الأخرى على معين أو مجهول فكانت إحالة تعيين أو إحالة بناء أو إحالة عامة ولبيان هذا نورد مجموعة من الشواهد نوضح فيها ذلك:

أ – إحالة التعيين: ترد هذه الإحالة في العديد من الشواهد فمن ذلك مثلا:

- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ١٠﴾[الأنعام: 10]، الضمير في قوله: ﴿بِهِۦ﴾ إحالة إلى القرآن الكريم، لأنه مشتمل على وعيدهم بعذاب الدنيا وعذاب الآخرة[3]؛ فالإحالة إحالة إلى معين، وهي إحالة استدلالية مستنبطة من سياق الكلام أو المقام.

- قوله تعالى: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ ١٦﴾[الأنعام: 16]، الضمير المستتر يعود إلى العذاب أو لاسم الموصول ﴿مَّن﴾ نيابة عن الفاعل، والضمير المجرور بـــ"عن" عائد إلى ﴿مَّن﴾ أو عائد إلى العذاب، أما الضمير المستتر في ﴿رَحِمَه﴾ فهو عائد إلى ربّي، والهاء عائدة إلى ﴿مَّن﴾[4]، ويرى "أبو حيان الأندلسي": "أنّ الضمير في ﴿يُصۡرَفۡ﴾ عائد على ﴿مَّن﴾

(1)- المرجع السابق، ج12، ص200.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص ص173، 174.

(3)- المرجع نفسه، ج7، ص136.

(4)- المرجع نفسه، ج7، ص161.

وفي ﴿عَنْه﴾عائد على ﴿ العذاب ﴾؛ أي، أيُّ شخص يُصرف عنه العذاب، ويجوز أن يكون الضمير في ﴿عَنْه﴾، عائدا على ﴿مَّن﴾ والضمير في ﴿يُصْرَفْ﴾ عائد على العذاب؛ أي، أيُّ شخص يصرِفُ العذابَ عنه، ويجوز أن يكون الضميران عائدين على ﴿مَّن﴾[1]؛ فالإحالة في الحالة الأولى إحالة ملتبسة، إذا كان هناك عدم معرفة على من يعود الضمير، فيكون هناك التباس إحالي، وأما إذا كان الضميران في ﴿يُصْرَفْ﴾ و ﴿عَنْه﴾ يعودان على ﴿مَّن﴾ يكون هناك اقتران إحالي، وهي في كل حالة إحالة تعيين.

- وقوله تعالى: ﴿ قُل اَيُّ شَيۡءٍ اَكۡبَرُ شَهَـٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِى وَبَيۡنَكُمۡ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ ﴿١٩﴾ ﴾ [الأنعام: 19]، الضمير المستتر في قوله تعالى ﴿وَمَنۢ بَلَغَ ۚ﴾: يعود على من بلغه القرآن وسمعه[2]؛ وهي إحالة عامة تشمل كل من بلغه القرآن؛ فهي غير معينة في ذهن المتلقي بل هي شاملة لكل فرد سمع القرآن، فهي إحالة بناء "تشمل من بلغه القرآن من العرب والعجم والثقلين"[3]، "ويحتمل الضمير في ﴿وَمَنۢ بَلَغَ ۚ﴾ أن يعود إلى كل من احتلم وبلغ حد التكليف"[4]، ومنه تصبح إحالة خاصة استدلالية عرفت من الفعل ﴿بَلَغَ ۚ﴾ أي بلغ الحلم وهي بذلك تكون إحالة تعيين.

- قوله تعالى: ﴿ اَلَّذِين ءَاتَيۡنَـٰهُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُ ۘ ﴾[الأنعام: 20]، الضمير في قوله ﴿يَعۡرِفُونَهُۥ ﴾؛ أي يعرفون النبي ﷺ وقيل يعود على ﴿ٱلۡكِتَـٰبَ﴾؛ أي "يعرفونه على ما يدل عليه؛ أي على الصفة التي هو بها من دلالته على صحة أمر النبي ﷺ"[5]. فالإحالة بالضمير في الحالة الأول تكون مقامية عرفت من السياق التداولي، وإن كانت الإحالة الثانية صارت لغوية وهي إحالة بالعودة إلى الكتاب، وفي كلتا الحالتين تكون إحالة تعيين.

---

(1)- أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، ج4، ص106.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص168.

(3)- محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج12، ص188.

(4)- المرجع نفسه، 188/12.

(5)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص299.

- والضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:21] ضمير شأن أدى وظيفة إحالية مفادها "الاهتمام بهذا الخبر اهتمام تحقيق، لتقع الجملة الواقعة تفسيرا له في نفس السامع موقع الرسوخ"(1).

- قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام:25] في قوله تعالى: ﴿يَفْقَهُوه﴾، الضمير عائد إلى القرآن، المفهوم من قوله تعالى: ﴿مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ﴾(2)، وهي إحالة تعيين استدلالية فهمت من سياق القول.

- قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنعام: 26]، الضمير في قوله ﴿عَنْه﴾ يحتمل أن يكون للرسول ﷺ ويحتمل أن يكون للقرآن الكريم، قال "أبو حيان الأندلسي" في قوله تعالى: ﴿يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ "الضمير يعود إلى القرآن الذي عاد إليه الضمير في ﴿يَفْقَهُوه﴾ وهو المشار إليه بقولهم ﴿إِنْ هَـٰذَآ﴾، وقيل الضمير عائد إلى الرسول ﷺ إذ تقدم ذكره في قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾(3)، ومنه فالإحالة في الحالة الأولى تكون بالعودة إلى القرآن الكريم؛ فتكون إحالة تعيين إلى سابق مذكور في النص فهي إحالة سياقية لغوية، أما إذا كان يعود إلى الرسول ﷺ فالإحالة كذلك إحالة إلى معين غير مذكور فتكون إحالة تعيين مقامية.

- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنعام: 29]، الضمير المنفصل ﴿هِى﴾ عائد إلى الحياة والتقدير إن الحياة إلا حياتنا الدنيا؛ يفسره ما بعده(4)، فهي إحالة إلى معين لاحق في النص يفسره ويزيل إبهامه، فتكون إحالة تعيين بالعودة إلى لاحق.

قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الأنعام: 31]، قوله ﴿فِيهَا﴾، الهاء إحالة إلى الساعة التي سبق لها ذكر، فهي قبلية لغوية، ويحتمل أن تكون الإحالة إلى "الحياة الدنيا

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص172 .

(2)- المرجع نفسه، ج7، ص367.

(3)- المرجع نفسه، ج7، ص266.

(4)- المرجع نفسه، ج7، ص187.

التي أضمرت و لم يجر لها ذكر، وقد تكون أيضا إلى أمر الساعة وشأنها والإيمان بها"[1]، فتكون هنا إحالة خارجية، وقد تحتمل الإحالة هنا أيضا أن تكون للأعمال التي هي أيضا لم يجر لها ذكر في الكلام، ولكن لوجود قرينة دلّ عليها الكلام هي ﴿أَلا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[2]، فتكون إحالة تعيين استدلالية.

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبۡتُم بِهِۦۚ مَا عِندِي مَا تَسۡتَعۡجِلُونَ بِهِۦٓۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ ٥٧﴾[الأنعام: 57]، في قوله: ﴿وَكَذَّبۡتُم بِهِۦ﴾، "يعود إلى البيّنة باعتبار تأويلها بالبيان، وقد يعود إلى ﴿رَبِّي﴾، أي إلى مذكور، ويحتمل أن يعود إلى القرآن وهو غير مذكور في الكلام لشهرة التداول بينهم في شأنه، فإذا أطلق ضمير الغائب انصرف إليه بالقرينة"[3]، هذه القرينة التداولية التي تجعل الإحالة بالضمير إحالة إلى معين معروف ومقصود وترفع اللبس عن إحالتها المحتملة، "والهاء في قوله ﴿مَا تَسۡتَعۡجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ تعود إلى العذاب"[4]، وهي إحالة تعيين إلى مذكور في سياق القول الداخلي.

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ٦٦﴾[الأنعام: 66]، الضمير في قوله ﴿بِهِۦ﴾ "عائد إلى العذاب المذكور سابقا في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا﴾[الأنعام: 65]"[5]، "ويحتمل أن يكون عائدا إلى القرآن الذي فيه تعريف الآيات، ويحتمل، أيضا، أن يكون عائدا إلى الوعيد الذي تضمنته الآية، وقد يعود إلى الرسول ﷺ لقرب مخاطبته بعد ذلك بالكاف"[6]، وهي بذلك تعود إلى معين معروف من سياق القول أو المقام فتكون إحالة تعيين.

---

(1)- ينظر: ناصر الدين أبي السعود عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، ج1، ص485.

(2)- عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ط، د/س، ج1، ص139.

(3)- محمد الطاهر بين عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص266.

(4)- المرجع نفسه، ج7، ص267.

(5)- المرجع نفسه، ج7، ص288.

(6)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص106.

- وقوله تعالى: ﴿ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [الأنعام: 89]، الهاء في قوله: ﴿بِهَا﴾عائدة على ما سبق ذكره، ﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾[1]، فهي إحالة تعيين سياقية داخلية بالعودة إلى ﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾ مجتمعة.

- وقوله تعالى: ﴿ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ﴾[الأنعام: 91]، "المخاطب على هذا الوجه هم اليهود"[2]؛ فالضمير ﴿أَنتُم﴾إحالة إلي معيّن لم يذكر في سياق النص، وهي إشارة إليهم بعينهم، دلّ عليها المقام التداولي.

- قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾[الأنعام: 113]، قوله تعالى: ﴿إِلَيْه﴾ وقوله ﴿وَلِيَرْضَوْه﴾، "الهاء عائدة إلى العداوة، أو زخارف القول أو الغرور، وأوجه ذكروها أفعالا وأقوالا"[3]، وهي إحالة تعيين إلى سابق مذكور في نص السورة.

- قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾[الأنعام:121]، الضمير في قوله ﴿وَإِنَّهُ﴾ يحتمل أن يعود إلى "الأكل لأن الفعل يدل على المصدر، ويحتمل أن يعود إلى ما لم يذكر اسم الله عليه، كأنه جعل ما لم يذكر اسم الله عليه فسقا في نفسه"[4]؛ وهي إحالة إلى معين معروف من سياق القول.

- قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: 128]، الضمير في قوله: ﴿يَحْشُرُهُم﴾ "يعود إلى معلوم لا إلى مذكور وهو الثقلان، وجميع المكلفين الذين عُلِمَ أنَّ الله يبعثهم، فهي إحالة تعيين، والاحتمال الثاني أن يكون عائدا إلى الشياطين الذي تقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص ج7، ص172.

(2)- المرجع نفسه، ج7، ص367.

(3)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص211.

(4)- محمد الرازي، التفسير الكبير و مفاتيح الغيب، ج13، ص178.

زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾[الأنعام: 112]"[1]؛ وهي إحالة تعيين لغوية.

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الأنعام: 137]، الضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾، عائد على "القتل لأنه المصرح به والمحدث عنه، وقيل يعود إلى الجميع إن جَعلت الضمير يجري مجرى الإشارة"[2]، وهي إحالة تعيين لغوية داخلية.

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۖ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾[الأنعام: 152]، ﴿ۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ الضمير في قوله: ﴿بِهِۦ﴾ إشارة إلى ما تقدم في لفظ ﴿وَصَّىٰكُم﴾ وهو ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۖ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾[الأنعام: 152] "[3]، وهي إحالة على نص بكامله متقدم مذكور سابقا؛ فهي إحالة سياقية لغوية إلى نص سابق؛ وبما أن النص ظاهر معيّن فهي إحالة تعيين.

ب- إحالة البناء: ترد هذه الإحالة في نص السورة في العديد من الشواهد نحو:

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾[الأنعام: 71]، ﴿ٱسۡتَهۡوَتۡهُ﴾ إحالة عامة على رجل أو أي فريق أضلته، الشياطين، وهي إحالة بناء لعدم تعيين هذا الذي استهوته الشياطين، وفي قوله تعالى ﴿هُوَ ٱلۡهُدَىٰ﴾ "ضمير فصل جيء به لتأكيد المعنى وحصر الهداية

(1)- المرجع السابق، ج13، ص200.

(2)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص233.

(3)- المرجع نفسه، ج 4، ص252.

فيه"[1]، وأفاد قصر المسند إليه الذي هو الإسلام على الهدى الكامل، الذي اتصل بالألف واللام التي تفيد حصر الجنس، وهو تأكيد للسياق الذي هو رد لدعوة المشركين[2].

- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾﴾[الأنعام:98]، ضمير الخطاب في قوله: ﴿أَنشَأَكُم﴾ الضمير "مراد به البشر كلهم"[3]، فهي إحالة عامة على جميع البشر الذين خلقوا من نفس واحدة من آدم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

6- الضمائر التي أحالت إلى سيدنا إبراهيم: قد أشرنا إلى أنّ السورة تناولت فصلا من قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام فقد كانت هناك ضمائر أحالت عليه، عليه السلام، فالضمائر التي تحيل إلى سيدنا إبراهيم، تمثل إحالة تعيين بعودها إليه، وهو مذكور صراحة في النص نوردها في الشواهد القرآنية التالية :

قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ

(1)- فاضل صالح السّامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ،د.ط، دس، ج1، ص47.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص304.

(3)- المرجع نفسه، ج 7، ص395.

رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾[الأنعام: 83،74]، فمن الألفاظ التي تحمل ضمائر، تعود إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام، في مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي﴾، ﴿أَرَىٰكَ﴾، ﴿لِيَكُونَ﴾، ﴿عَلَيْهِ﴾، ﴿رَءَا﴾، ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾، ﴿يَهْدِنِي﴾، ﴿لَأَكُونَنَّ﴾، ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ﴾، ﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾، ﴿وَلَآ أَخَافُ﴾، ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ﴾، ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وغيرها من الكلمات التي وردت تحمل ضمائر تحيل إلى شخص سيدنا إبراهيم عليه السلام، فهي إحالة سياقية لغوية من حيث العلاقة وإحالة تعيين من حيث النمط، والاسم ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، الذي هو اسم علم خاص، عنصر إشاري يحيل على ذات خارج النص هو ذات سيدنا إبراهيم النبي خليل الرحمن، فهي تحيل إلى معين معروف ومقصود.

- قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأنعام: 84]، الهاء في قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ "قيل تعود إلى نوح عليه السلام لأنه أقرب مذكور، وقيل الضمير عائد إلى سيدنا "إبراهيم عليه السلام" لأنه هو المقصود بالذكر"[1]، فالإحالة بالضمير إن كانت لسيدنا "إبراهيم" عليه السلام أم لسيدنا "نوح "عليه السلام، فهي إحالة داخلية إلى معين مذكور في السياق اللغوي للسورة، فهي إحالة تعيين بالعودة إلى سيدنا نوح عليه السلام أو لسيدنا إبراهيم عليه السلام، والاسم (**نوح**)عليه السلام اسم علم خاص لشخص معين هو سيدنا نوح النبي عليه السلام أبو البشرية الثاني، فهي تمثل عنصر إشاري خارجي.

خلاصة:

إن جملة الوظائف الإحالية التي تؤديها الضمائر بكل أنواعها، بالدرجة الأولى، تحديدُ المرجع والعنصر المحال عليه، وبذلك تحقيق سمة تداولية هي التعيين، مما يؤدي إلى أمن اللبس في إحالتها المحتملة، وهي تربط الكلمات بعضها ببعض داخل محيطها الألسني، سواء بالإحالة على السابق أو اللاحق أو خارج النص.

والضمائر بإحالتها إلى ظاهر أو معين من السياق محاولة لاستشراف اللبس الناجم عن الإضمار؛ فوجب بذلك الإضمار بعد الإظهار لاجتناب التكرار، أو الإظهار بعد الإضمار لأمن اللبس، وبذلك تحقيق سمات تداولية تساهم في عملية التبليغ والتواصل.

(1)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص177.

إنّ مخالفة الضمير ومطابقته للمرجع، كان للاستعمال أو للمقام التداولي الدور في إسناد و إيجاد هذا المرجع؛ فالسياق التداولي له دور كبير في تحديد المسار الإحالي للضمائر، وتفسير مرجعها.

إنّ تتبع حركة الضمائر في سورة الأنعام على كثرة إحالة التعيين و قلة لإحالة البناء، وهذا راجع إلى أن الضمائر لا تفسر إلا بالمشاهدة والتعيين، ولذلك وجب الإظهار بعد الإضمار، هذا الإظهار هو الذي يحدد ويعيين لها مرجعها المحتمل، وهذا ما يعزّز تداولية الإحالة بالضمائر.

المبحث الثالث: الوظائف الإحالية للأسماء الموصولة في سورة الأنعام:

يخلص المتتبع لبنية الأسماء الموصولة، ولا ريب في ذلك، إلى وظائف إحالية متباينة لها، من خلال سياقاتها المختلفة، فهي من العناصر التي تقوم بدور العنصر الإحالي والعنصر الإشاري في نفس الوقت، ولهذه العناصر نماذج تطبيقية في سورة الأنعام، أحاول من خلال هذا المبحث أن أبيّن إحالتها ووظائفها مع صلتها، والأسماء الموصولة التي وردت في السورة هي: الذي، الذين، التي، من، ما، موزعة فيها حسب إحالتها، وباعتبار قائل النص هو الله سبحانه وتعالى ومتلقيه الأول هو الرسول ﷺ لينذر به المشركين ويبشر المؤمنين، فأغلب الأسماء الموصولة توزعت على هذه العناصر الإحالية، وفيما يلي أبين وظائفها الإحالية مع صلاتها، مع بيان ما أدته من دور ووظيفة في بناء النص.

1 – الذي: "يعمل الاسم الموصول **"الذي"** في القرآن الكريم من خلال مستويات إحالية عدة ومتداخلة في آن واحد، إلا أنّه يبقى لكل واحد منها سياقه الخاص به"[1]، وقد أحال هذا الاسم في سورة الأنعام من حيث نمط إحالته، إحالة تعيين (خاصة) وإحالة بناء (عامة)، وهذا ما يحقق وظائف إحالية مختلفة تعزز مبدأ الاتساق والانسجام، وترابط النص مع مقامه، وتفاعل المتلقي مع النص وبنيته، ويمكن أن نبرز جوانب ذلك في:

أ– إحالة التعيين: ترد هذه الإحالة من خلال عدد من الشواهد نوردها كما يلي:

"أحال هذا الاسم الموصول على لفظ الجلالة (11) مرة كلها ترجع إلى الله سبحانه وتعالى"[2] فهي تمثل إحالة تعيين بالعودة إلى لفظ الجلالة المذكور صراحة في أول السورة من قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١﴾[الأنعام: 1]؛ فقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[الأنعام:1]؛ الاسم الموصول ﴿ٱلَّذِي﴾ وباعتبار صلته التي تحيل وتفيد "بكون المسمى الذي هو **"الله"**، موصوفا بهذه الصفة التي في حيز جملة الصلة"[3]، فكانت البنية الإحالية لهذا الاسم كما يلي: الاسم الموصول+ فعل+ضمير مستتر

(1)– أشرف عبد البديع عبد الكريم، الوظائف الإحالية لجملة الصلة، ص 58.

(2)– صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص179.

(3)– محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج12،ص157.

يعود إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا الضمير الذي ربط الموصول بصلته جعل صلة الموصول تؤدي وظيفية إحالية مفادها "اختصار استحضار عظمة وقدرة الله سبحانه وتعالى"[1].

- وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلذى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ۝٢﴾[الأنعام: 2]، فقوله :﴿هُوَ ٱلذِى﴾، كذلك يحيل على الله سبحانه وتعالى إحالة تعيين، وقد اتصل هذا الموصول بالضمير "هو" في عدة مواضع من السورة هي: ﴿وَهُوَ ٱلذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ﴾[الأنعام: 60]، وقال: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ۝٧٢﴾[الأنعام: 72].وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ﴾[الأنعام: 73]، ﴿وَهُوَ ٱلذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[الأنعام: 97]،وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾[الأنعام: 99]، ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلاً ۚ﴾[الأنعام: 114]، ﴿۞ وَهُوَ ٱلذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ﴾[الأنعام: 141]، ﴿وَهُوَ ٱلذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ﴾[الأنعام: 165]، ونجمل الإحالة بالاسم الموصول إلى لفظ الجلالة الله في الشكل رقم 10:

﴿ٱلَّذِى﴾ ← لفظ الجلالة (الله) : إحالة تعيين

شكل رقم: 10

وقد أحال هذا الاسم إحالة تعيين على ذوات أخرى معيّنة عرفت من سياق القول أو من مقامه نذكر من أمثلتها في نص السورة ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[الأنعام: 92]: ﴿ٱلَّذِى﴾، إحالة إلى معيّن مقصود، وهو "ما تقدم من كتب الأنبياء وأخصها

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص126.

التوراة والإنجيل والزبور، لأنها آخر ما تداولها الناس من الكتب المنزلة على الأنبياء"[1]؛ فتكون بذلك إحالة تعيين خاصة.

- قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ ﴾[الأنعام: 128]: الأجل هنا الذي في صلة الموصول "أجل معيّن ووقت محدود"[2]، فتكون الصلة هنا صلة خاصة مما يجعل الإحالة بالاسم الموصول "الذي" إحالة تعيين خاصة.

ب- إحالة بناء: وردت هذه الإحالة في عدد من الشواهد تحيل احالة عامة على ذوات وأشياء وبكونها غير صادقة على معيّن معروف، ونورد من هذه الشواهد ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ ﴾[الأنعام: 33]: إحالة على أقوالهم الدالة على عدم تصديقهم الرسول ﷺ، وجيء بالاسم الموصول وصلة تنزيها للرسول ﷺ عن ذكر هذا اللفظ الشنيع في جانبه تلطفا معه"[3]؛ وهي إحالة "عامة على جميع أقوالهم التي تتضمن الرد على النبي ﷺ "[4].

- قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ ﴾[الأنعام: 71]: الاسم الموصول هنا مع صلته "صادق على غير معيّن فهو بمنزلة المعرف بلام الجنس"[5]، فهي إحالة عامة على كل ذات استهوتها الشياطين.

- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾[الأنعام: 154]: هي إحالة عامة بالاسم الموصول وصلته "على مَن أحسن القيام به كائنا من كان، ويؤكد هذا العموم قراءة من قرأ (على الذين أحسنوا)"[6].

---

(1)- المرجع السابق، ج7، ص370.

(2)- محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج 13، ص202.

(3)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص198.

(4)-عبد الحق أبي محمد بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم د/ط ، د/س ، ص 616 .

(5)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص303.

(6)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص306.

ونجمل الإحالة بالاسم الموصول (الذي) في الشكل رقم 11:

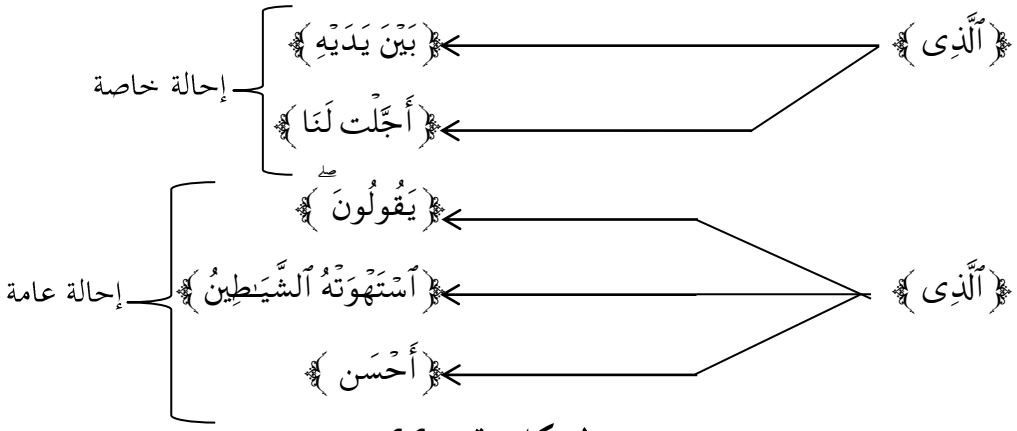

الشكل رقم :11

خلاصة :

إنّ الإحالة التي شكّلها الاسم الموصول "الذي" في هذه الآيات سواء كانت إحالة تعيين أو إحالة بناء، والاقتران بالضمير "هو" أدى وظيفةَ "تعريف المسند والمسند إليه معا، فتفيد جملة الصلة القصر في ركني الإسناد وفي متعلقها"[1]؛ فأسلوب القصر هذا جعل ما في حيّز الصلة مع موصولها يحيل إحالة خاصة على الله سبحانه وتعالى وأنه هو المتفرد بصنع وخلق هذه الأشياء. وفي هذه الحالة تأتي الإحالة بضمير الفصل وضمير الوصل لربط السياقات بعضها ببعض "كنتيجة حتمية مفادها أن النص القرآني مرتبط بعضه ببعض، ومن هنا تتحقق مقولة أن النص القرآني نص واحد"[2].

ونؤكّد أنّ هذه الأمثلة التي احتوت على الاسم الموصول (الذي) التي تحيل على ذات "الله" المقدسة سبحانه وتعالى؛ هي إحالة تعيين خاصة لله سبحانه وتعالى.

2- الذين: "المتتبع للوظائف الإحالية للاسم الموصول "الذين" في القرآن الكريم يخلص إلى وظائف متباينة من خلال ورودها في سياقات متباينة"[3]، و في سورة الأنعام أحال هذا الاسم الموصول على أشخاص وذوات حددهم الصفة المنتظمة في جملة الصلة، فقد وردت موزعة على عدة مستويات؛ وجملة الصلة هي التي تحدد نوع الإحالة إلى معيّن مخصوص أو إلى عام غير مقصود. فكانت الإحالة به إحالة تعيين خاصة أو إحالة بناء عامة أو تحتمل الاثنين معا؛ فقد أحال

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، ج 7، ص129.

(2)- أشرف عبد البديع عبد الكريم؛ الوظائف الإحالية لجملة الصلة في القرآن الكريم، ص ص 42، 43.

(3)- المرجع نفسه، ص 26.

هذا الاسم الموصول مع صلته في أغلب مرجعيتها على شخص المشركين وقليل منها ما يحيل على شخص المؤمنين [1]؛ وفيما يلي نبيّن نوع الإحالة حسب مرجعها ونوعها ونمطها:

أ-إحالة تعيين خاصة: ترد هذه الإحالة في عدد من الشواهد نحو:

- قوله تعالى: ﴿ ٱلذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾[الأنعام: 12]: "الذين" في موضع نصب على البدل من الضمير ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ﴾؛ أي "ليجمعنّ هؤلاء المشركين الذين خسروا أنفسهم"[2]؛ فتكون بذلك إحالة تعيين خاصة إلى المشركين.

- قوله تعالى: ﴿ ٱلذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ﴾[الأنعام: 31]: إحالة إلى ما سبق ذكره "الذين حكيت أحوالهم"[3]،في نص السورة؛ فهي إحالة تعيين قبلية مذكورة في نص السورة في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [4].

- قوله تعالى: ﴿ لِلذِينَ يَتَّقُونَ ﴾[الأنعام: 32]: "المراد بهم المؤمنون التابعون لأمر الله"[5]، فهي إحالة تعيين خاصة.

- قوله تعالى: ﴿ٱلذِينَ يَسۡمَعُونَ ﴾[الأنعام: 36]: إحالة خاصة بكون السمع هنا مقصود به "سمع خاص وهو سمع الاعتبار"[6].

- قوله تعالى: ﴿ وَٱلذِينَ كَذَّبُواْ﴾[الأنعام: 39]: هم المشركون الذين مضى الكلام عليهم وعلى أحوالهم عموما وخصوصا[7]؛ فهي إحالة تعيين إلى سابق في النص.

- وقوله تعالى: ﴿ٱلذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ ﴾[الأنعام: 52]: الاسم الموصول مع صلته إحالة تعيين مقامية إلى أشخاص بعينهم هم: ابن مسعود، وصهيب، وعمّار، والمقداد،

---

(1)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق، ج 1، ص198.

(2)- محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج12، ص176.

(3)-أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، ج2، ص193.

(4)- ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص189.

(5)- المرجع نفسه، ج 7، ص195.

(6)- المرجع نفسه، ج 7، ص 207.

(7)- المرجع نفسه، ج 7، ص218.

وبلال رضي الله عنهم.[1]

- قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾[الأنعام: 68]: "المقصود فريق خاص من القوم الذين كذبوا بالقرآن؛ دلّ عليه العدول عن الضمير إلى الاسم الموصول، و لم يقل: "إذا رأيتهم أعرض عنهم" فهي إحالة خاصة إلى قسم من القوم خاضوا في آيات الله"[2].

- قوله تعالى: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا﴾[الأنعام: 70]، "هم فريق عرفوا بهذه الصفة واختصت بهم فهم أعم من ﴿ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ﴾[3]، فتكون إحالة تعيين خاصة مطلقة.

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ ﴾[الأنعام: 140]: المقصود بالاسم الموصول وما في حيّز صلته هم :ربيعة ومضر، وأضرابهم من العرب، الذين كانوا يئدون البنات مخافة الفقر والسّبي[4]، فتكون إحالة تعيين خاصة تَبيّن ذلك من صلة الموصول.

ب- إحالة بناء عامة: يرد هذا النمط من الإحالة في عدد من آيات السورة نوضحها في الأمثلة التالية:

- قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[الأنعام: 1]: إحالة إلى "كل من كفر بإثبات ملة لغير الله تعالى"[5] فهي إحالة عامة تشمل أي ذات أو أي شخص كفر بالله سبحانه وتعالى.

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٢٥﴾[الأنعام: 125]، الموصول يعم كل من يُعرض عن الإيمان فيشمل المشركين وغيرهم، و كل من يُدعى إلى الاسلام فيُعرض عنه؛ مثل اليهود والمنافقين[6]؛ فتكون إحالة عامة.

ج- إحالة تحتمل الخصوص وتحتمل العموم: قد أحال هذا الاسم الموصول احالة عامة تحتمل البناء واحالة تعيين تحتمل الخصوص وذلك حسب الصفة المنتظمة في صلته ولتوضيح ذلك نورد الآيات التالية:

---

(1)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص138.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص288.

(3)- المرجع نفسه، ج 7، ص296.

(4)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص 292.

(5)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، ج 7، ص128.

(6)- المرجع نفسه، ج 8، ص61.

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾[الأنعام: 159]، يحتمل أن تكون سائر الملل، وتحتمل أن تكون إلى اليهود والنصارى"[1]، فتكون في الحالة الأولى إحالة عامة، وفي الثانية إحالة خاصة.

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[الأنعام: 20]: المراد بالموصول، اليهود والنصارى[2]. باعتبارهم أصحاب كُتُبٍ منزلة على رسلهم؛ فهي بذلك تمثل إحالة تعيين خاصة إليهم. وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[الأنعام: 144]: إحالة إلى الفريقين من اليهود والنصارى، وصلة الموصول هنا ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ أدت وظيفة إحالية تبيّن "ما بين القرآن من المجانسة المقتضية للاشتراك في الحقبة والنزول من عنده تعالى"[3]، والإحالة هنا إن كانت لعلماء الفريقين من اليهود والنصارى تكون إحالة خاصة، وإن كانت على جميع أفراد اليهود والنصارى، الذين آتاهم الله الكتاب، التوراة والإنجيل، تكون إحالة عامة على جميع أفرادهم.

- قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾[الأنعام: 51]: يحتمل الاسم الموصول هنا مع صلته أن يكون للكافرين الذين تقدم ذكرهم لأن الرسول ﷺ كان يخوفهم بعذاب الآخرة وكان بعضهم يتأثر من ذلك التخويف، ويحتمل أن يكون المراد منه المؤمنون لأنهم هم الذين يقرون بصحة الحشر، ويحتمل أن يتناول كل عاقل يخاف الحشر[4]؛ ففي الحالة الأولى والثانية تكون الإحالة إحالة خاصة إلى أشخاص بعينهم، وفي الحالة الثالثة تكون إحالة عامة تشمل كل ذات أو كل فرد يخاف الحشر.

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[الأنعام: 54]: "هو على إطلاقه في كل منْ هذه صفته، وقد يكون المقصود، أهل الصفة الذين سأل المشركون الرسول ﷺ طردهم وإبعادهم"[5]، فتكون في الحالة الأولى إحالة عامة وفي الحالة الثانية إحالة خاصة.

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ﴾[الأنعام: 56]: الاسم الموصول إحالة على الأصنام؛ فتكون إحالة خارجية، "وجيء بالاسم الموصول للعاقل لأن المشركين عاملوهم معاملة العقلاء،

---

(1)- ينظر: محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج 14، ص09.

(2)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص183.

(3)- المرجع نفسه، ج 2، ص 273.

(4)- ينظر: محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج12، ص 244.

(5)- المرجع نفسه، ج13، ص3.

فتكون بذلك إحالة تعيين خاصة، وقد تكون إحالة عامة على "أيِّ كائن من كان"[1] يُعبد من دون الله.

ويمكن إجمال الإحالة بالاسم الموصول "الذين" في الشكل رقم 12:

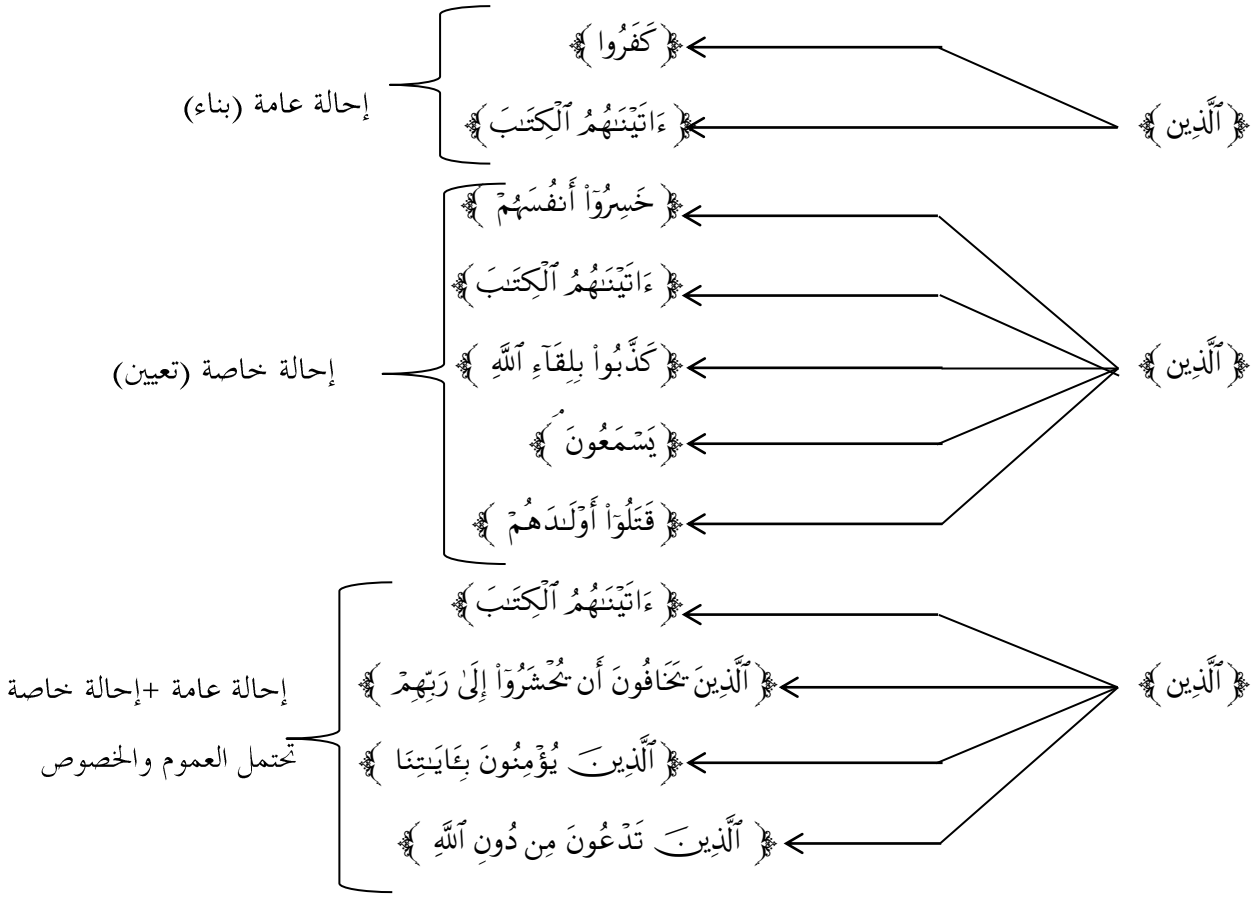

شكل رقم:12

3 – "التي": "تعد "التي" من الأسماء الموصولة الأقل ورودا في النص القرآني مقارنة بالذي ولذين إذ ورد لها 56 نمطا في القرآن الكريم"[2]، ورد هذا الاسم الموصول مرة واحدة في نص سورة الانعام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[الأنعام: 152]، يمثل الاسم الموصول (التي) إحالة إلى غير مذكور في النص "عرفت من سياق القول، أي؛ بالخصلة أو الحالة التي هي أحسن"[3]، وهي إحالة تعيين مقامية.

(1)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص219.

(2) -أشرف عبد البديع عبد الكريم، الوظائف الإحالية لجملة الصلة في القرآن الكريم، مجلة علوم، مج8، عدد4 ص84.

(3)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير،ج 8، ص163.

4 – "مَنْ": أحال هذا الاسم الموصول في نص السورة على ذوات معينة وأخرى مجهولة مما جعله يحيل إحالات مختلفة في نمطها وعلاقتها نوردها كما يلي:

أ– إحالة تعيين خاصة: أحال الاسم الموصول "من" في نص السورة إحالة تعيين نمثل لها بالشواهد التالية:

– قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[الأنعام: 25]: أي بعض المشركين من يستمع إليك باعتبار "مِن" للتبعيض[1]، فهي إحالة خاصة على بعض المشركين، وهم: "أبو سفيان، والوليد بن المغيرة، والنضر بن الحارث وعقبة وعتبة وشيبة بنا ربيعة، وأميّة، وأُبيّ بن خلف، والحرث بن عامر، وأبو جهل"[2].

ب– إحالة بناء عامة: أحال هذا الاسم أيضا إحالة بناء عامة نحو قوله تعالى:

– ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٤﴾[الأنعام: 14]: "الاسم الموصول عائد إلى كل من أسْلَمَ مِنَ أمة الرسول ﷺ"[3] فالرسول أول هؤلاء؛ والاسم بكون ما في حيز صلته يمثل إحالة على كل من دخل الاسلام ودان به، فهي إحالة عامة على جميع الأفراد المسلمين.

– قال تعالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾[الأنعام: 16]: أي "أيّ شخص يصرف عنه العذاب فقد رحمه الرحمة العظمى"[4]، "فمن يصرف عنه العذاب فرد من أفراد العموم الذين ثبت لهم الحكم"[5]، فالاسم الموصول "مَنْ" مع ما في صلته أفاد العموم في من ثبت له الصرف عن العذاب؛ فتكون إحالة عامة.

– قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنْۢ بَلَغَ﴾[الأنعام: 19]: " مَنْ " مع صلتها تشمل كل من بلغه القرآن في جميع العصور[6]، فتكون لشمولها تحيل إحالة عامة لغير معيّن.

---

(1)– المرجع السابق ، ج 7، ص178.

(2)– محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج 12، ص196.

(3)– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص296.

(4)– أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص91.

(5)– الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، ج7، ص162.

(6)– المرجع نفسه ، ج 7، ص168.

- قوله تعالى: ﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ﴾[الأنعام: 83]، الاسم الموصول "يشمل أفرادا كثيرين متفاوتين في الرفعة "[1]؛ فهي بذلك إحالة عامة.

- قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ﴾[الأنعام: 93]: "اسم موصول مراد به الجنس، أي كل من افترى وليس المراد فردا معيّنا، وعلى عمومها تشمل كل من صدر منه هذا القول"[2]، فهي إحالة عامة.

ت- إحالة تحتمل العموم وتحتمل الخصوص: أحال أيضا الاسم الموصول **"مَنْ"** إحالة تحتمل العموم وتحتمل أيضا الخصوص نحو قوله تعالى:

- قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾[الأنعام: 116]: من اسم موصول يحيل على "سكان الأرض جميعا"[3]؛ فهي بهذا تكون إحالة عامة، أما إذا كان المراد بها "من سكن مكة المكرمة؛ أي الأرض المعهودة للرسول ﷺ "[4] فتكون إحالة خاصة.

- قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾[الأنعام: 122]: في الآية عموم وخصوص في الاسم الموصول فحسب روايات سبب النزول أنّها نزلت في "حمزة عم الرسول ﷺ وأبي جهل، وأنّها أيضا نزلت في عمّار بن ياسر، وأبي جهل، وعمر بن الخطاب، وأبي جهل"[5]، فيكون بذلك محال إليه بعينه، فهي إحالة إحالة تعيين خاصة، وقد يكون فيها "عموم على المؤمنين والكافرين فيكون المعنى حاصلا في الكل"[6]، فتكون إحالة عامة. ويمكن إجمال الإحالة بالاسم الموصول "مَنْ" في الشكل رقم 13:

:13

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص336.

(2)- المرجع نفسه، ج 7، ص376.

(3)- المرجع نفسه، ج 8، ص24.

(4)- المرجع نفسه، ج8، ص24.

(5)- محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج13، ص182.

(6)- المرجع السابق، ج 13، ص182.

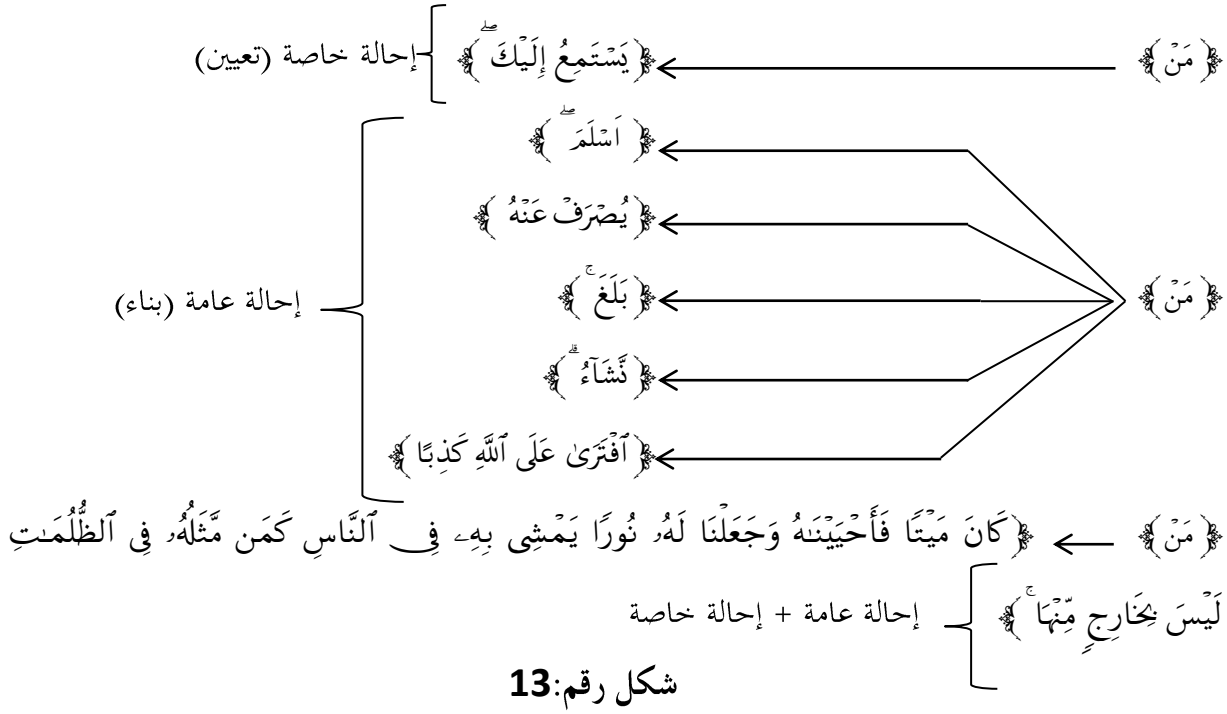

شكل رقم:13

5 – "ما" الموصولة: أحال هذا الاسم الموصول من خلال مستويات عدة ومواضع كثيرة وقد أحالت في سورة الانعام إحالة عامة وأخرى إحالة بناء، نبين ذلك من خلال الشواهد التالية:

أ– إحالة التعيين خاصة: ترد هذه الاحالة من خلال شواهد عدة نحو:

– قال تعالى: ﴿مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[الأنعام: 119]: إحالة بعدية على "قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٤٥﴾[الأنعام: 145]"(1).

– قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾[الأنعام: 119]: "إذا اعتددنا بالسياق والقصدِ كان الاسم الموصول يحيل على شيء معيّن لم يذكر اسم الله عليه، فكان الحكم قاصرا على ذلك المعيّن، وإذا جعلنا هذا المقصد بسبب النزول واعتددنا بالموصول صادقا على كل ما لم يذكر اسم الله عليه كانت الآية من العام الوارد على سبب الخاص"(2)؛ فتكون احالة خاصة مطلقة.

(1)– ينظر: أبي السعود، ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز، ج 2، ص276.

(2)– محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص39.

ب– إحالة بناء عامة: ترد هذه الإحالة في السورة في شواهد نحو:

– قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ۝﴾[الأنعام: 03]: الاسم الموصولُ ﴿ مَا ﴾ هنا أحال على "جميع الاعتقادات والأعمال من خير وشر"(1)، فهي إحالة عامة، "وجملة الصلة "تكسبون" أدت وظيفة بيان أنّ علم الله يشمل الجزئيات والكليات معا"(2).

– قال تعالى: ﴿مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾[الأنعام: 6]: ﴿ مَا ﴾ "موصولة معناها التمكين"(3)، والمراد بها أنه سبحانه وتعالى لم يعط أهل مكة مثل ما أعطى عادا وثمودَ وغيرها من البسيطة في الأجسام والنعمة والاستظهار في أسباب الدنيا(4)، فهي إحالة بناء عامة، لعموم جملة الصلة.

– قال تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ﴾[الأنعام: 12]: ﴿ مَا ﴾ "تشمل العقلاء وغيرهم من الكائنات خلقا وملكا وتصرفا"(5)؛ فهي إحالة على كل شيء في السموات والأرض.

– قال تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ﴾[الأنعام: 13]: "المقصود من الآية عموم كل شيء"(6)؛ وهي بذلك تكون إحالة على كل ذات، أو كل شيء ساكن ومتحرك.

– قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا﴾[الأنعام: 31]: ﴿مَا﴾ موصولة تحيل على "الأعمال الصالحة وهو شأن كل ما ينفعهم"(7)؛ فهي بذلك إحالة عامة.

– قال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الاَرْضِ﴾[الأنعام:38]: ﴿مَا﴾ اسم موصول "يفيد العموم ليشمل جميع الدواب، وزيادة حرف الجر ﴿مِن﴾ أفاد الاستغراق والشمول"(8) فهي إحالة عامة على جميع دواب الأرض.

– قال تعالى: ﴿ وَيَسۡتَخۡلِفۡ مِنۢ بَعۡدِكُم مَّا يَشَآءُ﴾[الأنعام: 133]: ﴿مَا﴾ اسم موصول "عام يشمل

---

(1)– المرجع السابق، ج7، ص133.

(2)– أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص77 .

(3)–محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير ، ج8، ص138.

(4)– محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج 12، ص168.

(5)– أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص177.

(6)– ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص 606.

(7)– محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص191.

(8)– أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص203.

ما يشاء من مؤمنين أو كافرين"[1]، وهي غير مقصورة على جنس دون جنس"[2]، فتكون إحالة بناء عامة. ونجمل الإحالة بالاسم الموصول "ما" في الشكل رقم 14 :

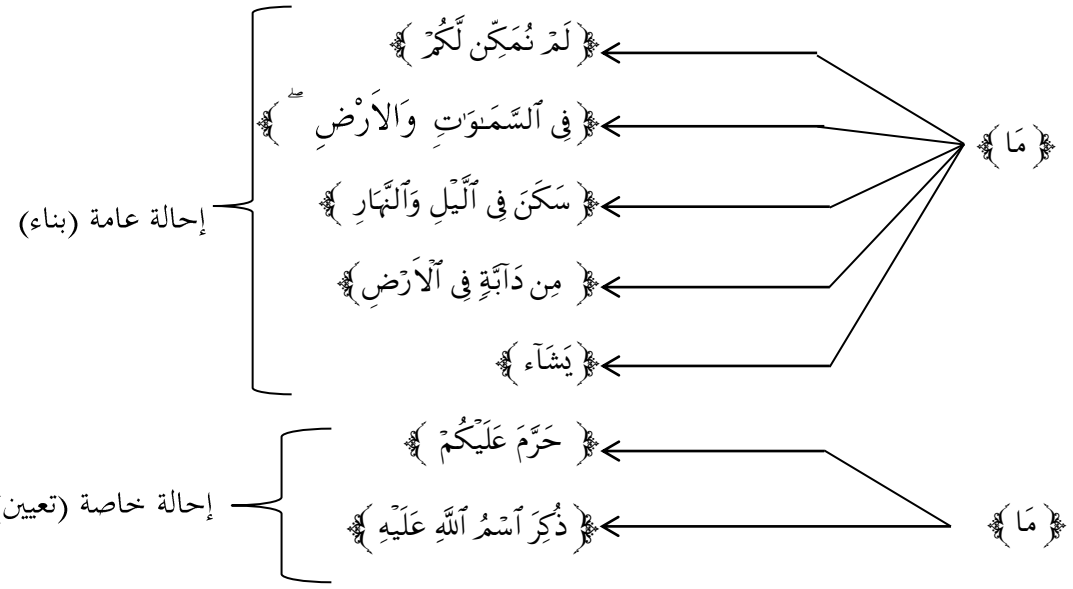

شكل رقم:14

خلاصة :

مما سبق نلاحظ: أن الأسماء الموصولة مع صلتها أدت وظائف إحالية هي:

- ربط النص بالمقام الخارجي إذ أغلب إحالاته مع صلته تحيل على غير مذكور في النص.
- الموصول هو العنصر الوحيد الذي يؤدي وظيفتي:

أ- العنصر الإحالي؛ إذ يحيل على ذوات خارج النص يحددها ما في حيّز جملة الصلة .

ب- العنصر الإشاري بعدّه العائد الذي يعود إليه الضمير الذي يربطه بجملة الصلة.

والمعتبر في الاسم الموصول وصلته في تحديد المسار الإحالي هو المقام التداولي، الذي يمكنه من إسناد المراجع ورفع اللبس، وتأدية الوظيفة التداولية لإحالته المحتملة، وجملة الصلة باعتبارها صفة مكملة له ومزيلة لإبهامه ورفع اللبس عنه؛ فهي بمثابة جملة تقييدية (قيد للحد)؛ تقلص جملة الذوات التي يحيل عليها.

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص87.

(2)- محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج 13، ص212.

والضمير المتضمن في جملة الصلة يعود إلى الاسم الموصول ويرتبط به؛ مما يحقق تماسك النص بين أجزائه، وربطه لفضاء النص من أوله إلى آخره وربطه كذلك بمقامه، ونؤكد أنّ الوظيفة العامة للموصول هي وظيفة تداولية؛ هي ربط النص بمقامه (السياق التداولي).

المبحث الرابع: الوظائف الإحالية لأسماء الإشارة:

سبق أن أشرنا أنّ أسماء الإشارة من عناصر الإحالة التي تشير إلى ما بحضرة المتكلم أو المخاطب حضورا حسيا أو حضورا ذهنيا، والإشارة المتضمنة فيها تجري مجري الإيماء إلى المقصود المعين بجارحة أو ما يقوم مقامها، وهي بذلك تكون حاملة للوظائف التي لا تفسر إلاّ في إطار التّداول والاستعمال، و ورودت أسماء الإشارة في سورة الأنعام موزعة على عدة مستويات، قامت في أغلب الأحيان بما تقوم به الضمائر الشخصية. وأسماء الإشارة المذكورة في السورة هي: هذا، هذه، ذلك، تلك، هؤلاء، أولئك، موزعة في السورة حسب إحالتها، وفي ما يلي نبين الوظائف الإحالية لهذه الأسماء مع بيان ما أدته من دور في بناء النص.

1- اسم الإشارة "هذا": أدى هذا الاسم في نص السورة وظائف متعددة فقد ورد حدا محيلا ورد مقيدا للحد فأما في إحالته فكانت كلها إحالة تعيين إلى مقصود إما من سياق القول الداخلي أو من مقامه وفي الشواهد التالية نبين نوع إحالته:

أ-اسم الإشارة "هذا" حدا محيلا: أحال هذا الاسم في حالته هذه إحالة تعيين لغوية وإحالة تعيين مقامية:

1- إحالة تعيين لغوية: ترد هذه الإحالة في عدد من الشواهد نحو:

- قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ۗ﴾[الأنعام: 126]، "إشارة إلى حاضر في الذهن وهو دين الإسلام، ويجوز أن تكون الإشارة إلى القرآن الحاضر في الحس لأنه مسموع"[1]، يقول "ابن عباس" "هو إشارة إلى القرآن والشرع الذي جاء به الرسول ﷺ،[فيكون على هذا إحالة إلى معيّن مقصود فهي إحالة تعيين]، وقد يكون إلى الآيات المتقدمة في هذه السورة وفي غيرها من سبل الهدى وسبل الضلال"[2]، فهي إحالة إلى سابق معيّن في النص.

- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الأنعام: 144] ، في قول تعالى: ﴿إِذْ

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص62.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ج8، ص73.

وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ﴾ "إشارة إلى التحريم المأخوذ من قوله تعالى: ﴿ حَرَّمَ ﴾"[1]، وهي إحالة تعيين استدلالية.

- قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ ﴾[الأنعام: 150]، "إشارة إلى معلوم من السياق وهو ما كان الكلام عليه من أول الجدال من قوله تعالى: ﴿ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ ﴾"[2]، وهي إحالة تعيين سياقية.

2- إحالة التعيين المقامية:

- قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ ﴾[الأنعام: 7]، قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ ﴾ مشيرين إلى الكتاب بكونه سحرا – في اعتقادهم- "تعنتا وعنادا للحق، [وهي إحالة إلى محسوس معين ملموس]، واللمس لا يكون إلاّ بالأيدي زيادة للتعيين"[3]، فاسم الإشارة (**هَذَا**) يحيل إلى معين محسوس هو الكتاب بعد معاينته. فهي إحالة تعيين مقامية.

قوله: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾[الأنعام: 25]، "إشارة إلى القرآن الكريم"[4]؛ وهي إحالة إلى معين.

- قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾[الأنعام: 30]، قوله: ﴿ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ﴾: "إشارة إلى البعث الذي عاينوه"[5]، وهي إحالة إلى معيّن مقصود، هو البعث يوم القيامة؛ فهي إحالة مقامية.

- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾[الأنعام: 78]، قوله: ﴿ هَٰذَا رَبِّى ۖ ﴾: تكررت ثلاث مرات، وهي إشارة إلى الكوكب الذي رآه. (كَوْكَبًا ۖ)، (ٱلْقَمَرَ)، (ٱلشَّمْسَ)، وهي إحالة تعيين، قصد تمييز الكوكب من بين

---

(1)- المرجع السابق، ج 8، ص134.

(2)- المرجع نفسه، ج8، ص154.

(3)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص173.

(4)- وهبة الزحيلي، التفسير المنير، ج 7، ص174. وينظر كذلك: عبد الرحمن الثعالبي، جواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: عمار الطالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د/ط 1985، ج1، ص612.

(5)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص188.

الكواكب، لكن إجراء نظيريه في قوله حين رأى القمر وحين رأى الشمس: ﴿هَـٰذَا رَبِّى ۖ﴾، ﴿هَـٰذَا رَبِّى ۖ﴾ يعيّن أن يكون القصد الأصلي منه هو الكناية بالإشارة عن كون المشار إليه أمرا مطلوبا مبحوثا عنه فإذا عثر عليه أشير إليه[1].

- قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَـٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَـٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ﴾[الأنعام: 136]: "الإشارتان هما إلى النصيب المعيّن لله، والنصيب للشركاء؛ وأسماء الإشارة هنا كل واحد منهما يشير إلى أحد النصيبين على الإجمال"[2]، وكلّ واحد منهما يحيل على معين مقصود.

- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ﴾[الأنعام: 153]، "إشارة إلى الإسلام وهو إحالة إلى حاضر في أذهان المخاطبين، وجاء باسم الإشارة لتعيين ذات بطريق المشاهدة مع الإشارة"[3]، وهي إحالة إلى معيّن مقصود عرف من مقام القول.

- قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾[الأنعام: 155]، "هي إشارة إلى القرآن"[4]، وهي إحالة إلى معيّن معروف من مقام القول.

ب- اسم الإشارة "هذا" مقيدا للحد:

- قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[الأنعام: 19]، قوله: ﴿هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ إشارة إلى ما هو في "ذهن المتكلم والسامع، والمقصود هنا بالإشارة ما دلّ عليه عطف البيان بعد اسم الإشارة، واقتصر على جعل علة نزول القرآن للنذارة دون البشارة؛ لأنّ المخاطبين في حال مكابرتهم التي هي مقام الكلام لا يناسبهم

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص320.

(2)- المرجع نفسه، ج8، ص95.

(3)- المرجع نفسه، ج8، ص 172.

(4)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص256.

إلا الإنذار"[1]، "يرونه ناطقا بحجج وبينات"[2]، واسم الإشارة هنا ليس حدا محيلا وإنّما هو مقيد للحد الذي بعده ﴿ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ مما يزيده أكثر تعيينا وقصدا.

- قوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿١٣٠﴾﴾[الأنعام: 130]، الإحالة هنا إحالة إلى يوم القيامة، فهي إحالة إلى معين، "وجاء الوصف باسم الإشارة لتهويل أمر ذلك بما يشاهد فيه"[3]، واسم الاشارة هنا بدل من "يومكم"[4]،فيكون اسم الإشارة هنا مقيدا للحد "يوم".

من خلال عرض هذه الآيات نلاحظ أن الوظائف التداولية لاسم الإشارة ﴿هَٰذَا﴾ هي ربط كلمات الآية الواحدة و ربط آيات السورة؛ "فهي تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به الضمائر الشخصية غير أنها هنا لا تتعدى الآية الواحدة في الغالب"[5]، وارتباطها بالتعيين جعلها لا تفسر إلا في مقام القول الذي وردت فيه؛ ما أضفى عليها الوظيفة التداولية فجعلها غير مستقلة في ذاتها محتاجة لما يفسرها من مقام ورودها.

2- "هذه": أحال هذا الاسم إحالة تعيين إلى مقصود إما من سياق القول الداخلي أو من مقامه وفي الشواهد التالية نبين نوع إحالته:

أ- إحالة تعيين داخلية: ترد هذه الإحالة في الشواهد التالية نحو قوله تعالى:

- قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾﴾[الأنعام: 63] تمثل إحالة إلى معين متقدم وهي ظلمات البرّ والبحر، وهي إحالة تعيين لغوية داخلية.

---

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص168.

(2)- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإيجي الشيرازي الشافعي، جامع البيان في تفسير القرآن، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2004م، 1424هـ، ج1، ص525.

(3)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص78.

(4)-محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: هاشم علي بن محمد مهدي، دار طوق النّجاة،ط1،1421ه - 2001 م، ج9، ص 73.

(5)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص196.

ب- إحالة تعيين مقامية: ترد هذه الإحالة في نحو قوله تعالى:

- قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَـٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعۡمِهِمۡ وَأَنۡعَٰمٌ حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا وَأَنۡعَٰمٞ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ سَيَجۡزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ١٣٨﴾[الأنعام: 138]، ﴿هَـٰذِهِۦٓ﴾إشارة إلى حاضر في ذهن المتكلمين عند صدور ذلك القول"[1]، وهي إحالة إلى ما جعل لآلهتهم.[2] فهي إحالة إلى معيّن مقصود من المقام.

- قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ وَإِن يَكُن مَّيۡتَةٗ فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ١٣٩﴾[الأنعام: 139]، ﴿هَـٰذِهِ﴾ إشارة إلى أنعام معروفة بينهم بصفاتها، فهي إحالة إلى معيّن مقصود (من الأنعام) فهي إحالة خارجية.

2- **"تلك"**: ورد هذا الاسم في نص السورة مرة واحدة، يمثل إحالة تعيين لغوية سابقة نبينه في قوله تعالى :﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ٨٣﴾[الأنعام: 83]، وهو "إشارة إلى غير محسوس"[3]، وهي إحالة إلى سابق في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَـٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ إلى قوله تعالى: ﴿مُهۡتَدُونَ﴾[4]، وهي إحالة إلى نص كامل سابق، والمحال عليه غير محسوس هي الحجة التي حاجّ بها سيدنا إبراهيم، عليه السلام، قومه، "وفيه من الإشارة بـــ "تلك" إلى معنى البعد لتفخيم شأن المشار إليه والإشعار بعلو طبقته وسمو منزلته في الفضل"[5].

4- "ذلك": أحال هذا الاسم في نص السورة إحالة تعيين كلها لغوية داخلية نبينها من خلال:

- قوله تعالى: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ ١٦﴾[الأنعام: 16]، ﴿ذَٰلِكَ﴾ "إشارة إلى الصرف المأخوذ من قوله: ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ﴾، أو إلى مذكور"[6] في النص، فهي إحالة

---

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، ج 8، ص105.

(2)- البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 521/1. وينظر كذلك الشيرازي، جامع البيان في تفسير القرآن، ج 1، ص583.

(3)- محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير و التنوير، ج7، ص334.

(4)- الشيرازي، جامع البيان في تفسير القرآن، ج 1، ص553.

(5)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج2، ص241.

(6)- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص162.

إحالة تعيين سياقية، والإحالة باسم الإشارة ﴿ذَٰلِك﴾ أدّت وظيفة تداولية مفادها "الإيذان بعلو درجته وبعد مكانته في الفضل"(1).

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾[الأنعام: 53]، إحالة فيها "إيماء إلى أن ترك المشركين للإيمان لم يكن إلا عنادا وجحودا ناشئا عن الاستعلاء و الاستكبار، لا عن حجة وبرهان"(2)، وفيها إشارة إلى "ما ذكر من طلبهم وهو طرد الضعفة"(3)، وهي إحالة إلى سابق مذكور في النص على سبيل إحالة التعيين السياقية.

- وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾[الأنعام: 55]، إحالة "إلى التفصيل الواقع في هذه السورة"(4)، وقال "ابن عطية" "إشارة إلى ما تقدم من النهي عن طرد المؤمنين"(5) وهي إشارة إلى معين سابق في النص.

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾[الأنعام: 75]، "إشارة إلى الإيراء المأخوذ من قوله: ﴿نُرِي إِبْرَٰهِيمَ﴾، وهي إحالة إلى "حجة مستنبطة من دلالة أحوال الموجودات على وجود صانعها"(6)، وفي هذه الإحالة أيضا من "البعد بالإيذان بعلو درجة المشار إليه، وبعد منزلته في الفضل وكمال تميزه بذلك، وانتظامه بسببه في سلك الأمور المشاهدة"(7).

- قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَۖ كُلًّا هَدَيْنَاۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾﴾[الأنعام: 84]، "كذلك عائدة إلى الوهب الذي وهبناه لإبراهيم والهدى الذي هديناه ذريته ، نجزي المحسنين مثله، ويجوز أن

(1)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج2، ص181.
(2)- وهبة الزحيلي، التفسير المنير، ج7، ص226.
(3)- ابن عطية، المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب العزيز، ص 624.
(4)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص144.
(5)- ابن عطية، المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب العزيز، ص 426
(6)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص315.
(7)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج 2، ص234.

يكون للهدى المأخوذ من قوله تعالى: ﴿هَدَيْنَا﴾ الأول والثاني؛ "أي كذلك الهدى العظيم نجزي المحسنين مثله"[1].

- قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٨٨﴾[الأنعام: 88]:﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ إشارة إلى مصادر الأفعال المذكورة، وقيل إلى ما دانوا به هؤلاء الأنبياء.[2] وخصوصا قوله تعالى: ﴿وَهَدَيۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[الأنعام: 87] وكانت الإحالة هنا إلى متقدم غير محسوس فجُعل باسم الإشارة كالمشاهد المحسوس وزاده كمالا وتمييزا.

- قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٩٥ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٩٦﴾[الأنعام: 95، 96]،﴿ذَٰلِكُم﴾ إشارة إلى الله القادر العظيم الشأن"[3]، وهي إحالة إلى معيّن معيّن مقصود، واسم الإشارة ﴿ذَٰلِك﴾: إشارة إلى متقدم وهو "الجعل" المأخوذ من الفعل "جعل"[4]، والإحالة باسم الإشارة "ذَٰلِك" إشارة "إلى علو مرتبة المشار إليه وهو التسيير البديع"[5].

- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٩٩﴾[الأنعام: 99]، ﴿ذَٰلِكُم﴾: إشارة إلى المذكور قبله كله من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ﴾، وهي إحالة تعيين سياقية قبلية، و فيها من الإشارة إلى "علو رتبة المشار إليه وبعد مترلته"[6].

---

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، ج 7، ص340.

(2)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج 2، ص245.

(3)- المرجع نفسه، ج 2، ص253.

(4)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص392.

(5)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج 2، ص254.

(6)- المرجع نفسه، ج 2، ص257.

- قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ١٠٢﴾[الأنعام: 102]: ﴿ذَٰلِكُمُ﴾: المشار إليه هو الموصوف بالصفات المفخمة بالأخبار المتقدمة، وهي إحالة إلى أنّ المشار إليه حقيق بالأخبار والصفات التي وردت بعد اسم الإشارة"[1]، وهي إحالة إلى "معين هو (الله)، المستحق للعبادة وحده"[2].

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسۡتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ١٠٥﴾[الأنعام: 105] ﴿كَذَٰلِكَ﴾: إحالة إلى لاحق هو التصريف المأخوذ من قوله تعالى: ﴿نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ وهي إحالة إلى مذكور معيّن صراحة في النص[3].

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرۡجِعُهُمۡ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٠٨﴾[الأنعام: 108]، المشار إليه هو ما حكاه الله عليهم بقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾[الأنعام: 100] ، إلى قوله ﴿فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾[الأنعام: 108] "و هو ما وقعت عليه الإشارة وهو التزيين"[4]، وهي إحالة تعيين لغوية إلى سابق مذكور في في النص.

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ١١٢﴾[الأنعام: 112]، ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: "إشارة الى الجعل المأخوذ من الفعل جعلنا"[5]؛ وهي إحالة استدلالية إلى "ما يفهم مما قبله وهو الجعل؛ أي جعلنا لكل نبي عدوا"[6]، عرفت من الفعل "جعل" ، ومثله قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ كَذَٰلِكَ

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص412.
(2)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج 2، ص260.
(3)- ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص421.
(4)- المرجع نفسه، ج7، ص433.
(5)- المرجع نفسه، ج8، ص8.
(6)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج 2، ص269.

زُيِّنَ لِلۡكَٰفِرِينَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٢٢﴾﴾[الأنعام: 122]: إشارة إلى التزيين المأخوذ من الفعل [زيّن]؛ أي مثل ذلك التزيين العجيب للكافرين كيدا زيّنا لهؤلاء الكافرين أعمالهم"[1].

- وكذلك الآية رقم [123]، قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا لِيَمۡكُرُواْ فِيهَاۖ وَمَا يَمۡكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ عائد إلى الجعل وتقديره؛ مثل هذا الجعل الذي جعلناه لمشركي مكة، جعلنا في كل قرية مضت أكابر يصدون عن الخير، وهي إحالة إلى المصدر (الجعل) الذي دلّ عليه فعله (جَعَلَ). فهي إحالة تعيين استدلالية، ومثله قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾[الأنعام:125]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾[الأنعام:129]. وقوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾[الأنعام: 137].

- قوله تعالى: ﴿۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾[الانعام: 151]، ﴿ذَٰلِكُم﴾"إشارة إلى ما ذكر من الوصايا السابقة وهي إحالة إلى معيّن معروف من سياق الكلام"[2].

- قوله تعالى: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾[الأنعام: 163]، ﴿بِذَٰلِكَ﴾: إشارة إلى المذكور قبله من قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾[الأنعام: 163] "[3] وهي إحالة تعيين إلى سابق مذكور في النص.

من خلال عرض الإحالة باسم الإشارة ﴿ذلك﴾ نلاحظ أنّه في أغلب الحالات اقترن بكاف الخطاب التي للبعد والتي تحمل الوظيفة التداولية التي هي علو درجة المشار إليه وبعد منزلته في

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، ج 8، ص46.

(2)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج2، ص305.

(3)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 8، ص204.

الفضل وكمال تميّزه، "والربط بين أكثر من جملة مثل الآيات: 82، 84، 87، 88"[1]؛ مما يؤكد الوظيفة التي يحملها اسم الإشارة في الربط بين الآيات المتباعدة. "وقد اقترن هذا الاسم في أغلب الحالات بـــ"كاف التشبيه" لتأكيد ما أفاده اسم الإشارة من الفخامة"[2].

5- "هؤلاء": أحال هذا الاسم في نص السورة إحالة تعيين مقامية نبينها في الشواهد التالية:

- قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ٥٣﴾[الأنعام: 53]، "إشارة إلى شخص المؤمنين"[3]؛ وهي إحالة إلى معيّن معروف من مقام القول، دلّ عليها قوله تعالى: ﴿مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ﴾، وقد أفادت في استعمالها "التحقير أو التعجيب"[4].

- قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ٨٩﴾[الأنعام: 89]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾"إشارة إلى المشركين من أهل مكة، وهي إشارة إلى حاضر في أذهان السامعين"[5] وهي إحالة إلى مقصود معين من مقام القول هم المشركون.

6- "أولئك": ورد هذا الاسم في نص السورة مرتين وقد أحال إحالة تعيين لغوية في:

- قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ٨٩﴾[الأنعام: 89]، إحالة إلى المعْنيين بأسمائهم والمذكورين إجمالا في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ وَإِخۡوَٰنِهِمۡۖ﴾[6]، فهي إحالة إلى معين مذكور سابقا، واستعمال اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ "لزيادة الاعتناء بتميّزهم وإخطار سيرتهم في الأذهان"[7]. وكذلك قوله تعالى:

---

(1)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج 1، ص196.

(2)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج2، ص234.

(3)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص142.

(4)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص254.

(5)- المرجع نفسه، ج 7، ص353.

(6)- المرجع نفسه، ج7، ص352.

(7)- المرجع نفسه،ج7، ص352.

تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ٩٠﴾ [الأنعام: 90].

خلاصة:

اسم الاشارة وإن كان بحسب الوضع والاستعمال، متناول لمقيَّد، "إلاّ أنه بسبب اقترانه بالإشارة يفيد أكمل تمييز وتعيين؛ إذ لا يَبقى اشتباه أصلا بعد الإشارة التي هي بمنزلة وضع اليد على الشيء، ويمتاز القصد به عند العقل والحس"(1)، والاستعمال يرفع اللبس، والقصد من اسم الإشارة التخصيصُ والتقييدُ؛ فأسماء الإشارة بذلك تؤدي وظيفة إحالية هي التعيين والقصد و التمييز والتخصيص فلا يبقى سوء فهم ولا إبهام؛ فتؤدي الإشارة المتضمنة معنى الحس وظيفةً تداولية مفادها ضبط المعنى ونجاح عملية التواصل.

إنّ تداولية أسماء الاشارة يساهم في تحديد مسارها الإحالي؛ "فتطفئ مقولة الإبهام وتزيلها من تلقاء نفسها فلا يبقى لها أثر، وهي بذلك تقيم درجات المعنى بتراوح بين المدلول الذهني ومطابقة الخارج للواقع"(2).

(1)- محمد الشّاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج 2، ص 1061.

(2) - المرجع نفسه، ج2، ص1062.

المبحث الخامس: الوظائف الإحالية لألفاظ العموم والخصوص:

رأينا في مبحث سابق عند الأصوليين وفي نظرية النحو الوظيفي، أنّ الحدّ الذي يحيل إحالة عامة هو الحدّ الذي يصدق على مجموعة من الأفراد؛ فيكون دالا من جهة واحدة على شيئين فصاعدا، صادقا على جميع أفراد مفهومه؛ من غير حصر في عدد ولا كمّ معيّن، وأن الحد الذي يحيل إحالة خاصة، هو اللّفظ الذي يحيل على معيّن أو أشخاص معينين، على سبيل الانفراد، ويدخل تحته، كما رأينا، المطلق والمقيد؛ فالمطلق ما تناول فردا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه، والمقيد ما تناول واحدا معينا أو موصوفا بزائد.

وفيما يلي نورد بعض الألفاظ أو الحدود من سورة الأنعام التي أحالت إحالة عامة والتي أحالت إحالة خاصة، مع إيراد بعض الحدود الملتبسة إحاليا.

1- الوظائف الإحالية لألفاظ العموم: وردت في نص السورة صيغ أحالت إحالة عامة غير مقيدة، من هذه الصيغ أو الحدود أسماء الجنس واسم الجمع وكذلك الحدود المعرفة بالألف واللام التي للجنس الاستغراقي والأسماء النكرات والأسوار الكلية وأسماء الشرط، وكذلك ورد فيها عموم كلامي أحال إحالة عامة نبينها في ما يلي:

أ- **أسماء الجنس:** رأينا أن اسم الجنس هو ما لا واحد له من لفظه وهو في العربية إفرادي و جمعي؛ مثال ذلك ما ورد في سورة الأنعام في قوله تعالى:

﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾[الأنعام: 27]: ﴿ٱلنَّار﴾اسم جنس إفرادي لا واحد له من لفظه، وهو دال على العموم، فهو إحالة عامة على النار التي أعدّها الله سبحانه وتعالى للكافرين.

- وقوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾[الأنعام: 122]: ﴿ٱلنَّاس﴾ هي إحالة عامة على جميع جنس الناس دون استثناء وهو لفظ لا واحد له من لفظه، "باعتبار الناس المصرح به في الهيئة المشبّه بها هم الأحياء الذين لا يخلو عنهم المجتمع الإنساني"[1].

(1) - محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص45.

- وقوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ﴾[الأنعام: 143،144].

- ﴿ٱلضَّأۡن﴾: "اسم جنس إفرادي لا واحد له من لفظه"[1]، وهي إحالة عامة على حيوان الضّأن (تشمل الذكر والأنثى).

- ﴿ٱلۡمَعۡز﴾: اسم جنس جمعي واحده معزة؛ يشمل الذكر و الأنثى، فهي إحالة عامة على أفراد جنسه.

- ﴿ الإبل﴾: "اسم جنس للواحد والجمع"[2]؛ وهي إحالة عامة تشمل جميع أفراد جنسه الذكر والأنثى.

- ﴿ البقر﴾: اسم جنس جمعي واحده بقرة؛ يشمل الذكر والأنثى، فهي إحالة عامة على أفراد جنسه يشمل جميع أفراد البقر من الذكر والأنثى.

ب- اسم الجمع: رأينا ان اسم الجمع هو الموضوع لآحاد مجتمعة وليس له واحد من لفظه غالبا وليس له وزن من أوزان جمع التكسير[3]، وقد ورد هذا الاسم في سورة الأنعام في قوله تعالى:

- قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ قَدِ ٱسۡتَكۡثَرۡتُم مِّنَ ٱلۡإِنسِۖ﴾[الأنعام: 128]: ﴿مَعْشَرَ﴾ هو اسم جمع دال على آحاد مجتمعة، أحال إحالة عامة دون حصر في فرد معين؛ فهو يمثل إحالة عامة على جميع جنس الجن دون استثناء.

ت- الحدود المعرفة بالألف واللام التي للجنس الاستغراقي: الألف واللام الجنسية الاستغراقية لا تحيل على شيء معين أو شخص مقصود بعينه، وإنما على سائر جنسه، وقد وردت هذه الحدود في العديد من الشواهد في نص السورة نورد منها ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[الأنعام: 1]: ﴿ٱلۡحَمۡد﴾: "الألف واللام لاستغراق جنس الحمد؛ إذ الحمد في الحقيقة كله لله"[4]، وهذا الاستغراق في شمول الحمد إحالة

(1)- المرجع السابق، ج8، ص129.

(2)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص237.

(3)- موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين، ص 144.

(4)- البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص13.

عامة مفادها أنّ "الحمد كله لله لا يستحقه إلا الله"[1].

- وقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِی خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[الأنعام: 1]: ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾: هي إحالة عامة جميع الكرة الأرضية، وكذلك ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ هي إحالة عامة على جميع السموات وليس المقصود سماء بعينها وجزء منها، ومثال ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِی ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِی ٱلۡكِتَـٰبِ مِن شَیۡءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾[الأنعام: 38]: ﴿الأرض﴾ وهو إشارة إلى "تعميم جميع الأماكن ويشمل البر و البحر"[2]، فهي إحالة عامة.

- قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾[الأنعام: 36] ﴿ٱلۡمَوۡتَى﴾: "لفظ يدل على العموم"[3]، وهو إحالة على جميع الأفراد الميتين؛ فتشمل كل ميت دون استثناء؛ فهي إحالة عامة.

- قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنَّ عِندِی مَا تَسۡتَعۡجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِیَ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنِی وَبَيۡنَكُمۡ ۗ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥٨﴾﴾[الأنعام: 58]؛ ﴿بِٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: يشمل جميع الظالمين، فهي إحالة عامة على كل ظالم، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِیَ إِلَیَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَیۡءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِی غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ۖ﴾[الأنعام: 93].

- قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَ يُنفَخُ فِی ٱلصُّورِ ۚ عَـٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿٧٣﴾﴾[الأنعام: 73]: ﴿ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۚ﴾: التعريف تعريف الجنس الاستغراقي؛ أي كلّ شيء غائب وكل شيء يشاهده الناس، "فهي تشمل كل غيب وكل شهادة"[4]، فهي بذلك إحالة عامة.

- قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ ۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا ۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص125.

(2)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص125.

(3)- المرجع نفسه، ج 4، ص123.

(4)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص309.

لِلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾ [الأنعام: 90]: ﴿لِلۡعَٰلَمِينَ﴾: هم "عامة الناس"(1)، فهي تشملهم وتعمهم؛ فتكون بذلك إحالة عامة عليهم.

- قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنعام: 95]: ﴿ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ﴾: إحالة عامة على "كل حبة وكل نواة"(2)، دون استثناء، فهي إحالة عامة.

- قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَبَاطِنَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡسِبُونَ ٱلۡإِثۡمَ سَيُجۡزَوۡنَ بِمَا كَانُواْ يَقۡتَرِفُونَ ﴿١٢٠﴾﴾ [الأنعام: 120]: ﴿ٱلۡإِثۡمِ﴾: "تعميم يشمل أفراد الإثم لانحصارها في هذين الوصفين"(3)؛ الظاهر والباطن، "فهو عام على جميع المعاصي"(4)، والأعمال المنكرات، فهي إحالة على جميع مفهومه من دون حصر ولا تقييد.

- قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا﴾ [الأنعام: 136]: ﴿ٱلۡحَرۡثِ﴾: إحالة تشمل "الزرع والشجر، وعلى شيوعه صار حقيقة عرفية في الجنان و المزارع"(5)، فهي بهذا إحالة عامة على كل ما يزرع.

ث – الأسماء النكرات: وردت في نص السورة أسماء نكرات أحالت إحالة عامة نورد منها مثل:

- قال تعالى: ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴿٤﴾﴾ [الأنعام: 4]: ﴿ءَايَةٖ﴾: إحالة عامة على كل "دلالة تدل على انفراد الله سبحانه وتعالى بالألوهية، وهي لقصد عموم الآيات"(6).

- قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡهِم مِّدۡرَارٗا﴾ [الأنعام: 06]: ﴿قَرۡنٖ﴾: نكرة تفيد العموم فهي إحالة عامة على "أهل عصر

(1)- المرجع السابق، ج 7، ص361.
(2)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص188.
(3)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص37.
(4)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص214.
(5)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص95.
(6)- المرجع نفسه، ج7، ص163.

من الأعصار معينين"[1]؛ فتكون بذلك غير محددة في قرن معين فهي إحالة بناء عامة.

- قال تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧﴾[الأنعام: 17]: ﴿بِضُر، بِخَيۡر﴾: وهي إحالة عامة "على كل شيء مضر، وكل شيء فيه خير"[2].

- قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ﴾[الأنعام: 19] ﴿ءَالِهَة﴾ إحالة عامة على كل إله عُبد من دون الله؛ "فتشمل كل ما عُبد من وثن، أو كوكب أو نار أو آدمي"[3].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨﴾[الأنعام: 38]: ﴿دَآبَّة﴾: "اسم لكل ما يدب على الأرض"[4]، فهي إحالة عامة على جميع الذوات التي تمشي على الأرض.

- وقوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ﴾: "قصد به الشمول والإحاطة"[5] وهو عام في سياق النفي يحيل يحيل على جميع الذوات التي تطير بدون استثناء. فهي إحالة مطلقة في جنس الطيور التي تطير.

وكل من ﴿طَٰٓئِرٖ ، دَآبَّة﴾ "داخلة في سياق النفي المصحوبة بمن المفيدة استغراق الجنس"[6]، مما زادها أكثر عموما وشمولا.

- قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨﴾[الأنعام: 38]:﴿شَيۡءٖ﴾ إحالة عامة "على جميع الأشياء وعلى القول بأنه قرآن خاص عام في الأشياء التي فيها منافع للمخاطبين وطرائق هدايتهم"[7]، فتكون إحالة عامة على كل أمر دوّن في الكتاب لم يغادر منه شيء.

---

(1)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 2، ص171.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، ج7، ص163.

(3)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص96.

(4)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير و التنوير، ج 7، ص215.

(5)- المرجع نفسه، ج 7، ص215.

(6)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص124.

(7)- ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص 620.

- قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُوخَذْ مِنْهَآ﴾[الأنعام: 70]: ﴿نَفْس﴾ "نكرة قصد بها العموم بقرينة مقام الموعظة؛ أي كل نفس"(1) فهي إحالة عامة على كل نفس؛ دون حصر في جنس معين.

ج- الأسوار الكلية: "كل، جميع": الأسوار الكلية لا تفيد العموم إلاّ بإضافتها إلى ما بعدها، وقد ورد في نص السورة هذان الاسمان نبين عن إحالتهما في الشواهد التالية نحو قوله تعالى:

- قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾[الأنعام: 17]: و قوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[الأنعام:22]: ﴿جَمِيعًا﴾: "يدل على قصد الشمول لجميع المشركين"(2)، فهي إحالة عامة عليهم، لأن دلالة لفظ ﴿ جميع ﴾ الإحالة على "وجه الإجماع والشمول لا على وجه الإفراد"(3)، ومثل قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُومِنُوا۟ بِهَا ﴾[الأنعام: 25].

- قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ۚ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٦٧﴾﴾[الأنعام: 67]:"أي لكل شيء ينبأ به من الأنباء"(4)، فهي إحالة عامة على كل نبأ أو خبر.

- قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾﴾[الأنعام: 85]: "يشمل جميع المذكورين من إسحاق، عليه السلام، ومَنْ بعده"(5) المذكورين في نص الآية.

- قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾[الأنعام: 101]: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ﴾: إحالة عامة تشمل كل موجود خلقه الله وهو به عليم خبير، لا يعزب عنه مثقال ذرة سبحانه وتعالى، و مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ﴾[الأنعام: 112]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا

(1)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص297.

(2)- المرجع نفسه، ج 7، ص174.

(3)- موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تركيب الجمل عند الأصوليين، ص 156.

(4)- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج2، ص227.

(5)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص341.

لِيَمۡكُرُواْ فِيهَاۗ ﴾[الأنعام: 123]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٤٩﴾[الأنعام: 149].

ح- أسماء الشرط و الاستفهام: من أسماء الشرط الواردة في نص السورة "من"، "أين" ،"أيّ" التي أحالت إحالة عامة، وهي من الأسماء التي لا تفيد العموم إلا إذا أضيفت إلى ما بعدها، ولبيان ذلك نوردها كالتالي:

1- "مَن" الاستفهامية والشرطية: لا تفيد العموم إلا إذا أضيفت إلى المستفهم عنه، قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢١﴾[الأنعام: 21]؛ "أي لا أحد أظلم ممن كذب على الله أو كذّب بآياته"[1]؛ فتشمل كل فرد افترى على الله الكذب أو كذّب بآياته، فهي إحالة عامة على جميع الأفراد المفترين الكذب على الله سبحانه وتعالى.

- قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤﴾[الأنعام: 54]: ﴿مَنۡ عَمِلَ﴾: شرطية تحيل إحالة عامة على "كل واحد عمل عملا بجهالة، فهي على العموم أعمّ من الموصولة"[2].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ﴾[الأنعام: 91]: "استفهام يدل على طلب تعيين فاعل الإنزال"[3]، فهي إحالة عامة.

2- " أين": تستعمل "أين" للاستفهام عن المكان وهي لطلب تعيين مكان مستفهم عنه، فتحيل إحالة عامة، وقد وردت في نص السورة في قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ٢٢﴾[الأنعام: 22]: "استفهام عن المكان الذي يحل فيه المسند إليه، والسؤال هنا عن الشركاء المزعومين وهم حاضرون كما دلت عليه آيات أخرى"[4]، فهي بذلك إحالة تفيد طلب تعيين هذا المكان.

---

(1)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص97.

(2)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص259.

(3)- المرجع نفسه، ج 7، ص366.

(4)- المرجع نفسه، ج 7، ص174.

3- أيُّ الاستفهامية: تفيد العموم فيما أضيفت إليه، وقد وردت في سورة الأنعام في قوله تعالى:

- ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ﴾[الأنعام: 19]: "تفيد تعيين أحد المشتركات فيما أضيف إليه وهو ﴿شَيۡءٍ﴾ وهو اسم عام من الأجناس العالية ذات العموم الكثير"[1]؛ وهي "التي تقع على كل موجود"[2]، فالمستفهم عنه فرد من أفراد الشهادات يطلب تعيينه من أفراد جنسه، ومنه فلفظ ﴿أيّ﴾، أفادت الإحالة على أيِّ شيء موجود من جنس الشهادات طلب تعيينه؛ فهي إحالة مطلقة.

- قوله تعالى: ﴿وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨١﴾[الأنعام: 81] "طلب تعيين أحد الفريقين المستحق للأمن"[3] وهي إحالة خاصة على فريقين معلومين؛ هما المسلمون والمشركون.

خ – الإحالة بعموم كلامي: وردت في السورة آيات أحالت إحالة عامة (ذات عموم كلامي) ونقصد بذلك نصا أو جملة أكلاما أحال إحالة عامة، نحو قوله تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩﴾[الأنعام: 59] فهي إحالة على "شمول علمه سبحانه وتعالى وأنّ علمه يشمل الجزئيات والكليات"[4]، على السواء، فهي إحالة عامة على كل غيب ومشاهد، وكبير وصغير ورطب ويابس.

2– الوظائف الإحالية لألفاظ الخاص: وردت في سورة الأنعام ألفاظ وصيغ أحالت إحالة خاصة وهي بإحالتها هذه تكون إما مقيدة بمقيد لغوي أو مقيد غير لغوي؛ وفيما يلي نوضح ذلك:

أ– التقييد بمقيد لغوي: وينقسم هذا المقيد بدوره إلى مقيد لغوي متصل ومقيد لغوي منفصل:

1 – التقييد بمقيد لغوي متصل: ونقصد به أداة مجردة تتصل بالحد وتقترنه به في مثل الشواهد التالية:

---

(1)- المرجع السابق، ج7، ص166.

(2)- البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 482.

(3)-أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص175

(4)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص 273.

- قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُۘ ﴾[الأنعام: 20]: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ "اسم جنس مفرد، معناه التوراة والانجيل"(1) فهو يحيل إحالة خاصة في ذهن المتلقي؛ إذ المعلوم أنّ من آتاهم الله الكتاب قبل القرآن هم اليهود والنصارى وما أنزل إليهم هو التوراة والانجيل، والمقيد اللغوي المتصل هنا هو تعريف العهد العلمي إذ المعلوم عند العرب والمعهود عندهم أنّ التوراة والانجيل هما الكتابان المتداولان عند اليهود والنصارى.

- قال تعالى: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ٣١﴾[الأنعام: 31]: ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾: "الألف واللام لتعريف العهد، ولم يتقدم لها ذكر لشهرتها واستقرارها في النفوس وذياع ذكرها"(2). وهي هنا للعهد العلمي فأحال الحد (الساعة) إحالة خاصة.

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِهِۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ ٤٦﴾[الأنعام: 46]: ﴿ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾ "التعريف تعريف العهد وهي الآيات المعهودة من قوله تعالى من أول السورة من الآية الأولى"(3)؛ فيكون الحد " ٱلۡأٓيَٰتِ " يحيل إحالة تعيين خاصة.

- قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾[الأنعام: 65]:﴿أَرۡجُلِكُم﴾: حدّ معرف بالإضافة إلى كاف الخطاب مما جعله يحيل إحالة تعيين خاصة.

- قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ بِمَا كُنتُمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَكُنتُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهِۦ تَسۡتَكۡبِرُونَ ٩٣﴾[الأنعام: 93]: ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ "التعريف تعريف العهد وهو يوم القيامة الذي فيه هذا القول، وإطلاق اليوم عليه مشهور "(4)، والعهد هنا عهد حضوري فهي إحالة خاصة على يوم معيّن.

---

(1)- ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 609.

(2)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4، ص110.

(3)- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج 7، ص236.

(4)- المرجع نفسه، ج7، ص 379.

نوضح ذلك في الشكل 15:

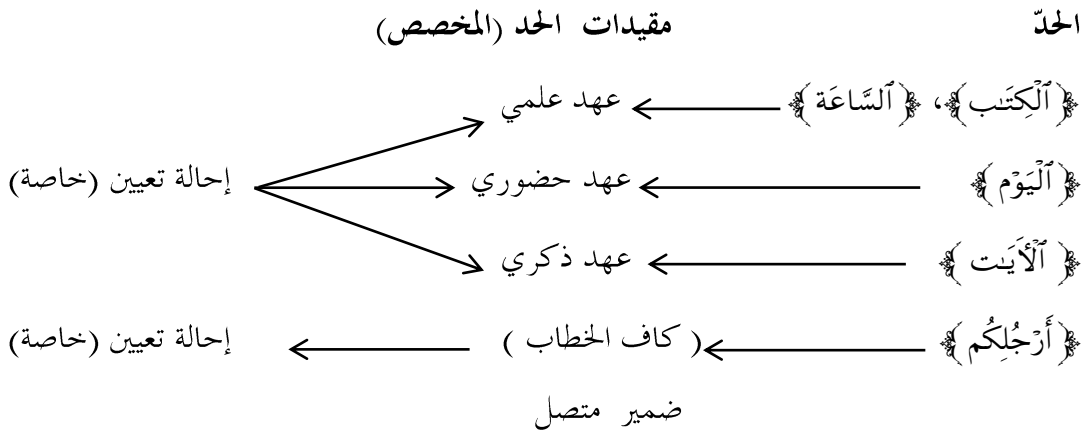

شكل رقم 15

2- التقييد بمقيد لغوي منفصل: ونقصد به كلمة أو جملة تكون مع الحد لتخصصه أو تقييده كالتعريف بالإضافة والبدل أو الصفة أو النداء أو الاستثناء أو شبه جملة، ومن ذلك ما ورد في نص السورة نحو قوله تعالى:

﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٣﴾[الأنعام: 63]: ﴿ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾: ظلمات عامة باعتبارها نكرة، وخصصت بالبر والبحر فهي إحالة خاصة مقيدة.

- قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٦٨﴾[الأنعام: 68]:﴿ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ "هم القوم الذين يخوضون في آيات الله، خوض إنكار ومكابرة "[1]، فهي إحالة خاصة على قوم معنيين، وهم أفراد معينون مقيدون صفتهم الظلم.

- قال تعالى: ﴿لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ٧٠﴾[الأنعام: 70]: إحالة إلى "ماء مغلّى يتحرجر في بطونهم"[2]، وهي إحالة خاصة.

- قوله تعالى ﴿۞ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً﴾[الأنعام: 74]:﴿أَصۡنَامًا ءَالِهَةً﴾ "أصناما نكرة عامة قيّدت بالبدل الذي هو ﴿ءَالِهَةً﴾[3]، فهي إحالة خاصة مقيدة.

---

(1)- المرجع السابق، ج7، ص292.

(2)- البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 498.

(3)- محمد الطاهر بن عاشور ، ج7، ص313.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنَ اَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ﴾[الأنعام: 91]: ﴿ٱلْكِتَـٰب﴾: إحالة خاصة إلى التوراة بقرينة قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾.

- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ﴾[الأنعام: 98]: ﴿نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ نكرة معرفة بالإضافة وهي إحالة على سيدنا آدم عليه السلام.

- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾[الأنعام: 135]: "النداء للقوم المعاندين بقرينة المقام الدال على التهديد"[1]، وهم قوم معينون إذ النداء للقصد والتخصيص؛ فهي إحالة تعيين مقامية (خاصة).

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾[الأنعام: 151]، "عام مخصوص بالاستثناء، فهو خاص مقيد بكل نفس حرام قتلها مقيدة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ وهو استثناء مفرغ من عموم أحوال ملابسة القتل"[2]، فتكون إحالة مقيدة، فالاستثناء هنا قرينة لغوية قيدت أحوال قتل النفس. ونوضح ذلك في الشكل التالي:

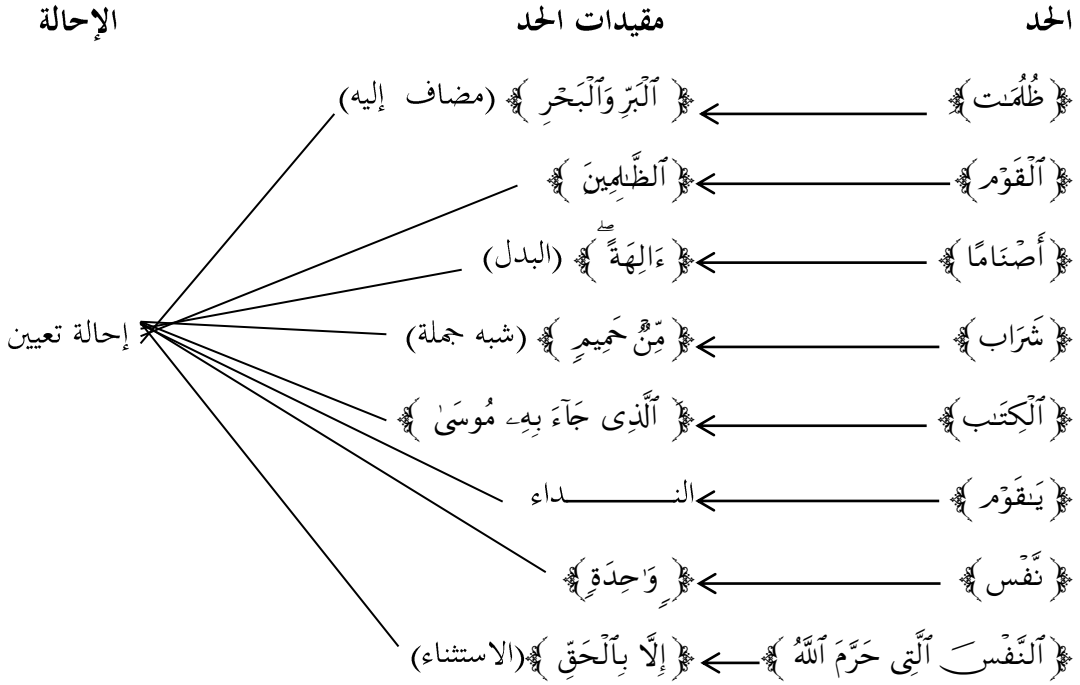

(1)- المرجع السابق، ج8، ص90.

(2)- المرجع نفسه، ج8، ص161.

شكل رقم: 16

ب- التقييد بمقيد غير لغوي: ونقصد بهذا النوع من التقييد ما كان بقرينة غير لغوية أي مستنبطة من المقام الخارجي كقرينة الحس والعقل والقرينة الاجتماعية، ولبيان ذلك نورد الشواهد التالية من سورة الأنعام:

- قوله تعالى: ﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطٗاۚ وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٦﴾[الأنعام: 86]:

﴿ٱلۡعَٰلَمِين﴾: "الألف واللام للاستغراق، فهي عامة قد قيدت بالعرف، وحكم الاستغراق أنها شاملة كل فرد من أفراد قوم أولئك الرسل"(1)؛ وكونها مقيدة بالعرف؛ إذ في عرف المسلمين أنّ أولئك الأنبياء المفضلين على أهل زمانهم غير مفضلين على رسول الله فصار لفظ "العالمين" خاصا في قومهم فهي إحالة خاصة مقيدة بالعرف.

- قوله تعالى: ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ ﴾[الأنعام: 91]:

﴿ النَّاس ﴾: إحالة خاصة على "اليهود قوم سيدنا موسى وهو تعريف عرفي للاستغراق"(2)، مما جعلها إحالة خاصة مطلقة على كل فرد من أفراد قوم بني إسرائيل.

الحد	مقيدات الحد	الإحالة
﴿ٱلۡعَٰلَمِين﴾	تخصيص بالعرف	إحالة خاصة (تعيين)
﴿ النَّاس ﴾		

شكل رقم:17

- قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَاۚ﴾[الأنعام: 92]: إحالة خاصة على "مكة المكرمة"(3).

3- الألفاظ الملتبسة إحاليا: وردت في السورة ألفاظ ملتبسة إحاليا؛ أي لا قرينة ترفع الالتباس عن إحالتها، وتحدد لها مسارا إحاليا أو مرجعا محتملا، هل هي تحيل إحالة عامة أم خاصة؟ وفيما يلي نورد أمثلة عن ذلك:

(1)- المرجع السابق، ج7، ص 343.

(2)- المرجع نفسه، ج7، ص364.

(3)- المرجع نفسه، ج7، ص 372.

- قال تعالى: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ١١﴾ [الأنعام: 11] ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ "فيها عموم وخصوص؛ فتحتمل أن تكون الأرض التي سكنها المكذبون، [فتكون إحالة خاصة]، وتحتمل أن تكون عامة لأن في كل قطر منها آثار الهالكين وعبر للناظرين"[1]، فتكون عامة.

- قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ١١٦﴾ [الأنعام: 116]: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾، التعريف يحتمل أن يكون للعهد ويحتمل أن يكون للجنس فإن كان للجنس صارت إحالة عامة "على جميع الكرة الأرضية. وإن كان التعريف تعريف العهد صارت تحيل علي جزء من الكرة الأرضية فأصبحت معهودة لدى المخاطبين فتكون بذلك مكة المكرمة، وهي الأرض المعهودة للرسول ﷺ"[2].

- قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨﴾ [الأنعام: 38]: ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾: يحتمل أن يكون محيلا على "اللوح المحفوظ في العرش وعالم السموات المشتمل على جميع أحوال المخلوقات على التفصيل التام، كما قال ﷺ ﴿جفّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة﴾"[3]، ويحتمل أن يكون محيلا على "القرآن لأن الألف واللام إذا دخلا على الاسم المفرد انصرف إلى المعهود السابق، والمعهود السابق من الكتاب عند المسلمين هو القرآن"[4]، وبهذا يكون الحد ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ملتبسا إحاليا ؛إذ لا يعرف إلى ما يحيل صراحة.

خلاصة:

سمتا العموم والخصوص "سمتان تداوليتان لا تتحققان في شكل محدد (أداة)، بخلاف السمات الأخرى كالتعريف والتنكير، والسبب في ذلك أنها غير واردة في الأنحاء المسماة صورية، فالعموم والخصوص يحكمهما التأويل الدلالي وبعض الخصائص البنيوية"[5].

---

(1)- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج4، ص 85.
(2)- ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص 24.
(3)- محمد الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج12، ص 226.
(4)- المرجع نفسه، ج12، ص 226.
(5) - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، ص ص 166،167.

ولما كانت بعض الحدود في وضعها العام تتصف بالغموض والالتباس الإحالي، احتاجت إلى قرائن، حالية أو مقالية، ترفع عنها اللّبس وتزيل ابهامها؛ فالحدود الإحالية لا تتشبّع إحاليا إلا إذا أضيفت إلى غيرها؛ لأنها في دلالة المعجم ذات دلالات متعددة وتصورات عامة، فهي بحاجة إلى لفظ مرادف لها يؤدي بها إلى تحول في الوحدة الكلامية وتحديد المعنى المراد.

والقرائن هي مقيدات للحد، تحدد المعنى وتعيين المسار الإحالي وفق عملية تعاونية تداولية، تحدد بها المراجع المحتملة أو المقصودة للذوات المحيلة، وهذه القرائن كما أشرنا، قرائن لغوية ومقامية؛ فالمقامية مثل قرينة العقل وقرينة الحس وقرينة العرف والقرينة الاجتماعية؛ هي مخصصات أو مقيدات للحد المحيل غير لغوية ترفع اللبس وتحدد مسارا إحاليا محتملا، فهي ذات وظيفة تداولية تدخل ضمن المعارف العامة للمتلقي؛ وعلى المتكلم أن يكون عارفا بها؛ كافتراض مسبق بينه وبين المتلقي؛ وإنّ نجاح عملية الإحالة متوقف عليه، وفشلها يعني فشل العملية الإحالية، ومن تم فشل العملية التواصلية.

والتخصيص بمخصص لغوي كالنعت والبدل والتمييز والاستثناء والشرط هي مخصصات تركيبية تحكم العموم والخصوص بتأويل دلالي، إلى جانب بعض الخصائص البنيوية، فهي سيمات دلالية تداولية وتغيرات لها وسائل صرفية وتركيبية في مستوى بنية الجملة أو العبارة المحيلة.

UNIVERSITE SETIF2
UNIVERSITE SETIF2

خاتمة

يجدر بي في النهاية أن أذكّر بأهم محطات البحث؛ و قضاياه البارزة، وإجابة عن الاشكالية السابقة؛ فأهم ما استخلصته من بحثي هذا، أنّ:

– الإحالة في اللغة العربية فعل تداولي بين طرفي الخطاب، فهي أكثر تداولا منها دلالة، وذلك لارتباطها بالمقام تحديدا، وبالافتراضات المسبقة التي يتمثلها المتكلم في ذهن السامع؛ وهي بذلك – الإحالة – تخضع لمبادئ التحاور والتبليغ، من أجل إحداث اتصال ناجح في سياق لغوي معيّن، وارتباطها بمقام إنجازها جعلها العلاقةَ بين اللغة وواقعها في إطار استعمالها.

– ارتباط الإحالة بالواقع هو ما جعلها، بالأساس، فعلا تـــداوليا، و بارتباطهـــا بالتعيين؛ مكّنت المتلقي من معرفة مرجع الإحالة وبناء محال عليه للحد المحيـــل، والتعيين في جوهره مرتبط بالمقام، وبالمخزون العام للمتلقي؛ إذ تحديـــد المســـار الإحالي للحدود والعبارات المحيلة يعتمد عليه، ففعل الإحالة وفق هـــذه العمليـــة يضمن انتقاء ملائما لمراجعها، والتعاون الذي هو أيضا مبدأ تداولي، يرتكز عليه المخاطِب تعبيرا عن قصده في التواصل وإنجاحا لعملية التبليغ، وما يجعل عمليـــة التعاون تداولية هو استنادها لقواعد الحوار الجاري استعمالها في العرف اللّغوي.

– الإحالة الداخلية، أو كما سماها أحمد المتوكل، الإحالة العائديـــة؛ السّـــمة الغالبة عليها هي عدم الاستقلالية؛ فهي مرتبطة بمفسر تعود أو ترجع إليه، وفهمها رهين استحضار ذلك المفسر، فارتباط الإحالة العائدية بالمفسر، الذي هو بدوره مرتبط بالمقام التداولي، هو ما جعلها تداولية بالدرجة الأولى، وكذلك ارتباطهـــا بالبنيات البؤرية التي هي بدورها تحمل سمات ووظائف تداولية.

والإحالة العائدية مع مفسر ترجع إليه؛ يعني نقص في الإشباع الإحالي، وهذا النقص يتم ملؤه من مورد آخر هو المقام التداولي، فالإحالة العائدية، ذات المرجع الداخلي والعلاقة الدلالية تنتقل إلى فعل تداولي من خلال ارتباطهـــا بمفســـرها،

العنصر الإشاري، الذي بدوره يرتبط بالمقام وما يجعلها أيضا، كذلك، هو تضافر عوامل لغوية وعوامل تداولية لتحديد مرجعها المحتمل.

– التعريف والتنكير والعموم والخصوص والتقييد والإطلاق، كلها سمات تداولية تحكم الإحالة في مسارها الإحالي المحتمل، القصد منها وسم ذات أو شيء داخل الخطاب، أو خارجه، أو في الواقع أو في عالم مفترض، وهذه السمات التداوليـــة تحكم عملية الإحالة وتسند لها المراجع المحتملة، كما أنها تحكم عملية التخاطب في خصائصها المعجمية والصرفية والتركيبية.

– العموم والخصوص والإطلاق والتقييد؛ خلص البحث إلى أنّهـــا؛ ســـيمات تداولية يحكمها تأويل دلالي، مع بعض الخصائص اللغويـــة، فســـمتا العمـــوم والإطلاق لا تفسران إلاّ في شروط مقامية تداولية؛ إذ لا يمكن تحديد مســـارهما الإحالي إلاّ بمعرفة حيثيات القول الذي وردت فيه، أما سمتا الخصوص والتقييـــد فلا يعرف مسارهما الإحالي إلاّ بمعرفة مخصصات الحدود ومقيداتها، سواء كانت لغوية أو غير لغوية، هذه المقيدات هي سمات دلالية تداولية مستقاة من العـــرف اللغوي أو من البيئة اللغوية الاجتماعية، وما يجعلها ذات سمة تداولية هو عـــدم تحققها في شكل أداة معينة تحكمها بقدر ما يحكمها المقام التداولي.

وخلص البحث، أيضا، إلى أنّ ارتباط الإحالة بخصائص وسمـــات تداوليـــة جعلها تؤدي وظيفة أساسية في الخطاب؛ فالتعيين يربطها بالمقام، والتعاون يجعل المتكلم والمتلقي متفقين، صراحة أو ضمنا، على نموذج واحد لمجال خطابهمـــا، وعلاقة الإحالة العائدية بالمفسر من خلال ربط ضميري أو ربط موقعي وربـــط المفسر بالمقام هو ربط للداخل بالخارج، ممّا يجعل الخطـــاب في انســـجام تـــام وإنّ ارتباط الإحالة ببعدها التداولي جعلها من الأدوات المساهمة في تشكيل بنية الخطاب؛ فعلاقاتها الداخلية والخارجية في مختلف أنماطها جعلها أكثـــر مناســـبة

وأكثر إفادة لما ترد فيه؛ مما يجعل تأويل الأقوال تأويلا تاما، فالتعيين بالاستدلال والمقام والمعارف العامة في إطار العلاقات اللغوية الداخلية، كلـــها تســـاهم في إنجاح عملية الإحالة، وبالتالي نجاح عملية التواصل التي من أجلـــها انتظمـــت الوحدات اللغوية.

وكذلك من النتائج التي يمكن استخلاصها، أنّ معاينة هذا الطرح اللغـــوي في ظل تحليلات النّحاة العرب القدامى يمكّننا من دمج ما توصلوا إليه في دراستهم لظاهرة الإحالة ومقاربتها مقاربة تداولية يسمح بتمثل البنية النظمية من الوجهـــة التداولية، أو تمثل للعلاقات التركيبية والاستعمالات اللغوية في ضوء أبعاد تأخـــذ بالباث والمتلقي، كطرفين أساسيين في بناء الدائرة الخطابية، وضـــبط الســـمات الإحالية المتفرعة عن سمات تداولية مستنبطة من علاقات دلالية؛ تؤخـــذ منـــها وتضيف إليها شيئا جديدا، ثم إنّ الرؤية النحوية القديمة لعناصر الإحالة تســـمح بانطلاقة جديدة ترتكز عليها، وتؤسس لطرح يتناول واقع الدرس النحـــوي في ضوء الدرس اللّساني الوظيفي الحديث.

و معاينة الدرس الأصولي من خلال مباحثه اللغوية "العام و الخاص و المطلق والمقيد"؛ خلص البحث عند قراءة تمثلات علماء الأصول، أنّهم عالجوا القضـــية كما تمثلها "سيمون ديك" في "نظرية النحو الوظيفي"؛ فحدود العام والخـــاص والمطلق والمقيد تحكمها سمات تداولية أكثر مما تحكمها سمات دلالية في وضـــعها العام.

وكان البحث دراسة تطبيقية في سورة الأنعام، فخلص إلى أنّها توفرت على أشكال الإحالة بكل أنماطها وعناصرها وتفرعاتها؛ وفيما يلـــي نـــورد بعـــض الشواهد على ذلك:

1- الإحالة الاستدلالية: نحو قوله تعالى: ﴿ مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ ١٦ ﴾.

2- الإحالة المعرفية: "ٱلسَّاعَة" نحو قوله تعالى: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ٣١ ﴾[الأنعام: 31].

كما وردت الإحالة المقيدة في نص السورة؛ فكان هناك التقييد بمقيد لغوي ومقيد غير لغوي، فالمقيد اللغوي ينقسم إلى مقيد لغوي متصل ومقيد لغوي منفصل:

أ- التقييد بمقيد لغوي متصل: الألف والام التي للعهد، في كلمة "الكتاب" في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُۘ ﴾[الأنعام: 20].

ب- التقييد بمقيد لغوي منفصل: في عبارة "القوم الظالمين" في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٦٨ ﴾[الأنعام: 68]، وفي قوله تعالى: ﴿ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ ﴾[الأنعام: 91]:

وكذلك التقييد بمقيد غير لغوي: في كلمة "العالمين"في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطٗاۚ وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٦ ﴾[الأنعام: 86]، وكذلك كلمة "الناس" في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ ﴾[الأنعام: 91]:

كل هذه الأنماط الإحالية أدت وظيفة الاتساق والانسجام، وربط الفضاء الداخلي بالمقام، وأكدت على الموضوع الأساسي والرئيسي الذي أنزلت من أجله السورة، موضوع العقيدة و الألوهة الخالصة "لله سبحانه وتعالى"، من خلال ربط كل المواضيع التي تطرقت إليها السورة بعضها ببعض.

إنّ دراسة الإحالة في أسمى الخطابات و بتحلـــيلات المفســـرين، والأخـــذ بأسباب النّزول؛ ما يحتم على الطالب المختص في حقل الدراسات اللغوية، قراءة تمثلاتهم في ضوء القراءة الوظيفية التداولية، و التي تؤسس لنوع من المنهجيـــة في البحث والقراءة والتحليل، وكذلك تقســـيمات الأصـــوليين لدلالـــة الألفـــاظ ومقاصدها، وعدم الاكتفاء بقراءتها وفق فهم لغوي مجرد، فالفارق بيّن وواضـــح بين تمثلات الدراسين، (النحويين، المفسرين، الأصوليين).

إنّ تمثل مفهوم الإحالة، في إطار تداولي؛ وفق مبدأ التعيين والتعاون، ومـــن خلال علاقاتها الداخلية والخارجية وأنماطها المختلفة، المقامية والاستدلالية واللغوية والمعرفية، يجعل لها كبير الأثر في تأسيس فضاء حواري تفاعلي، بـــين المـــتكلم والمستمع، يضمن سيرورة النسيج اللّغوي وصيرورة الدّلالة، بقدر ضمان عمليّـــة تواصلية تبليغية ناجحة.

إنّ البحث في الإحالة بحث متشعب وشائك، ويبقى تفسيرها خاضع لمقامها التداولي، وعلى المتكلم أن يكون عارفا بافتراضات مسبقة؛ بغية إعانة المتلقي على فهم مراده، وعلى المتلقي أن يكون متفاعلا تفاعلا تاما مع الخطاب الموجه إليه، عارفا بمختلف المرجعيات المعرفية والثقافية والاجتماعية والدينية، التي يرد فيهـــا الخطاب، وكذلك تجاوز قراءة الحدود والعبارات المحيلة في وضعها العام إلى قراءتها في بعدها المنجز.

UNIVERSITE SETIF2
UNIVERSITE SETIF2

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا: القرآن الكريم برواية ورش لقراءة نافع.

ثانيا: المصادر والمراجع :

أ- **المعاجم** :

1. أحمد ابن فارس، أبي الحسن، بن زكرياء، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1349 هـ ، 1979م.
2. جاك موشلر – آن ريبول، القاموس الموسوعي التداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين المجذوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2، 2010م .
3. جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور: لسان العرب، دار صادر و دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت 1375 هـ 1956 م.
4. مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة "حول"، مطبعة مصطفى الباي حلبي، مصر، 1371هـ، 1952م.
5. محمد بن أحمد، أبي منصور الأزهري الهروي: تهذيب اللغة، تح: أحمد عبد الرحمن مخيمر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2004، 1425 هـ.
6. محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، مادة "حول" المطبعة الخيرية مصر، 1306هـ.

ب- الكتب :

7. أحمد عفيفي:

- التعريف والتنكير في النحو العربي، دار الثقافة العربية ط 1، القاهرة، 1413 هـ، 1992م.
- نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001م.

9. أحمد المتوكل:

- الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، 2010م.
- قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، بنية المكوّنات أو التمثيل الصّرفي التّركيبي، دار الامان للنشر والتوزيع، الرباط 1996م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط 2001 م.
- الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط المغرب، ط1، 2003م.
- المنحى الوظيفي للفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الامان، الرباط، ط1، 2006 .
- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد، المتحدة، ط1، 2009م.

- الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في البنية الوظيفية والنمط، دار الأمان، الرباط، ط1، سنة 2010 م.

17. الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1993.

18. بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحي، دار التراث، القاهرة، ط2، 1400هـ، 1980م.

19. بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، ط1، القاهرة2010م.

20. حسان تمام ، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1427هـ، 2006م.

21. خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح علي التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان 1421هـ، 2000م.

22. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة، مقاربة بين التداوليّة والشّعر، دراسة تطبيقيّة، بيت الحكمة، ط1، 2012.

23. ذهبية حمو الحاج، تداولية الخطاب و لسانيات التلفظ، دار الأمل، الجزائر، د ط، 2005.

24. روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والاجراء، تر: تمام حسان، عالم الفكر، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1997م.

25. زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد، بن أبي الأصبع المصري، بديع القرآن، تح: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، دط/دس.

26. زين الدين قاسم، بن قطلوبغا الحنفي، شرح مختصر المنار، تح: زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1413هـ، 1993م.

27. سعيد حسن بحيري:

- التبعية في التحليل اللغوي، مكتبة الأنجلو مصرية، 1986.
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الأدب القاهرة، ط1، 1426هـ، 2005م.

29. سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، مصر، ط32، 1423هـ-2003م.

30. شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية و البراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ-2001م.

31. صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكّية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ط1،

32. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط3، مصر، دس.

33. عبد الحق أبو محمد، بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم دط / د س.

34. عبد الرحمن الثعالبي، جواهر الحسان في تفسير القرآن ،تح:عمار الطالبي المؤسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط 1985.

35. عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

36. عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط/ دس.

37. عبد الله بن محمد بن عبيد الله، ابن الأنباري، أسرار البلاغة، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ 1997م.

38. عبد الله محمود شحاتة، أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، الهيئة المصرية للكتاب، د/ط، سنة 1976م.

39. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004 م.

40. عبد الوهاب خلوف، علم أصول الفقه، دار القلم، الكويت، ط8.

41. علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، من البنية الي القراءة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 1421هـ ، 2000 م.

42. عمرو بن عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر الدين سليماني قدادة، دار الجليل بيروت 1989م.

43. عمرو بن عثمان، بن قنبر أبي بشر، سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

44. فاضل صالح السّامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ،دط/ دس.

45. فان، ديك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني (الدار البيضاء إفريقيا الشرق،2000.

46. محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: هاشم علي بن محمد مهدي، دار طوق النّجاة،ط1421،1هـ - 2001 م.

47. محمد بن أحمد، أبي عبد الله الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، خرّج أحاديثه، محمد بن عيادي بن عبد الحليم، أحمد بن شعبان بن أحمد. دار البيان الحديثة ط1، 1425 هـ ، 2005م،

48. محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي، و نزيه حماد، مكتبة العبيكان الرياض، ط 1413هـ 1993م.

49. محمد بن الحسن الرضيّ الإستربادي، شرح الكافية تح: يوسف حسن عمر، منشورات قان يونس بن غازي، ط2، 1996 .

50. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإيجي الشيرازي الشافعي، جامع البيان في تفسير القرآن، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2004م، 1424هـ.

51. محمد بن محمد، بن محمد أبي حامد الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ت: محمد سليمان والأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417هـ، 1997م.

محمد بن مصطفى العمادي، أبي السعود الحنفي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تح: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، دط/دس.

52. محمد بن يزيد أبي العباس، المبرد، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، نشر وزارة الاوقاف، القاهرة ط1 1994.

53. محمد بن يوسف، أبي حيان، الأندلسي:

- البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، لبنان، 1413هـ،1993 م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، سنة1418هـ، 1998م .

56. محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2 ، 2006 .
57. محمد الرازي ،فخر الدين ابن ضياء الدين عمر، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1401هـ-1981م.
58. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، كلية الآداب منّوبَة، تونس، 1421هـ-2001م.
59. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
60. محمود أحمد نحلة:
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008.
- علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008.

62. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4، د ط/دس.

63. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: أحمد إبراهيم زهوة دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1430هـ، 2009 م.

64. موسى العبيدان، دلالة تركيب الجمل عند الاصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريّة، 2002.

65. موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي، ابن يعيش، الموصلي، شرح المفصل، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

66. ناصر الدين أبي السعود عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

67. وهبة الزّحيلي:

- أصول الفقه الاسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط1، 1986، إصدار 1996م، 1416هـ.
- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، ط 10، 1430هـ، .2009م.

ج – المجلات والدوريات:

69. أشرف عبد البديع، الوظائف الإحالية لجملة الصلة في القران الكريم، مجلة علوم اللغة، المجلد 8، عدد 4، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع القاهرة، 2005 م.

70. بلبع عيد، التداولية البعد الثالث في سيموطيقا موريس، مجلة فصول ربيع2005.

71. ميلود نزار، نحو نظرية عربية للإحالة الضميرية، دراسة تأصيلية تداولية، مجلة علوم إنسانة 2009، العدد 42.

72. نائل محمد اسماعيل، الإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 13 ع1، 2001.

73. يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، المجلد 20، رقم 3، تصدرها وزارة الاعلام الكويت، 1989م.

– الرسائل الجامعية:

74. يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، رسالة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، بإشراف بوخلخال، سنة 2005-2006 كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، جامعة منتوري، قسنطينة.

UNIVERSITE SETIF2
UNIVERSITE SETIF2

فهرس الموضوعات

المحتوى الصفحة

مقدمة:..... أ-ح
مدخل للبحث: الاتجاه الوظيفي في الدرس اللساني الحديث..... 07
الفصل الأول: الإحالة مفهومها أنماطها..... 16
المبحث الأول: مفهوم الإحالة..... 17
1. الإحالة لغة..... 17
2. الإحالة اصطلاحا..... 18
المبحث الثاني: أنماط الإحالة..... 22
1. إحالة البناء..... 22
2. إحالة التعيين..... 23
المبحث الثالث: أدوات الإحالة..... 30
1. العناصر الإشارية..... 30
2. العناصر الإحالية (العائد)..... 39
المبحث الرابع: الإحالة في الدرس اللغوي القديم..... 46
1. النحاة العرب..... 46
2. علماء الأصول(أصول الفقه)..... 57
المبحث الخامس: الإحالة في الدرس اللغوي الحديث..... 68
أ – الإحالة في نظرية النحو الوظيفي..... 68
1. الإحالة والحد..... 68
2. الإحالة في نموذجي النحو الوظيفي..... 71
أ- الإحالة في النّموذج المعيار(1997)..... 71
ب- الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي..... 78
ب- الإحالة في لسانيات النص..... 79
1. العناصر الإشارية..... 80
2. العناصر الإحالية..... 81

3. الإحالة من حيث العلاقة بالنص..... 85
الفصل الثاني: الوظائف الإحالية لعناصر الإحالة في سورة الأنعام..... 90
المبحث الأول: سورة الأنعام المناسبة والمضمون..... 91
1. مناسبة السورة..... 92
2. البنية الكبرى لسورة الأنعام..... 95
المبحث الثاني: الوظائف الإحالية للضمائر الشخصية..... 100
1. الضمائر التي تحيل إلى الله سبحانه وتعالى..... 100
2. الضمائر التي تحيل إلى شخص الرسول ﷺ..... 103
3. الضمائر التي تحيل على شخص المؤمنين..... 105
4. الضمائر التي تحيل على شخص المشركين..... 106
5. الضمائر التي أحالت إحالة تعين و إحالة بناء..... 108
6. الضمائر التي أحالت إلى سيدنا إبراهيم..... 114
خلاصة..... 115
المبحث الثالث: الوظائف الإحالية للأسماء الموصولة في سورة الأنعام..... 117
1. الاسم الموصول "الذي"..... 117
2. الاسم الموصول "الذين"..... 120
3. الاسم الموصول "التي"..... 124
4. الاسم الموصول "من"..... 125
5. الاسم الموصول "ما"..... 127
خلاصة..... 129
المبحث الرابع: الوظائف الإحالية لأسماء الإشارة..... 131
1. "هذا"..... 131
2. هذه..... 134
3. تلك:..... 135

4. ذلك..... 135
5. هؤلاء..... 140
6. أولئك..... 140
خلاصة..... 141
المبحث الخامس: الوظائف الإحالية لألفاظ العموم والخصوص..... 142
1. الوظائف الإحالية لألفاظ العموم. 142
2. الوظائف الإحالية لألفاظ الخاص. 149
3. الألفاظ الملتبسة إحاليا..... 153
خلاصة..... 154
- **خاتمة** 156
- **قائمة المصادر و المراجع** 162
- **فهرس الموضوعات**..... 172